كلية التربية بقنا
قسم أصول تربية

محاضرات في مقرر تربية ومشكلات المجتمع

الفرقة الثالثة - تعليم عام

إعـــــــداد

د/ أماني رضا أبو المعارف سباع
مدرس أصول التربية
كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

العام الجامعي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤م

رؤية كلية التربية

كلية التربية بقنا متميزة في مجالات التعليم والتعلم والبحث التربوي بما يخدم المجتمع محليًا وإقليميًا.

رسالة كلية التربية

تسعى كلية التربية بقنا لإعداد خريجين متميزين مؤهلين أكاديميًا ومهنيًا وأخلاقيًا، قادرين على إجراء الدراسات والبحوث التربوية التي تلبي متطلبات سوق العمل باستخدام التقنيات الحديثة، مواكبين للتنافسية محليًا وإقليميًا بما يحقق التنمية المستدامة في إطار قيم المجتمع المصري.

الغايات الاستراتيجية لكلية التربية

١- إعداد خريج متميز أكاديميًا ومهنيًا ملتزمًا بآداب المهنة وأخلاقياتها.

٢- بناء منظومة بحث علمي مواكبًا للمستوى الدولي.

٣- المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحلية بما يحقق التنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية لكلية التربية

١- تطوير سياسات ونظم وآليات القبول بالكلية.

٢- إعادة هيكلة البرامج بما يتفق والمعايير الأكاديمية القياسية القومية.

٣- تحسين البنية التحتية للكلية بما يتفق والمواصفات القياسية لتحقيق ضوابط ومعايير الاعتماد.

٤- تنمية وتعزيز قدرات الطلاب على ممارسة الأنشطة في إطار أخلاقي وصحي.

٥- رفع كفاءة الموارد البشرية بالكلية بما يحقق متطلبات الجودة.

٦- تطوير الخطة البحثية للكلية.

٧- تدويل المجلة العلمية للكلية.

٨- توفير البيئة الداعمة لزيادة الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين بالكلية.

٩- الارتقاء بأخلاقيات البحث العلمي بالكلية.

١٠- تفعيل المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة بما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

١١- استحداث وإعادة هيكلة للوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية.

١٢- الرعاية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة بما يحقق التمكين لهذه الفئة.

رؤية برنامج اعداد معلم الجغرافيا

"معلم متميز في مجالات تعليم وتعلم الجغرافيا والبحث التربوي بما يخدم المجتمع محليًا وإقليميًا"

رسالة برنامج اعداد معلم الجغرافيا

"يسعى برنامج معلم الجغرافيا لإعداد خريج متميز أكاديميًا ومهنيًا ومهاريًا، قادرًا على استخدام التقنيات الحديثة وإجراء البحوث التربوية بما يلبي احتياجات سوق العمل، مواكبًا للتنافسية محليًا وإقليميًا بما يحقق التنمية المستدامة"

أهداف برنامج اعداد معلم الجغرافيا

١- إعداد خريج منافس محليًا وإقليميًا.
٢- استخدام التقنيات الجغرافية الحديثة.
٣- إجراء البحوث التربوية بما يلبي احتياجات سوق العمل.
٤- هيكلة البرنامج طبقًا للمعايير القومية القياسية.
٥- تحقيق التنمية المهنية المستدامة للموارد البشرية ذات الصلة.

مقدمة المقرر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته طلابنا وطالباتنا الأعزاء من أبناء الفرقة الثالثة تعليم عام بجميع الشعب العلمية والأدبية.

يتألف هذا المقرر من **"تسعة فصول"**، يعالج **الفصل الأول** من المقرر والمعنون: **"الأسس النظرية للمشكلة الاجتماعية"**: مفهوم المشكلة الاجتماعية، خصائص المشكلة الاجتماعية، أسباب المشكلة الاجتماعية، أبعاد المشكلة الاجتماعية، الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية، أفكار خاطئة عن المشكلة الاجتماعية.

ويشتمل **الفصل الثاني** من المقرر والمعنون: **"المداخل التربوية لعلاج المشكلات الاجتماعية"**: المداخل الوقائية، المداخل العلاجية، مدخل التعاون بين المؤسسات المختلفة.

يتناول **الفصل الثالث** والمعنون: **"بعض المشكلات البيئية ودور التربية في مواجهتها"**: بعض المشكلات البيئية (التلوث- المشكلات المرتبطة بالموارد الطبيعية)، ودور التربية في مواجهة مشكلات البيئة (المؤسسات التعليمية- مؤسسات التربية اللا مدرسية).

ويتناول **الفصل الرابع** من المقرر والمعنون: **"البطالة بين خريجي الجامعات في مصر"**: مفهوم البطالة وأنواعها، واقع مشكلة البطالة في مصر وعلاقتها بمخرجات التعليم الجامعي، أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر، الآثار المترتبة على مشكلة البطالة، الآليات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات في مصر.

يتناول **الفصل الخامس** من المقرر والمعنون: **"العنف ودور التربية في مواجهته"**: مشكلة العنف في الوسط المدرسي، مشكلة العنف الأسري.

يتناول **الفصل السادس** من المقرر والمعنون: **"الغياب والتسرب من المدرسة ودور التربية في مواجهته"**: تعريف الغياب أو الهروب من المدرسة، أشكال الغياب المدرسي، الأسباب المؤدية إلى الغياب المدرسي ثم التسرب، كيفية علاج المشكلة.

يتناول **الفصل السابع** من المقرر والمعنون: **"دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر"**: دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر، مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله، حجم مشكلة الأمية في مصر، الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر، أهم الجهود التي بذلت في ميدان محو الأمية في مصر، العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو الأمية في مصر، دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر.

يتناول **الفصل الثامن** من المقرر والمعنون: **"دور التربية في مواجهة المشكلات المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني"**: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني، نشأة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني، أهم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني، أهداف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني، المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني، دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

يتناول **الفصل التاسع** والأخير من المقرر والمعنون: **"الشائعات ودور التربية في مواجهتها"**: تعريف الشائعات، أغراض الشائعات ودوافعها، وسائل نقل الشائعات، أمثلة أو نماذج من الشائعات قديمًا وحديثًا، آثار الشائعات على المجتمع، علاج ومكافحة الشائعات.

وأخيرًا أتمنى من الله أن يكون التوفيق قد حالفني في إعداد موضوعات هذا المقرر، والله ولي التوفيق والسداد.

بيانات المقرر

١- اسم المقرر:

التربية ومشكلات المجتمع

٢- كود المقرر:

٣٠٧ ت. ر

٣- التخصص:

أصول التربية

٤- الفرقة:

الثالثة تعليم عام

٥- الشعب:

الشعب الأدبية وتتمثل في ست شعب هي: اللغة العربية والدراسات الإسلامية، اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، الفلسفة والاجتماع، الجغرافيا، التاريخ.

الشعب العلمية وتتمثل في أربع شعب هي: الطبيعة، الكيمياء، العلوم البيولوجية والجيولوجية، الرياضيات.

٦- الفصل الدراسي: الثاني

٧- عدد الساعات التدريسية:

ساعتان (نظري).

٨- إجمالي درجة المقرر:

(٨٠) درجة تحريري+ (٢٠) درجة أعمال سنة

٩- وقت التدريس ومكانه:

أ- الشعب العلمية: ١٢- ٢ المدرجات الجديدة (ج)

ب- الشعب الأدبية: ١٢ – ٢ المدرجات الجديدة (ج)

١٠- القائم بتدريس المقرر:

أ- الشعب الأدبية

. د/ **أماني رضا أبو المعارف سباع**

(مدرس أصول التربية بكلية التربية بقنا– جامعة جنوب الوادي)

ب- الشعب العلمية

. د/ **أماني رضا أبو المعارف سباع**

(مدرس أصول التربية بكلية التربية بقنا– جامعة جنوب الوادي)

١١- الرموز المستخدمة داخل المقرر:

نص للقراءة والدراسة **رابط خارجي.** أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

الأهداف العامة للمقرر

١- اكتساب الطالب مقومات بناء الشخصية لدى المتعلمين.

٢- استخدام الطالب مهارات التعلم الذاتي في نموه المهني طوال الحياة.

٣- اختيار الطالب للمناسب من بين البدائل في المواقف الحياتية المختلفة.

٤- العمل بكفاءة ضمن فريق.

مخرجات التعلم المستهدفة من المقرر: يرجى بعد الانتهاء من المقرر أن يكون الطالب قادرًا على أن:

المعرفة والفهم:

أ١- يحلل مفهوم المشكلة الاجتماعية.

أ٢- يحدد المداخل التربوية لعلاج المشكلات الاجتماعية.

أ٣- يصنف المشكلات التي تتعرض لها البيئة وقضاياها.

أ٤- يعرف الأبعاد المرتبطة بظاهرة العنف.

أ٥- يحدد المداخل التربوية في مواجهة ظاهرة العنف.

أ٦- يصنف الأدوار التربوية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر.

أ٧- يستنتج المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

أ٨- يعدد نماذج الشائعات قديمًا وحديثًا.

أ٩- يحدد أساليب نقل الشائعات.

المهارات الذهنية:

ب١- يستنتج أسباب المشكلة الاجتماعية.

ب٢- يناقش دور مؤسسات التربية تجاه مشكلات البيئة وقضاياها

ب٣- يقيم المفاهيم الخاطئة عن المشكلة الاجتماعية.

ب٤- يقوّم واقع مشكلة البطالة في مصر

ب٥- يقترح بعض الآليات لمواجهة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات

ب٦- يناقش الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الغياب المدرسي ثم التسرب

ب٧- يقترح بعض الآليات التربوية لمواجهة ظاهرة الغياب والتسرب المدرسي

ب٨- يقارن بين صور محو الأمية وأشكالها

ب٩- يبدي رأيه في الجهود التي بذلت في مجال محو الأمية في مصر

ب١٠- يقيم دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

ب١١- يقترح بعض الآليات التربوية لمواجهة الشائعات.

المهارات المهنية والعملية:

ج١- يوظف الدروس المستفادة من دراسة المشكلات الاجتماعية في حياته المهنية.

المهارات العامة:

د١- يشارك مع زملائه في تحليل الأسباب المتعلقة بظهور المشكلة الاجتماعية

د٢- يبحث في المواقع الإلكترونية عن الأدوار التربوية لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية الأخرى.

محتوى الكتـــاب

أولًا: الموضوعات	الصفحة
صفحة الغلاف	١
رؤية الكلية ورسالتها وغاياتها وأهدافها الاستراتيجية	٢
رؤية ورسالة وأهداف برنامج إعداد معلم الجغرافيا	٣
مقدمة المقرر	٣
بيانات المقرر	٥
الأهداف العامة للمقرر	٦
محتوى الكتاب	٧-١٠
الفصل الأول: الأسس النظرية للمشكلة الاجتماعية	١١-٢٥
مقدمة	١٣
أولًا: مفهوم المشكلة الاجتماعية.	١٤
ثانيًا: خصائص المشكلة الاجتماعية.	١٦
ثالثًا: أسباب المشكلة الاجتماعية.	١٧
رابعًا: أبعاد المشكلة الاجتماعية.	١٩
خامسًا: الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية.	٢١
سادسًا: أفكار خاطئة عن المشكلة الاجتماعية.	٢٢
الفصل الثاني: المداخل التربوية لعلاج المشكلات الاجتماعية	٢٦-٣٦
مقدمة	٢٨
أولًا: المداخل الوقائية.	٢٨
ثانيًا: المداخل العلاجية.	٢٩
ثالثًا: مدخل التعاون بين المؤسسات المختلفة	٣٣
الفصل الثالث: بعض المشكلات البيئية، ودور التربية في مواجهتها	٣٧-٥٨
مقدمة	٣٨
المحور الأول: مشكلة التلوث.	٤١
المحور الثاني: مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية.	٤٨
المحور الثالث: الدور المنوط بمؤسسات التربية في حل مشكلات البيئة.	٥٢
	٥٢

أولًا: دور مؤسسة التعليم تجاه البيئة وقضاياها.	٥٤
ثانيًا: دور مؤسسات التربية اللا مدرسية تجاه البيئة وقضاياها.	
الفصل الرابع: البطالة بين خريجي الجامعات في مصر	٥٩-٩٧
مقدمة.	٦١
أولًا: مفهوم البطالة وأنواعها.	٦٤
ثانيًا: واقع مشكلة البطالة في مصر، وعلاقتها بمخرجات التعليم الجامعي.	٦٨
ثالثًا: أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر.	٧٣
رابعًا: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة.	٨٣
خامسًا: الآليات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة.	٨٨
الفصل الخامس: العنف ودور التربية في مواجهته	٩٨-١١٢
مقدمة.	١٠٠
أولًا: مشكلة العنف في الوسط المدرسي.	١٠٠
ثانيًا: مشكلة العنف الأسري.	١٠٦
الفصل السادس: الغياب والتسرب من المدرسة ودور التربية في مواجهته:	١١٣-١٢٥
مقدمة.	١١٥
أولًا: تعريف الغياب أو الهروب من المدرسة.	١١٦
ثانيًا: أشكال الغياب المدرسي.	١١٦
ثالثًا: الأسباب المؤدية إلى الغياب ثم التسرب.	١١٨
رابعًا: كيفية علاج المشكلة.	١٢٠
الفصل السابع: دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر	١٢٦-١٤٨
مقدمة.	١٢٨
أولًا: دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر.	١٢٨
ثانيًا: مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله.	١٣٥
ثالثًا: حجم مشكلة الأمية في مصر.	١٣٦
رابعًا: الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر.	١٣٦
خامسًا: أهم الجهود التي بذلت في ميدان محو الأمية في مصر.	١٣٧
سادسًا: العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو	١٤٠
	١٤٢

الأمية في مصر. ١٥١
سابعًا: دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر. ١٥١

١٤٩-١٦٣

الفصل الثامن: دور التربية في مواجهة المشكلات المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

م ١٥١
أولا: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني. ١٥١
ثانيًا: نشأة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني. ١٥٢
ثالثًا: أهم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني. ١٥٤
رابعًا: أهداف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني. ١٥٨
خامسًا: المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني. ١٦١
سادسًا: دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

١٦٤-١٧٦

الفصل التاسع: الشائعات ودور التربية في مواجهتها

م ١٦٦
أولًا: تعريف الشائعات. ١٦٦
ثانيًا: أغراض الشائعات ودوافعها. ١٦٧
ثالثًا: وسائل نقل الشائعات. ١٧٠
رابعًا: أمثلة أو نماذج من الشائعات قديمًا وحديثًا. ١٧٢
خامسًا: آثار الشائعات على المجتمع. ١٧٢
سادسًا: علاج ومكافحة الشائعات. ١٧٣

١٧٧-١٧٨

المراجع

الفصل الأول

الأسس النظرية للمشكلة الاجتماعية

مقدمة

أولًا: مفهوم المشكلة الاجتماعية.

ثانيًا: خصائص المشكلة الاجتماعية.

ثالثًا: أسباب المشكلة الاجتماعية.

رابعًا: أبعاد المشكلة الاجتماعية.

خامسًا: الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية.

سادسًا: أفكار خاطئة عن المشكلة الاجتماعية.

أهداف الفصل الأول

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

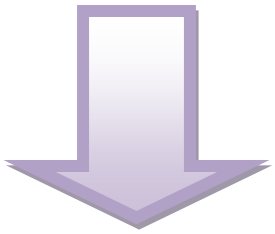

١- تتعرف على مفهوم المشكلة الاجتماعية.

٢- تحدد خصائص المشكلة الاجتماعية.

٣- تحلل أسباب المشكلة الاجتماعية.

٤- تحدد أبعاد المشكلة الاجتماعية.

٥- تتعرف على أهمية الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية.

٦- تقيم الأفكار الخاطئة عن المشكلة الاجتماعية.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمشكلة الاجتماعية

مقدمة

عرف "البرت ستيوارد" النظام الاجتماعي بأنه "نمط منظم من السلوك، والأفكار، والعادات، يصمم من أجل مقابلة احتياجات أساسية معينة للمجتمع"، ومن خصائص النظام ما يلي:

- لكل نظام مجموعة من الوظائف يؤديها داخل المجتمع.
- يرتبط النظام بفكرة المعايير أو القواعد الضابطة للسلوك الاجتماعي.
- التزام الناس بهذه القواعد يرتبط بفكرة الجزاءات الاجتماعية Social sanction إما إيجابية أو سلبية.
- النظام هو السلوك الاجتماعي الذي يعترف به أبناء المجتمع.
- لكل نظام مجموعة من العناصر (أهداف/ نماذج سلوكية/ جوانب رمزية/ جوانب مادية/ مجموعة من القوانين).

أهمية دراسة النظم الاجتماعية أنها:

- تدخل النظم الأساسية في تكوين البناء الاجتماعي للمجتمع.
- تكشف النظم الاجتماعية للمجتمع عن أساليب لمواجهة حاجاته الجماعية وحاجات أبنائه الجسمية والروحية والنفسية والاجتماعية، وبالتالي تعد مدخلاً للفهم العلمي للمجتمع.
- تعد الدراسة العلمية للنظم الاجتماعية هي الأساس الأول لمواجهة المشكلات الاجتماعية، فالمشكلات أو الأمراض الاجتماعية هي في جوهرها اختلال في أداء النظم لوظائفها، أو انحراف عن الفطرة السليمة، ولمواجهتها يفترض فهم ميكانزمات ثبات النظم وتغيرها وعلاقتها الوظيفية بعضها ببعض.

على سبيل المثال إذا أخذنا النظام الأسري وتناولنا إحدى وظائفه ولتكن وظيفة الإنجاب ما المشكلات الاجتماعية التي قد تحدث اختلال في الأسرة بسبب عدم القدرة على الإنجاب، أو إنجاب إناث فقط، وما هي المعايير التي تبنى عليها المشكلة؟ وهل تحديد مفهوم المشكلة ينطبق على الأسر في جميع المجتمعات أو في المجتمع الواحد؟

إن طبيعة المشكلة الاجتماعية وحدتها وحجمها وخطورتها والظروف المنتجة لها تختلف باختلاف المجتمعات، وهذا الاختلاف يحصل بفعل العديد من العوامل والظروف التي يمر بها المجتمع نتيجة التغييرات التي تطرأ عليه، ونوع البناء الاجتماعي، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها ومكانة المجتمع العلمية وموقعه التكنولوجي، ونوع التنظيم الاجتماعي والإطار الأيد لوجي الذي يرسم للأفراد والجماعات حدود علاقاتهم.

فالمجتمعات التي تتعرض إلى حركة تغير سريع تبدو المشكلة أكثر وضوحاً وصعوبة وأشد تعقيدًا، لأن مظاهر السلوك الجديد يتعارض مع أنماط السلوك القديم الذي يشكل متعارفًا ومتوقعًا من الأفراد والجماعات.

اختلاف وجهات النظر في تحديد مفهوم المشكلة:

تتمثل وجهات النظر المختلفة في ثلاثة اتجاهات:

الفريق الأول: يحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية من خلال معيارين:

١- معيار ذاتي: يتضمن قياس الفرد للمشكلة وإدراكه لها، إي الإحساس والشعور بالمشكلة.

٢- معيار موضوعي: كيفية وقوع الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة، بمعنى واقعة حقيقية للمشكلة ويتم اختبارها بواسطة ملاحظين.

- الإدراك: هو الشعور بالمشكلة والإحساس بها بدون وعي لآثارها، مثال: إدراك الفرد لمشكلة الطلاق أو التلوث البيئي ولكنه لا يعي لآثارها المستقبلية.
- الوعي: هو معرفة الآثار الإيجابية والسلبية وكيفية حل المشكلة.
الفريق الثاني: يحدد المشكلة الاجتماعية من خلال مستوياتها أو درجاتها المختلفة. (الأولى/ الثانية/ الثالثة) كما يلي:
مشكلات من الدرجة الأولى: وهي المشكلات التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع ومن أبرزها مشكلات: الحرب- الفقر- التمييز العنصري.
مشكلات من الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشكلات الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها مشكلات إضافية أخرى، مثل: سوء التغذية الناتج عن الفقر.
مشكلات من الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاج للمشكلات الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى، مثل: البطالة الناتجة بسبب التفرقة العنصرية.
الفريق الثالث: يحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية في ضوء ثلاثة شروط:
١- المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية:
تنبع المشكلات الاجتماعية من خلل يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ عليه، وتؤثر على بنائه الاجتماعي وأنساقه المختلفة.
حيث تساهم التغيرات التكنولوجية والاختراعات الحديثة في حدوث مشكلات اجتماعية، كما أن التغيرات السريعة في نظم المجتمع تتسبب في وجود مشكلات اجتماعية، على سبيل المثال: النسق الأسري تغير على مستوى شكله البنائي وعلى مستوى أداء وظائفه، وبالتالي تأثرت كفاءة الأسرة في قيامها بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية.
٢- مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية: لا بد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من أفراد المجتمع، وتلقى أهمية عند المسئولون في المجتمع، أو أن يعاني منها أفراد ذو أهمية في المجتمع.
٣- المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية: المشكلات التي تحدث بدون فعل اجتماعي، قد لا يوجد لها حل، أما المشكلات التي تحدث بفعل اجتماعي، مثل: الآثار الناتجة عن الإرهاب بسبب الفكر الضال، أو إلقاء القنابل الذرية، أو انتشار المخدرات .. إلخ فتستطيع الجهود مواجهتها.

أولًا: مفهوم المشكلة الاجتماعية

يبدأ مفهوم المشكلة من خلال تعبير الناس عن وصف موقف معين بأنه مزعج أو شنيع، من خلال ذلك نصف الموقف بأنه يمثل مشكلة اجتماعية واقعية.
والمشكلة الاجتماعية هي:

- **كل صعوبة تواجه أنماط السلوك السوية أو أنها انحرافات تظهر في سلوك الأفراد والجماعات.**
- **إنها انحراف عن المعايير المتفق عليها في ثقافة من الثقافات أو مجتمع من المجتمعات.**
- **كما أنها خروج فرد عن المتعارف عليه من العادات والتقاليد والأعراف والسلوك جماعيًا واجتماعيًا.**

على سبيل المثال إذا كان الزواج واستمراره شيئا معتادًا فإن الطلاق يكون مشكلة، وإذا كانت طاعة القانون وأولي الأمر بعد طاعة الله ورسوله شيئا واجبًا، فإن الخروج على القانون ومخالفة أولي الأمر يكون أمرًا غير عادي.

من زاوية أخرى، فإنه إذا كان الاستقرار في مجتمع من المجتمعات هو الأساس، فإن عدم الاستقرار (أو الهجرة) يكون مشكلة ـ برغم وعينا بأنها (وغيرها من المشكلات) قد تدخل في الظواهر الاجتماعية المتواجدة في كل زمان وكل مكان.

وإذا كانت الصراحة والصدق من الأمور المحببة إلى النفوس (السوية)، فإن "النفاق" والرياء والكذب يكون انحرافًا عن سواء السبيل، وإذا كان الإنسان كائنا دينيا بطبعه، فإن انحرافه عن الدين، فضلا عن عدم تدينه، يعني بكل تأكيد مشكلة.

وعلى الجانب الآخر فإنه إذا كان اليسر والتيسير في "المهور" من الأمور الواجبة دينيًا واجتماعيًا (خاصة في مجتمع يعتز بانتمائه للإسلام)، وإذا كان "العمل" حق وشرف وواجب على كل مواطن قادر، فإن البطالة مشكلة، وعلى نفس الوتيرة إذا كان "الترويح" والترفيه ظاهرة اجتماعية لازمة للإنسان ولازمته طوال تاريخه، فإن عدم توافره في مجتمع من المجتمعات أو بين جماعة من الجماعات يأتي ضد الطبيعة الإنسانية ويشكل عقبة في طريق سعادتها، وفي نفس الوقت فإنه إذا كان الاعتدال في كل شيء أمرًا واجبًا، محببًا ومطلوبًا، فإن الإسراف في أي شيء يشكل مشكلة.

ويشير ثيودورسون (Theodorson) إلى المشكلة الاجتماعية على أنها حالة أو موقف غير مرغوب فيه باتفاق غالبية لها وزنها من الناس في مجتمع من المجتمعات.

وعليه فإنهم لا يتسامحون مع هذه الحالات أو تلك المواقف بل ويتخذون ضدها إجراءات جماعية وجمعية في محاولة العودة بها إلى الطريق القويم ولإضفاء وضوح أكثر على تصورهما فإنهما يشيران إلى انحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات، والدعارة، والطلاق، والبطالة، والفقر والمرض العقلي كأمثلة للمشكلات الاجتماعية.

وعلى نفس المنوال يعرف ولسلي "Peter Wolsley" المشكلة الاجتماعية بأنها: جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام ويتطلب بالتالي إجراء جماعيًا لمواجهته.

ويرى "بول" أن المشكلة الاجتماعية هي نتاج لظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يدركون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه، ويصعب علاجه بشكل فردي، وإنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.

في حين يرى بوبلن أن المشكلة الاجتماعية Social Problem هي نمط من السلوك يشكل تهديدًا للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع.

مثال: الجريمة تعد مشكلة اجتماعية لأنها تتضمن نمط من السلوك، هذا النمط قابل للتدخل الإنساني، والسلوك الإجرامي "كالقتل أو السرقة" يمثل تهديد وانتهاك لحقوق الجماعات والمؤسسات، ويؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي للمجتمع.

ويرى "فولير" أن المشكلة الاجتماعية هي حالة يحددها عدد معقول من الأفراد على أنها انحراف عن المعايير الاجتماعية التي يرتبطون ويتمسكون بها، وتتميز المشكلة الاجتماعية بأنها ذات حالة موضوعية وتعريف ذاتي.

من خلال استعراض تعريف المشكلة الاجتماعية كيف تنشأ المشكلة ومن الذي يقرر على الحدث أو الموقف أنه يمثل مشكلة اجتماعية؟

الحكم على موقف بأنه يمثل مشكلة اجتماعية:

اختلف العلماء حول كيفية نشوء المشكلة الاجتماعية، فمنهم من يرى أن المشكلة الاجتماعية تنشأ عندما تزداد الفجوة بين القيم والمثاليات الموجودة في المجتمع

وبين السلوك الواقعي لأفراد هذا المجتمع، ومنهم من يرى أن الذي يقرر وجود المشكلة الاجتماعية هو عدد كبير من أفراد المجتمع.

والذي يحكم على الحدث أنه مشكلة هو معايير الجماعة الاجتماعية سواء أكانت حاكمة أو محكومة أقلية أو أغلبية.

وتكتسب المعايير والقيم الاجتماعية من ثقافة المجتمع، وللثقافة أثر كبير في اكتساب وتوجيه وضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، كما أنها تساعد الأفراد على التكيف مع البيئة الاجتماعية، أو تغير البيئة بحيث تؤدي إلى إشباع احتياجاتهم المختلفة.

وتعتبر الجماعة المرجعية أحد العوامل التي تؤثر في تكوين الشخصية.

العوامل التى تؤثر فى تحديد ظرف معين بأنه يمثل مشكلة اجتماعية

- جماعات الصفوة في المجتمع، والتي تتميز بالقوة مثل: الأشخاص الذين يحتلون مراكز اجتماعية في المجتمع، أو الأشخاص المسئولون عن المجتمع.
- الجماعات التي لها مصلحة خاصة في تحديد سلوك معين، أو موقف معين على أنه مشكلة اجتماعية.
- تفسير الجماعات ذات المصالح للمشكلة الاجتماعية على أنها نتاج لمجموعة من السمات الشخصية للأفراد، أكثر من كونها نتاج للبناء الاجتماعي.
- تحديد نطاق المشكلة الاجتماعية من خلال النطاق القومي أو المحلي، دون إدراك أو تحليل لهذه المشكلة من خلال النطاق العالمي.
- عادة يتم تحديد المشكلات الاجتماعية بعد شعور أفراد المجتمع بها وليس قبل حدوثها.

مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية

عندما يدرك الأفراد وجود مشكلة اجتماعية يتخذون مواقف متباينة ومتنوعة تجاهها وتتباين مواقف الأفراد على حسب درجة القرب أو البعد عن المشكلة جغرافيًا واجتماعيًا وعلميًا، ومن هذه المواقف:

- اللامبالاة.
- الاستسلام القدري.
- الشك الساخر والتهكم.
- الجزاء الديني (عقوبة الآخرة).
- الإفراط العاطفي.
- الموقف الاجتماعي العلمي.

ثانيًا: خصائص المشكلة الاجتماعية

- تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها مدركة أو محسوسة، وكلما زاد إدراك الناس للمشكلة كلما أدى إلى زيادة وضوح المشكلة.
- لا تتوقف المشكلة الاجتماعية عند حد الرفض الذهني، وإنما تشكل نوعًا من التحفيز لتحريك السلوك المضاد واتخاذ المواقف لمواجهتها وإزالة آثارها السلبية.
- تمتاز المشكلة اجتماعية بعدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث قدرتها على التأثير، مثال: منظور جيل الآباء يختلف عن جيل الأبناء من حيث المعايير التي يراها الآباء بأنها مشكلة في حين أن الأبناء يراها عكس ذلك.
- تمتاز المشكلة الاجتماعية بخاصية النسبية، وترجع هذه الخاصية لاختلاف المجتمعات الإنسانية وأفرادها وجماعاتها في تحديد مفهوم المشكلة، على سبيل المثال: ظاهرة

الثأر في المجتمعات العربية تشكل بعد ثقافي أما في المجتمعات الغربية فتشكل جريمة اجتماعية.

- تخضع المشكلة الاجتماعية في حجمها وتنوعها وتأثيرها للظروف التي يخضع لها المجتمع، فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما زاد تعقيده بنائياً كلما أدى ذلك إلى زيادة في المشكلات الاجتماعية وتنوعًا في أسبابها ومصادرها وزيادة في أشكالها وأنواعها.
- تظهر المشكلة الاجتماعية في منشأ يعكس الاضطراب الاجتماعي والشخصي، وتكون نتيجة لتمزق نسيج العلاقات الاجتماعية، أو نتاج سلسلة تصدعات تحصل داخل المجتمع.
- تمتاز المشكلة الاجتماعية بالحتمية في وجودها فهي دائمة ومستمرة مع استمرارية الحياة الاجتماعية، ولذلك فهي تظهر في جميع المجتمعات الإنسانية سواء الكبيرة أو الصغيرة المتقدمة أو المتخلفة.
- تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في الحياة الاجتماعية، أو في المؤسسات الاجتماعية.

ثالثًا: أسباب المشكلة الاجتماعية

كما أنه يصعب الوصول إلى تعريف واحد (جامع مانع) للمشكلة الاجتماعية، وكما تؤدي النسبية دورًا بارزًا في تحديد المشكلات، فإنه يصعب أيضًا وضع أيدينا على سبب واحد لها. فأسباب المشكلات ومسبباتها تتنوع وتتعدد من ناحية بل وتختلف من زمان إلى زمان ومن مكان لآخر ومن ظروف إلى ظروف، بل ومن باحث إلى باحث آخر (طبقا لخلفيته وتكوينه) من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال فإنه إذا كان التغالي في المهور سببًا في تأخير الزواج لدى الشباب فإن أزمة الإسكان تقف وراء نفس المشكلة في مصر. وإذا كان النفط ومن بعده الطفرة المادية والوفرة الاقتصادية تقف وراء الكثير من مشكلات دول الخليج العربية، فإن الحروب ونقص الموارد الاقتصادية كانت هي الواقفة وراء الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية في بلدان مثل مصر.

من ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي قد يعزو الشخص العادي مشكلة ما إلى سبب أو عامل واحد، يردها الباحث الاجتماعي المدقق إلى أسبابها وهي في الأغلب الأعم متعددة. وفي الوقت الذي يرى فيه عالم إجرام ـ مثلاـ أن الوراثة تقف وراء هذه الظاهرة المشكلة (الإجرام)، يرد عالم الاجتماع هذا إلى البيئة المحيطة بكل أبعادها ومؤثراتها وإن كان لا يستبعد تأثير الوراثة كأحد العوامل أو الاحتمالات على الأقل.

هذا ويرجع بعض الباحثين أسباب المشكلات الاجتماعية إلى عدم إشباع الاحتياجات بين أفراد المجتمع وهي الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والبيولوجية والصحية والتعليمية والترويحية ... ويرجعوا عدم الإشباع لمجموعة من العوامل المرتبطة بالفرد ذاته "عوامل ذاتية" أو أسرته "عوامل أسرية" أو للعوامل الاجتماعية أو البيئية أو العوامل المجتمعية.

ومن المسببات الرئيسة للمشكلات الاجتماعية التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي والثقافي، الناتج عن سرعة التفاوت في أحد جوانب الثقافة عن الجانب الآخر.

وعلى أية حال فإنه على الرغم من تعدد مسببات المشكلات الاجتماعية فإنه يمكن وضع أيدينا على بعض الأمور مثل: الوضع الاجتماعي والثقافي (أساسا) ـ إلى جانب العوامل الذاتية "الوراثية" والبيئية "البيئة الطبيعية" والبيئة الاجتماعية بما فيها من ظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية باعتبارها واقفة وراء هذه المشكلة أو تلك ومتحكمة في خط سيرها .

فالعوامل الوراثية "هي عوامل تتعلق بذات الفرد، وقد تؤدي هذه العوامل دورًا في حدوث المشكلات، وتمثل الانحرافات الناتجة عن أسباب بيولوجية أو عضوية أو وراثية مثل الانحرافات الجنسية والأمراض العقلية والعصبية ـ إلى جانب الميول الإجرامية ـ مشكلات اجتماعية، كما يدخل في الانحرافات الشخصية الميل إلى النفعية والسعي وراء المصالح الشخصية عموما، وسواء تأتي ذلك من قبل أفراد أو جماعات.

والعوامل البيئية الطبيعية تتمثل في المناخ والتضاريس والتغيرات البيئية التي تحدث فجأة بسبب البراكين أو الزلازل أو الفيضانات جميعها تسبب في حدوث المشكلات الاجتماعية، على سبيل المثال: المناخ الحار قد يورث حساسية الأعصاب وثورتها بسهولة.

كما أن هناك عوامل بيئية غير طبيعية تحدث من خلال الفعل الاجتماعي وتكون مصدر لتفريخ المشكلات الاجتماعية، على سبيل المثال أحياء سكنية توسم ببيئة المجرمين أو الفقراء، وفي الغالب تفرخ مزيدًا من السلوكيات المنحرفة... وهكذا.

ويندرج تحت العوامل البيئية غير الطبيعية الظروف الاقتصادية، والسياسية، والأوضاع الاجتماعية والثقافية.

فالظروف الاقتصادية (المسببة للمشكلات) يمكن تمثلها في كثير من الأوجه والتي يأتي على رأسها أمران أولهما الفقر وثانيهما عدم العدالة في التوزيع.

والظروف السياسية المسببة للمشكلات يمكن أن تتركز أساسا في اتجاه نظام الحكم السائد في عدالته أو عدمها، وفي ديمقراطيته أو دكتاتوريته، كما يتمثل في مدى سيطرتها على مجريات الأمور في الدولة وتسييرها من عدمه، هذا المناخ قد يعصف بكل جهود التنمية ويقف في طريق التطور والتقدم.

أما الأوضاع الاجتماعية/ الثقافية التي تسهم في إيجاد المشكلات فيمكن تمثيلها في كثير من الاتجاهات ومنها:

- **اختلاف التنشئة الاجتماعية.**
- **اختلاف المستويات التعليمية.**
- **التضارب والتصارع الثقافي: وتؤدي إليه العديد من الأمور التي منها:**
  - **اختلاف الموجهات والمعطيات الثقافية.**
  - **الجمود والتزمت الثقافي أو الانفتاح الثقافي اللا محدود.**
  - **التفاوت في سرعة التغير (أو التغيير) الاجتماعي والثقافي .**
  - **الضبط الاجتماعي القاسي أو المتساهل.**
  - **عدم وضوح الأهداف والمعايير.**
  - **النزعات الانعزالية والانفصالية.**

ويعتبر التغير الاجتماعي من أهم العوامل المسببة لحدوث المشكلات، وكلما زادت سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي، زادت احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع. وقد يكون التغير إيجابياً بحيث يعمل على حل المشكلة الاجتماعية، أو سلبياً يؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية.

التغير الاجتماعي: Social change

يشير مفهوم التغير الاجتماعي إلى الاختلافات والتغيرات التي تحدث عبر الزمن لمجتمع ما، وتشمل هذه التغيرات العادات والقيم والقوانين والتنظيمات الخاصة بالنظام الاجتماعي الموجودة في المجتمع، كما قد يشمل التغير الاجتماعي التحول في التركيب السكاني للمجتمع أو بنائه الطبقي، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية. بمعنى آخر يؤثر التغير الاجتماعي المفاجئ على البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

ومن عوامل التغير الاجتماعي:

- **الأيديولوجية:** حركة فكرية هادفة لها فاعلية إيجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية، والقيم الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية. وتنبثق الإيديولوجية من الوضعيات والفئات الاجتماعية.
- **التجديد الثقافي:** ويأخذ أشكال متعددة مثل الاكتشاف والاختراع.
- **الفعل الإنساني:** أداء الأفراد والجماعات والهيئات المقصود في عملية التغير الاجتماعي.
- **التكنولوجيا:** السبب المباشر للتغيرات الاجتماعي والثقافية التي تحدث في المجتمع، وغالباً ما يترتب عليها حدوث التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية، فينتج عنها عدم مسايرة النظم الاجتماعية مع تطورات المجتمع الحديثة، مما يؤدي إلى عجز النظم الاجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة فيحدث نوعًا من الانعزال بين الأفراد والنظم الاجتماعية، فتحدث المشكلات الاجتماعية.
- **الهجرة:** سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية تعمل على تحويل الأفراد من مكان لآخر وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وكذلك ظروفهم الصعبة التي قد تضطرهم إلى عدم التوافق فتنشأ المشكلات الاجتماعية بسبب عدم توافقهم مع المجتمع الجديد نتيجة لهجرتهم.
- **الحروب:** الحرب بحد ذاتها مشكلة اجتماعية، وتؤدي الحرب إلى مشكلات عديدة منها الهجرة والتفكك والفقر والبطالة والتعصب وغيرها من المشكلات الاجتماعية.
- **الوهن التنظيمي أو التفكك الاجتماعي:** يترجم مفهوم الوهن التنظيمي إلى التفكك الاجتماعي الذي يتضمن عدم فاعلية أو ضعف في أدوار ومراكز بنائية داخل التنظيم أو عدم أدائها لأدوارها كما هو مطلوب منها هيكلياً، وهذا بدوره يؤثر على وظيفة النسق أو أنساق البناء، أو يحدث توتر شخصي ناجم عن العيش ضمن نسق تنظيمي يصعب التحكم فيه بشكل تام. كما يشير أيضاً إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم بسبب جمود بعض من قيمه. ومن الإفرازات التي يحدثها الوهن التنظيمي الفساد الإداري.
- **التصنيع:** يؤثر التصنيع في البيئة وكذلك الإنسان ويولد أنماط جديدة من العلاقات المبنية على العمل بحد ذاته، وهذا ينكر ثقافة المجتمعات المبنية على العلاقات الاجتماعية.

رابعًا: أبعاد المشكلة الاجتماعية

الواقع أن مصطلح "البعد" Dimension مستمد من علوم الرياضيات (البحتة والتطبيقية)، وبخاصة من العلوم الهندسية مما يجعل الشكل الهندسي واضح الأبعاد والمعالم ومنه يمكن تحديد شكله ومساحته وحجمه وما له من خواص. كذلك الحال بالنسبة للمشكلة الاجتماعية، فإنه عندما نتحدث عن أبعاد المشكلة الاجتماعية فإننا نعني تحليل المشكلة الاجتماعية إلى محدداتها وعواملها والظروف المحيطة التي تسبب المشكلة أو تؤثر في الظاهرة الاجتماعية. وعلى ذلك فإن أبعاد المشكلة الاجتماعية تتضح في الآتي:

أ- البعد التاريخي:

ويقصد به البعد الزمني، أي الظروف والعوامل الزمنية التي ساهمت في تشكيل المشكلة الحالية، فالمشكلة الحالية نتيجة لتفاعل تاريخي سابق، بكل ما فيه من عوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية حدثت في الماضي البعيد والقريب، كذلك يساهم البعد الزمنى في التنبؤ النسبي بمعالم المشكلة في المستقبل ذلك لأن التاريخ ما هو إلا سلسلة من حلقات ثلاث:

١- الماضي بكل ما فيه من نتائج خبرات.
٢- الحاضر بكل ما فيه من واقع قائم يشعر به الفرد.

٣- المستقبل أو الأمل الذي يتطلع إليه الناس.

والجدير بالذكر أن الزمن يسير في اتجاه واحد إلى الأمام، إلا أنه متصل في حلقاته والشكل التالي يوضح ذلك.

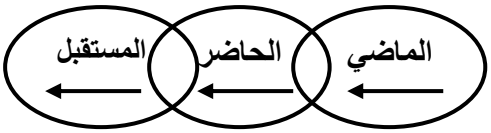

ب- البعد الجغرافي (المكاني):

يشكل هذا البعد أهمية لتحديد جوانب المشكلة فهو يساعد على المقارنة بين جوانبها في الأقاليم المختلفة في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات. فمثلاً مشكلة الأمية تختلف في حجمها في مصر عن أمريكا عن روسيا ... إلخ.

وقد يختلف حجمها ووزنها في الوطن الواحد، فمثلاً في الريف يختلف عن المدينة وتسمى المقارنة في مثل هذه الحالة بالمقارنة العرضية.

ج- البعد القانوني:

إذا كانت طبيعة القوانين على اختلاف أنواعها – سماوية من عند الله أو وضعية من وضع الإنسان في الأرض- هي التشريع وتحديد العلاقات وتنظيمها في صورة معايير أو مثل أو قيم أو قوانين اجتماعية تنظم الحياة الاجتماعية، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية هي انحراف عن مسار وضعها عن الوضع الأمثل. لذلك فإن البعد القانوني يساعدنا بالعوامل والمسببات بالإضافة إلى الفارق بين الوضع المعياري والوضع القائم للمشكلة ومن ثم يمكن قياس هذا الفارق ومعالجته ومحاولة إعادته إلى وضعه المعياري عن طريق حل المشكلة الاجتماعية.

د- البعد السياسي:

المشكلات الاجتماعية – على اختلاف أنواعها – تحتل مكاناً هاماً بين رجال السياسة في أي مجتمع محاولين بذل أقصى جهد ممكن لحلها وتحقيق حالة من الرضا والكفاية والأمن عن أوضاعها الاجتماعية. ومن ثم فالرجوع إلى البعد السياسي للمشكلة يمكننا من تحليل الأوضاع والعوامل السياسية والجهود المبذولة من رجال السياسة ونظراتهم لها ومدى اهتمامهم بها ودرجة أولوياتها، وغياب البعد السياسي لتحليل أي مشكلة اجتماعية إنما في حقيقة الأمر يعمل على غياب بعض ملامحها.

هـ- البعد الاقتصادي:

معظم المشكلات الاجتماعية لها بعد اقتصادي من حيث مسبباتها والعوامل التي تشكل في مضمونها وتكوينها. والبعد الاقتصادي للمشكلة يضفى أضواء واقعية على مدى ارتباطها بهيكل الاقتصاد العام ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية وعلى ذلك يساعد على وضوح الرؤية وتحليل المشكلة الاجتماعية فمشكلات التعليم مثلاً، في مصر معظمها لها مسببات اقتصادية سواء من حيث التمويل أو التكاليف أو العائد الاقتصادي من التعليم نفسه، وما يرتبط به من مشكلات سكانية وعجز في ميزان المدفوعات يجعل المجتمع المصري عاجزًا عن بناء المدارس اللازمة للتلاميذ واحتوائهم في يوم دراسي كامل، بدلاً من تشغيل المدرسة عدة فترات.

وخلاصة القول أن المشكلة الاجتماعية ترتبط بالبعد الاقتصادي، وهو أحد معالمها الرئيسة، لذا لابد من ارجاع المشكلة الاجتماعية للظروف والعوامل والمسببات الاقتصادية التي تؤثر في المشكلة.

و- البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي لأى مشكلة بعدًا رئيسًا وهامًا وذلك لأن أي مشكلة كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية .... إلخ، إنما لها بعد اجتماعي يتمثل في تأثيرها على السلوك الاجتماعي

العام للأفراد، فعدم الشعور بالمسئولية وعدم الشعور بالانتماء القومي، واللامبالاة، والفردية، والسرقة، والرشوة، والنفاق، والتملق، واختلال الآداب العامة وانحراف الأحداث للشباب، وانتشار المخدرات وفقدان القدوة الحسنة في الشارع والمدرسة، أو المنزل نتيجة حتمية لمشكلات اقتصادية وسياسية، أدت في محصلتها إلى هذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة من السلوك التي تؤثر في بعضها وفي الأنظمة السياسية والاقتصادية الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ز– البعد الثقافي:

ويشمل هذا البعد الجانب الثقافي للمجتمع بكل ما فيه من مفاهيم وأفكار، وآراء وعادات وقيم، أي أسلوب الحياة وطريقتها في مجتمع من المجتمعات وبطبيعة الحال فهذا الأسلوب يتغير نسبيًا بتغير الأبعاد السابقة واللاحقة من هنا تظهر عادات وقيم جديدة، وتختفي عادات وقيم قديمة.

ح– البعد التربوي:

ويقصد به الآثار المترتبة من المشكلة على النظام التعليمي ووسائل الإعلام والوسائط التربوية الأخرى، والجدير بالذكر أن المدرسة أو الأسرة، والتلفزيون والإذاعة وأماكن العبادة، والنوادي، والمسارح، ودور السينما وغير ذلك من وسائط تربوية تعليمية تساهم بدور هام في حل أي مشكلة أو على الأقل التخفيف من حدة هذه المشكلة بما تقدمه للمواطنين والرأي العام من حقائق ووقائع عن المشكلة، وآثارها على المواطنين وطرق وأساليب حلها.

خامسًا: الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية

تتطلب الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية الاهتمام بالعمق التاريخي للمشكلة والتركيز على الجانب الإنساني الذي تتضمنه كافة المشكلات الاجتماعية، بغض النظر عن زمان وقوع المشكلة وانتشارها وتغير مفهومها من ثقافة لأخرى ومن عصر لأخر، لأن الجانب الإنساني يتأثر ويتحدد بالشعور الأخلاقي والوعي بمستوى العيش وأنماط السلطة الاجتماعية.

- **وتدرس المشكلات الاجتماعية في ضوء المحكات الاجتماعية التالية:**

❖ **الدين:** يحدد الحلال والحرام والمسموح في السلوك والعلاقات الاجتماعية والجنسية. على سبيل المثال: يحرم الدين شرب الخمر/ الربا/ الرشوة، عقوق الوالدين/ الزنا/ ...الخ.

❖ **القانون:** ويستمد من الدين السائد في المجتمع ويدعم النظام الأخلاقي والأدبي في المجتمع إذ يعمل على منع الناس من الوقوع في الانحرافات أو الجرائم، ويعاقب السلوك المخل بالشرف والأمانة.

❖ **الإعلام:** يعمل من خلال وسائله المسموعة والمقروءة والمرئية على كشف المشكلات التي تحدث في المجتمع من خلال تحليل الأحداث الاجتماعية التي تكشف الفساد الأخلاقي، أو لفت أنظار الناس نحو المشكلات الاجتماعية في المجتمع، أو التوعية المجتمعية.

❖ **الأدب الفني:** حيث يساهم من خلال الدراما أو الشعر أو القصص في توعية الناس وجذب انتباههم نحو المعاناة التي يعيشها أفراد وجماعات المجتمع.

تشترك هذه المداخل الأربعة لدراسة المشكلات الاجتماعية في تأكيدها على العامل الأخلاقي، حيث إن طبيعتها غير منفصلة عن القواعد والتشريعات الأخلاقية، ومن المعروف أن الهدف النهائي في الدين والقانون يتمثل في تحقيق الامتثال للنظام الأخلاقي أو القانوني، أما في الصحافة والأدب الفني فنجد أن الهدف هو إثارة التعاطف الأخلاقي.

ويتطلب في الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية الشروط التالية:

- الاقتناع الشخصي بالمشكلة وتقبل الباحث لدراستها.
- تقبل المجتمع وموافقته على البحث.
- توافر الإمكانات المالية والبشرية.
- الالتزام بقواعد المنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة للمشكلة الاجتماعية ولطبيعة انتشارها، وبالتالي التسليم بأن المشكلات الكبرى في المجتمع هي مشكلات تعكس تناقض أجزاء البناء الاجتماعي، وقد تعكس بعض المشكلات الصغرى اختلال في وظيفة البناء.
- التوجيه الأيد لوجي والخلقي والقيمي "محكات دراسة المشكلة الاجتماعية" الذي يعتبر أمر رئيسي في اختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومستوى حلها.

وتهدف دراسة المشكلات الاجتماعية إلى:

- الإدراك بها.
- الوعي بآثارها، معرفة وفهم الحقيقة.
- فهم أسباب المشكلات الاجتماعية وكيفية نشوؤها ومدى درجة تأثر الناس بها.
- الترابط الوثيق بن الإدراك النظري والجانب العملي.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند دراسة المشكلات الاجتماعية:

- النظم الاجتماعية مترابطة ترابطًا عضويًا.
- المشكلات الاجتماعية مترابطة ترابطًا عضويًا.
- حل المشكلات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.
- المشكلات الاجتماعية تعكس التوجه القيمي للمجتمع، ولذلك تعتبر دراسة القيم مدخل أساسي لفهم طابع المشكلة.
- تتغير مقاييس الخطأ والصواب والخير والشر في الزمان والمكان.
- يجب ألا تتم دراسة المشكلات الاجتماعية بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع.
- يجب التمييز بين المشكلات الاجتماعية ومشكلات علم الاجتماع.
- تؤدي الحياة الاجتماعية إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للتصدعات التي تصيب البناء الاجتماعي.

ليست هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أنحاء المجتمع لتكون أهلاً للدراسة، فالباحث يدرس المشكلة الاجتماعية إما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو على مستوى المجتمع بأكمله.

سادسًا: أفكار خاطئة عن المشكلات الاجتماعية

معظم الناس لديهم معدل محدود من الدراية والمعرفة حول المشكلات الاجتماعية وغالبًا لا تكون منتظمة وأحيانًا تسمى متناقضة ومرات تغدو غير صحيحة ،والذي يستمع إلى المغالطات الواسعة المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية يكتشف أن معظم معرفة الناس حولها سطحية غير متعمقة ،الأمر الذي يتطلب عدم الوثوق بها.

وتتمثل الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية في التالي:

١- عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية:

يرجع عدم الاتفاق إلى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد فما هو متفق عليه بين بعض الناس على أنه يمثل مشكلاً لا يكون هكذا مع جميعهم.

إذ يتفق معظم الناس على أن الفقر والبطالة وأزمة السكن تمثل مشكلات اجتماعية، لكن البعض الآخر لا يراها هكذا بل يجد لها مردودًا حسنًا للإنسان لأنها تساعده على إدراك حالة البؤس الإنساني، فالأغنياء يرون أن الفقر ضروري للمجتمع لأنه يجعل مالكي المال والثروة في أعلى السلم الاجتماعي.

ويرى البعض الأخر أن وجود العاطلين عن العمل ضروري للعاملين لكي يزيدوا من اندفاعهم للعمل وحرصهم عليه وإخلاصهم فيه.

وهناك من يرى المشكلة العرقية بين السود والبيض تمثل مشكلة اجتماعية بينما لا يراها البعض الآخر هكذا لأنها تضع الأعراق في المكانات التي تليق بها.

٢- اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئًا طبيعيًا وأمرًا لا يمكن تجنبه:

البعض ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها، وفي الواقع لا توجد هناك مشكلة محتومة ومتعذر اجتنابها إنما هناك ظروف معينة تعمل على إنتاج أو طرح أو إفراز ناتج لا محال لا يمكن اجتنابه أو منع وقوعه. أي أن المشكلة ناتجة عن القانون الطبيعي ويمتلك الحتمية الأكيدة.

٣- المشكلات الاجتماعية ما هي سوى حالة شاذة وغير عادية:

البعض من علماء الاجتماع ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات غير طبيعية لأنها أحدثت كسر للنظام الاجتماعي أو اختراق أو انحراف عن السلوك الاجتماعي السوي السائد بين الناس، ويرى أصحاب هذا الرأي أن المجتمع يسير حسب قوانين موضوعة ومتفق عليها في المجتمع ويعد الخروج على هذه القوانين هو الشذوذ ويتطلب الحل التصدي لهؤلاء الخارجين وبالتالي يتم القضاء على المشكلة، هذا التحديد أو هذه الرؤية تنطبق على بعض المشكلات مثل الإدمان وبعض الجرائم، ولكن في الواقع قد تحدث المشكلة بسبب السلوك السوي وليس عن اختراق القوانين أو الخطأ.

٤- تتسبب المشكلة الاجتماعية من قبل الأشرار والسيئين من الناس:

هذه أوسع مغالطه على الإطلاق، إذ أحيانًا يحلل بعض الناس المشكلات الاجتماعية تحت مضمون الثنائية المتبادلة أو المتقابلة مثل طيب وسيئ أو مقارنة الأشرار مع الأخيار. وفي الواقع قد يكون الناس السيئون هم ضحايا لأخطاء يرتكبها غيرهم من الناس البريئين، إن معظم المشكلات قد تصدر عن الناس الأخيار وبالذات عند الذين يتمتعون بعقلية تجارية أكثر من الأشرار.

٥- المشكلات الاجتماعية توجد بسبب كثرة الحديث عنها:

إن الحديث عن وجود مشكلة اجتماعية بين الناس كالفقر والبطالة والجريمة أو هروب التلاميذ من المدرسة يعمل على إثارة مشاعرهم وهواجسهم وخيالهم ويوسع حجمها أو يبالغ في خطورتها بحيث تصور وكأنها معضلة مستعصية الحل تعيش في أحشاء المجتمع يفهمها السامع بأن المسئولين في المؤسسات الإصلاحية والعقابية غير قادرين على السيطرة عليها أو معالجتها. إذ أن تضخيم المشكل بين عامة الناس يعمل على إقلاقهم وعدم ارتياحهم فيصبح هذا التضخيم مشكلة أكبر من حجمها وآثارها تتعسر على المصلحين معالجتها بيسر وسهولة، هذا الرأي خاطئ لأن كتم المشكلات وعدم الكتابة عنها لا يحل المشكلة وإنما يزيد من تفاقمها وتزداد حدتها.

٦- المشكلات الاجتماعية سوف تحل نفسها بنفسها:

يعتقد الكثير من الناس بأنه مع مرور الزمن وتواتر الأحداث وخضوع المجتمع لقانون التغير والتطور، فان المشكلات القائمة تكون في طريقها إلى الزوال وهذه

رؤية غير واقعية إن لم تكن وهمية، لأن العمل والمثابرة من القيم الإسلامية التي أوصى الله عباده امتثالًا لقوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" والتغيير يتم من خلال الجهود المثابرة والكفاح في مواجهة المشكلات التي تعيق تطور ونمو المجتمع.

٧- أماني الناس:

البعض من الناس لا يرغب في رؤية المشكلة محلولة وذلك إما لكون حلها يعود بتأثير سلبي عليهم، أو أن حلها يتعارض مع معاييرهم وقيمهم، أو لكون معالجتها مكلفة لهم.

مثال: كأن يدفعوا ضرائب إضافية أو باهظة فتصبح إزالة المشكلة مؤثرة على نفوذهم وسلطتهم، لذا فإن بقاءها قائمة- في نظر هؤلاء الناس- داخل المجتمع يعزز نفوذهم ويزيد من تأثيرهم الاجتماعي ويقلل من خسارتهم المادية.

٨- عندما تصبح المشكلة حقيقية تكون محلولة:

من المعروف أن دراسة المشكلة تتطلب الحصول على الحقائق المتعلقة بها، وإن معرفة هذه الحقائق أمر مهم جدًا ولكن الأهم من ذلك هو معرفة كيف نستطيع التحقق منها بواسطة التعرف على أبعادها وعناصرها. ويصبح للحقيقة معنى إذا استندت إلى قيم الإنسان، وعندما يكون للناس قيم مختلفة فإن وجود الحقيقة لا يستطيع حل عدم اتفاقهم. والحقائق التي يتم الحصول عليها تحتاج إلى تفسير وترجمة في صورة خطط علمية، تتطلب الكثير من الجهد والمال وأحيانًا تغيير اتجاهات كثير من الناس.

٩- يمكن معالجة المشكلات الاجتماعية بعيدًا عن تغير المؤسسات الرسمية:

يعتقد البعض بأنه يمكن معالجة المشكلة الاجتماعية دون دفع تكاليف معالجتها– ماديًا أو معنويًا– وهذا الاعتقاد بعيد عن الواقع لأن معالجة أية مشكلة يتطلب تغيرًا سريعًا وجادًا في المؤسسات وممارستها الوظيفية.

من الخطأ التوقع من قبل المرء بأن المشكلات سوف تحل بسهولة ويسر، ولكون المؤسسات تتغير ببطء فإنها لا تستطيع معالجة المشكلات بسرعة بل ببطء أيضًا، وهذا يعني أننا لا نستطيع القضاء التام على (الفقر والبطالة والجريمة) إنما يمكننا وضع برنامج متطور لتقليل حجمها وتأثيرها الاجتماعي، وفي نفس الوقت لا يمكن القضاء أو إقصاء (الأمراض العصبية و العقلية) من المجتمع إنما بإمكاننا تطوير وسائل علاجها في المستشفيات المتخصصة بها.

https://www.youtube.com/watch?v=rkt4IcD4oeQ

أسئلة تقييميه حول الفصل الأول

١- ارسم شكلًا تخطيطيًا يوضح البعد التاريخي للمشكلة الاجتماعية؟

٢- أذكر مفهوم المشكلة الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة؟

٣- وضح خصائص المشكلة الاجتماعية؟

٤- وضح أهم أسباب المشكلة الاجتماعية؟

٥- حدد أهمية الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية؟

٦- ناقش بعض الأفكار الخاطئة عن المشكلة الاجتماعية؟

الفصل الثاني

المداخل التربوية لعلاج المشكلات الاجتماعية

مقدمة

أولًا: المداخل الوقائية.

ثانيًا: المداخل العلاجية.

ثالثًا: مدخل التعاون بين المؤسسات المختلفة.

أهداف الفصل الثاني

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

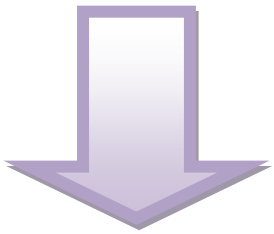

١- تحدد المداخل الوقائية لعلاج المشكلات الاجتماعية.

٢- تحدد المداخل العلاجية لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

٣- تحدد أهمية مدخل التعاون بين المؤسسات المختلفة في مواجهة المشكلات الاجتماعية.

الفصل الثاني

المداخل التربوية لعلاج المشكلات الاجتماعية

مقدمة

لا شك أن النظام الاجتماعي في أي مجتمع عندما يقيم نظامًا تربويًا به فإنه ينتظر منه العديد من الإسهامات لمعالجة المشكلات المجتمعية، هذا بالإضافة إلى قيامه بدوره الأساس في تربية وإعداد وبناء أفراد هذا المجتمع، وسوف يتناول هذا الفصل أهم المداخل التربوية التي تسهم في معالجة مشكلات المجتمع وهي بمعنى آخر الطرق أو الأساليب التي يمكن أن تسهم بها المنظومة التربوية في علاج مشكلات المجتمع، وهي كما يلي:

أولاً: المداخل الوقائية

ومن أبرز تلك المداخل:

١- التربية: تمثل التربية مدخلًا وقائيًا للإسهام في علاج مشكلات المجتمع، فالتربية كما نعلم جوهرها الأساسي هو السلوك فإذا قامت الوسائط التربوية المختلفة في المجتمع بأدوارها التربوية المنوطة بها على الوجه الأكمل فإنها بذلك تكون قد قدمت للمجتمع مدخلًا وأسلوبًا وقائيًا لعلاج مشكلاته، ذلك أن المجتمع ينتظر من أفراده سلوكيات وتصرفات تتفق مع الفلسفة المجتمعية التي يتبناها وبذلك يكون قد حقق الأهداف التربوية المنشودة، والتي تعد أحد المداخل الوقائية في معالجة المشكلات المجتمعية، أما إذا قصرت الوسائط التربوية في القيام بأدوارها في إعداد وبناء الأفراد بما يتفق مع الفكر المجتمعي فإنها تكون بذلك أضافت إلى المنظومة المجتمعية مشكلات أخرى ولم تسهم في علاج تلك المشكلات.

٢- التعليم: يعد التعليم أحد أهم جوانب العمل التربوي في المجتمع وخاصة المؤسسات التعليمية النظامية ذلك أن هذه المؤسسات حينما تقوم بأدوارها المنوطة بها تكون قد أسهمت في إعداد وبناء أفراد هذا المجتمع ومن ثم فقد أدت الدور الوقائي في معالجة المشكلات المجتمعية، والعكس غير صحيح.

٣- المناخ العام السائد في المجتمع: يعتبر المناخ العام السائد في المجتمع أحد أهم المداخل الوقائية لعلاج المشكلات المجتمعية، وخاصة في حالة تبني المجتمع لفلسفة مجتمعية واضحة وأصلية حيث يترتب على ذلك أن يصبح هذا المناخ مناخًا صحيًا وسليمًا يسهم بشكل أو بآخر في وقاية المجتمع من المشكلات المختلفة التي يمكن أن تحدث لو لم يكن هناك مناخ عام صحي وسليم سائد في هذا المجتمع، فالمناخ الصحي بما يحتويه من قيادات تقوم بأدوارها المنوطة بها دون تقصير، ومؤسسات مجتمعية تحافظ على المال العام وتؤدي أدوارها كما ينبغي أن يكون، وغير ذلك من العناصر التي ينبغي أن يتشكل منها المناخ العام في المجتمع البشري، فلا شك أن هذا المناخ يصبح له دور أصيل أمام أفراد المجتمع وخاصة الصغار؛ حيث يتشربون منه كل ما هو نافع لمجتمعهم ومن ثم فإن هذا المناخ الصحي يعتبر أحد أهم المداخل الوقائية في معالجة المشكلات المجتمعية.

٤- القيم السائدة في المجتمع: تعد القيم أحد أهم موجهات السلوك الإنساني فإذا ما كانت هذه القيم إيجابية وسليمة ومنبثقة من عقيدة أو فلسفة أصيلة وواضحة ارتضاها المجتمع لحياته العامة ولحياة أفراده الخاصة أيضًا، فإن هذه القيم تشكل جانبًا وقائيًا أصيلًا في معالجة المشكلات المجتمعية، وبناءً عليه فلابد أن تقوم الوسائط التربوية المختلفة في المجتمع بغرس هذه القيم في شخصيات الأفراد وخاصة في مرحلة الطفولة، ثم تنميتها في المراحل العمرية المتتالية مع بعض من التوجيه والإرشاد والنصح، فإذا ما حدث ذلك فإن هذه القيم الإيجابية والأصيلة تشكل أحد أهم الجوانب الوقائية لعلاج المشكلات المجتمعية.

٥- غرس صحيح العقيدة: لا شك أن غرس صحيح العقيدة الدينية منذ مرحلة الطفولة يعد أحد أهم الجوانب الوقائية في معالجة المشكلات المجتمعية، ذلك أنه عندما يتعلم الفرد وهو صغير صحيح العقيدة فإنه ينشأ متمثلا لهذه العقيدة في سلوكياته في حياته الخاصة والعامة ومن ثم فإنه يسلك وفقا لعقيدة سليمة وصحيحة غرست فيه منذ الصغر فشكلت جانبًا وقائيًا في شخصيته يسهم بشكل أو بآخر في معالجة مشكلات مجتمعه، قد حصنته من الأشياء المغلوطة في المجتمع وخاصة في مجال العقيدة الدينية.

ثانيًا: المداخل العلاجية لمواجهة المشكلات المجتمعية:

لا شك أن معالجة المشكلات المجتمعية أو غيرها يحتاج إلى نوع من التفكير السليم الذي يؤدي إلى طرح هذه الحلول في صورة علمية سليمة، ونعرض فيما يلي لبعض المداخل العلاجية لمواجهة المشكلات المجتمعية:

١ – القضاء على أنواع التفكير غير السليمة:

لقد منح الله سبحانه وتعالى الإنسان العقل الذي هو أداة التفكير حتى يستطيع أن يعمر الأرض ويعيش عليها وذلك باعتبار الإنسان أرقى المخلوقات؛ لهذا فقد كرمه الله بهذا العقل، إلا أن هناك أنواعًا من التفكير غير السليمة التي لا تعطي حلولًا سليمة للمشكلات وهي كما يلي:

أ – التفكير القائم على السلطة: وهذا النوع من التفكير قد لا يكون سليمًا أو أنه يحقق أهداف معينة لمن يصدر عنه، ذلك أن صاحب السلطة سواء كان حاكمًا أو منفذًا أو مشرعًا للقوانين أو ما إلى ذلك حيث يصدر صاحب السلطة قرارات أو قوانين إما لصالحه أو لتحقيق مآرب شخصية أو لأى هدف آخر. وحينئذ يستقبل المرؤوس القانون أو غيره كي ينفذه دون تفكير ذلك أنه صادر عن صاحب سلطة وهو لا يستطيع أن يعترض عليه أو يناقشه وإلا تعرض للإيذاء أو للفصل أو غيره. وليس معنى ذلك أن التفكير الصادر عن صاحب السلطة كله غير سليم فقد يحقق أهدافًا على المستوى البعيد أو القريب.

ب– التفكير القائم على المحاولة والخطأ: وهذا النوع من التفكير قد يؤدي إلى نتائج جيدة أو قد لا يؤدي إلى نتائج مرغوبة ذلك أنه قائم على المحاولة والتي قد تنجح أو قد تفشل، ومن ثم فهو تفكير غير علمي أو غير سليم ويحتمل الخطأ والصواب.

والواقع أن التفكير بالمحاولة والخطأ قائم على الممارسات غير الواعية على أمل الوصول إلى الحل بالصدفة. وهذا النوع من التفكير يقوم على الممارسة واكتشاف الحل بالتدرج خطوة بعد خطوة عن طريق تكرار العمليات الصحيحة وتجنب العمليات الخاطئة.

ومن أهم خصائص التفكير بالمحاولة والخطأ:

- أنه لا يقوم على التدبر والفكر والموازين العقلية.
- عناصر المشكلة لا تكون واضحة فيه أمام الإدراك.
- يقوم السلوك والنشاط فيه على غير هدى على أمل الوصول للحل بالصدفة.
- الصدفة عامل أساسي فيه للوصول للحل.
- الذين يمارسون هذا النوع من التفكير كثيري العمل، قليلي التفكير.

ويمكن بيان بعض الظروف التي تساعد على استخدام هذا النوع من التفكير مثل:

- انخفاض المستوى العقلي وقلة الخبرة.
- أن الإنسان يلجأ إلى هذا التفكير عندما تواجهه مشكلة خارج إطار تخصصه، مثل (محاولة إصلاح سيارته بنفسه).

- يضطر بعض الأفراد لاستخدام هذا النوع من التفكير لأنه لا يمكن تعلم بعض المهارات والعادات إلا من خلاله مثل تعلم قيادة السيارات والسباحة.

ومن عيوب التفكير القائم على المحاولة والخطأ:

- أنه مضيعة للوقت والجهد.
- عدم قدرة الشخص على تكرار المحاولة من جديد من دون أخطاء إذا لم يدرك سبب الحل.
- استخدام هذا الأسلوب يعرض الأشياء للتلف. ويعرض صاحبه للخطر في بعض الأحيان.

ويمكن أن نتجنب هذا النوع من التفكير هكذا:

- أن لا تشجع طلابنا على استخدامه.
- ينبغي تصحيح أخطاء الطلاب وتعريفهم أخطاءهم.
- يجب أن نواجه المشكلات الصعبة بالتفكير العلمي.

ج - التفكير الميتافيزيقي أو ما وراء الطبيعة: وهذا النوع من التفكير يعتمد على الخوف من الغيبيات والتي لا يعلمها إلا الخالق سبحانه وتعالى، وقد كان سائدًا في عصور الظلام في أوروبا وهو لا يزال قائمًا في بعض المجتمعات خاصة النامية والمتخلفة، كما أنه كان سائدًا قبل ظهور الدين الإسلامي في شبه الجزيرة العربية وهو تفكير يعتمد على عنصر التخويف والإرهاب الفكري من المجهول فيما وراء الطبيعة، حيث كان البعض يخيف الناس من ما وراء البحر، أو النهر، أو الجبل، أو ما إلى ذلك، استهدافًا لتحقيق مآرب معينة دون إعمال للعقل ولكن يمارس الإنسان السلوك خوفًا مما وراء الطبيعة.

د - التفكير الخرافي: يعتبر التفكير الخرافي بمثابة تفكير سطحي لا يستند على حقائق علمية، ويناقض الواقع الموضوعي، ويصدر عن ذهن مغلق أصابه خلل نتيجة الجهل أو انخفاض نسبة الذكاء أو الظروف البيئية المحيطة بالإنسان. ويعرف بأنه: "سلوك معتل ولا يؤدي إلى تعديل في سلوك الإنسان نحو الأفضل، بل نحو الأسوأ، وهو عملية غير مخططة علميًا تفتقر إلى ربط العلل بالمعلولات وهو يضفي على الأشياء معاني وهمية خيالية لا طائل من ورائها، تدور حول التطير، والتشاؤم، والتفاؤل، وقراءة الكف والفنجان، وقراءة الطالع لتحقيق أهداف وهمية". ويرجع أصل الاشتقاق اللغوي للتفكير الخرافي إلى رجل عربي من بنى عذرة اسمه "خرافة" كان " يزعم أن له علاقة بالجن فيحدث قومه بما كان يرى ويسمع، لكنهم كذبوه واعتبروا حديثه ضربًا من الهذيان واعتبروا كل حديث مشابه بأنه حديث خرافة. وتعرف الخرافة علمياً بأنها: "فكرة تتناقض مع الواقع الموضوعي لأنها ترد العلل إلى غير معلولاتها العلمية الموضوعية". ويستشف من هذا التعريف بأن الخرافة تتعارض مع التفكير العلمي الذي يرفضها لأنها لا تستند إلى معطيات حقيقية موضوعية راسخة.

خصائص التفكير الخرافي:

يتسم التفكير الخرافي بمجموعة من الخصائص المميزة له؛ أهمها:

- أنه يستند على الفردية الذاتية في منأى عن الموضوعية.
- أنه لا يستند على تعليل علمي ولا يربط السبب بالمسبب.
- يتجرد من أدوات البحث العلمي التي تساعد على اكتشاف الحقيقة لذلك فهو غير قادر على مواجهة مشكلات الحياة.
- يتسم بالجمود ويفتقر إلى تتابع الأحداث في الزمان والمكان.
- يعتمد على التمويه والتضليل ويترتب عليه تدني المستوى الثقافي وعجز في النمو والتطور.

- النتائج التي يتوصل إليها غير صحيحة ومضللة، ولهذا فإنه يضلل الإنسان ويقوده إلى الانحراف وإلى مواقع التخلف.

أنماط الخرافات:

يتفشى في المجتمعات البدائية أنماط من الخرافات التي تحول بينهم وبين التقدم لأنهم يولونها أهمية كبرى، ويتخذون منها أداة لتفسير بعض الأمور الحياتية، ويترتب عليها القيام بطقوس يجدون فيها متعة، فهي توهمهم بالسعادة وتبقيهم في مناطق التخلف.

والأفراد الذين يعتمدون على التفكير الخرافي في التعامل مع قضاياهم يهم سمات معينة من أبرزها:

- الميل لتصديق المشعوذين والدجالين الذين يبيعونهم أوهامًا ويمنونهم بالغنى السريع بأساليب ماكرة مثل البحث عن كنوز دفينة يرصدها الجان.
- الجهل أو الطمع للحصول على بعض المكاسب الوهمية.
- قلة التكيف مع الواقع فلم يتمكنوا من التعايش معه فجنحوا للخرافات.
- أنهم صيد سهل للمحتالين حيث ينمو الوهم لدى البعض منهم لدرجة يعتقدون معها أنه حقيقة.

وبناء عليه فلابد للإنسان أن يبتعد عن هذا النوع من التفكير حتى لا يؤذي نفسه أو من حوله من خلال الإغراق في مجال الخرافات التي تنتشر في كثير من الدول المتخلفة والنامية.

٢- تنمية التفكير الإبداعي والتفكير الابتكاري:

يعد الابتكار إنتاجًا لفكرة جديدة غير متكررة من قبل، أما الإبداع فهو تطوير وتنمية تلك الفكرة بمعنى آخر الابتكار هو أن تبتكر شيئًا جديدًا أما الإبداع فهو أن تضيف على شيء موجود أصلًا في السابق وتحسنه وأصل كلمة الابتكار هو من البكور أي الوصول للشيء مبكرًا قبل أي شخص آخر وهذا هو السر، مثال: أن تطور شيئًا في جهاز معين يسمى ذلك إبداعًا أما أن تبتكر جهازًا جديدًا فذلك ابتكارًا.

٣ــ تنمية التفكير الناقد:

يعد التفكير الناقد من أكثر أشكال التفكير المركب استحواذًا على اهتمام الباحثين والمفكرين التربويين، وهو في عالم الواقع يستخدم للدلالة على مهام كثيرة منها: الكشف عن العيوب والأخطاء، والشك في كل شيء، والتفكير التحليلي، والتفكير التأملي، ويشمل كل مهارات التفكير العليا في تصنيف "بلوم".

ويعرفه البعض بأنه فحص وتقييم الحلول المعروضة، وهو حل المشكلات، أو التحقق من الشيء وتقييمه بالاستناد إلى معايير متفق عليها مسبقًا، وهو تفكير تأملي ومعقول، مركز على اتخاذ قرار بشأن ما نصدقه ونؤمن به أو ما نفعله.

والتفكير الناقد هو التفكير الذي يتطلب استخدام المستويات المعرفية العليا الثلاث في تصنيف بلوم (التحليل– التركيب– التقويم).

ويمكن بيان مهارات التفكير الناقد فيما يلي:

- التمييز بين الحقائق التي يمكن إثباتها.
- التمييز بين المعلومات والادعاءات.
- تحديد مستوى دقة العبارة.
- تحديد مصداقية مصدر المعلومات.
- التعرف على الادعاءات والحجج.

- التعرف على الافتراضات غير المصرح بها.
- تحديد قوة البرهان.
- التنبؤ بمترتبات القرار أو الحل.

وهناك عدة معايير للتفكير الناقد، وهي:
الوضوح، الصحة، الدقة، الربط، العمق والاتساع.

٤- تنمية التفكير المنطقي:

يقصد بالتفكير المنطقي هو ذلك النمط من التفكير المقصود الذي يتم وفق عمليات ذهنية متكاملة، ويتطلب أن يكون المتفكر متمتعًا بنشاط وحيوية، وبمخزون وافر من المعلومات والخبرات المنظمة، مع إعطائه زمنًا كافيًا للتعامل مع القضية التي يراد إيجاد حلول لها بعد التعرف على مسبباتها، والتوصل إلى أدلة تساعد على تذليلها. ويعد التفكير المنطقي من أكثر أنماط التفكير جدوى للإنسان لأنه باتباعه لخطواته يستطيع تذليل المشكلات التي تواجهه أثناء سعيه لتحقيق أهدافه.

ويمارس الفرد التفكير المنطقي عندما يحاول اكتشاف العوامل التي تسبب الخلل أو تصنع الأحداث، أو سعيه لمعرفة النتائج التي تترتب على الأعمال التي يقوم بها، لتحقيق النجاح الذي يتطلع إليه.

وتتم عملية التفكير المنطقي في أربع مراحل متكاملة وهي:
- الشعور بالحاجة إلى التفكير من أجل التعامل مع قضية حياتية.
- استحضار المعلومات والخبرات المختزنة للاستفادة منها في التعامل مع المسألة التي طرأت من أجل التوصل إلى حلول مرضية لها.
- البحث عن أفكار أخرى مساندة ودراستها للتعرف على مدى الاستفادة منها لتحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج.
- اختيار الحل الملائم واختباره للتأكد من صلاحيته.

ويمكن القول بأن أبرز خصائص التفكير المنطقي أنه:
* تفكير عملي واع يستند على عمليات عقلية، ويستدل عليه من آثاره.
* يعتمد على إيجاد علاقات بين القضايا والظواهر موضوع الدراسة، وبين المعلومات والخبرات المختزنة في الذاكرة.
* يبدأ بخبرات حسية ويتطور إلى خبرات تجريدية.

ويتميز التفكير المنطقي كذلك بأنه:
- تفكير نام متطور ينمو مع تقدم العمر وبالمطالعة المستمرة، ويعتمد على العقل وعلى المعلومات والخبرات المختزنة.
- تفكير منهجي محدد الأدوات وواضح الأساليب، ويتطور من خلال البحث عن العلاقات بين الأشياء وربطها ببعضها.
- متعدد المستويات تبعاً للأعمار والبيئات والثقافات.
- يتسم بتدرج مراحله وبترتيب خطواته ويستدل عليه من خلال آثاره المتمثلة في القدرة على حل المشكلات أو اتخاذ القرارات.
- يعتمد على عدد من العمليات العقلية المترابطة لتحقيق الهدف، وهذه العمليات هي: المقارنة، التصنيف، التنظيم، التجريد، التعميم، الحسية، التحليل، التركيب، الاستدلال، الاستنباط، الاستقراء.

٥ــ اتباع التفكير العلمي كأسلوب للحياة ولحل المشكلات:

يعد التفكير العلمي أرقى أنواع التفكير الإنساني الذي يمكن به حل المشكلات المتباينة والوصول إلى أرقى أنواع الحياة البشرية على الأرض، وقد نجحت الدول المتقدمة في اتباع هذا النوع من التفكير فحققت من خلاله تلك النهضة الحياتية وهذا التقدم الذي نراه في تلك الدول. ذلك أن التفكير العلمي يقوم على خطوات متتابعة ومترابطة حيث يستخدم المنهج العلمي لتحقيق الأهداف المنشودة وفقا لهذه الخطوات. ولهذا فمن الأمور المهمة في عملية التربية وما تتضمنه من تعليم أن نكسب الطلاب أسلوب التفكير العلمي في حل المشكلات سواء في حياتهم العامة أو الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن التفكير هو في حقيقته تكوين فوضى نفترض وجوده ونستدل عليه من خلال أقوال وأفعال الإنسان، وهو في ذلك مثل القيم والتعلم وغير ذلك.

ويمكن بيان الخطوات التي يتكون منها التفكير العلمي والتي تميزه عن غيره من أنواع التفكير فيما يلي:

أ- الشعور أو الإحساس بالمشكلة: تعد هذه الخطوة من أهم خطوات التفكير العلمي ذلك أنه قد تكون هناك مشكلة أو ظاهرة لا يلتفت إليها كثير من الناس ولا يشعرون بها ومن ثم فإنها لا تستحوذ على تفكيرهم وبالتالي لا يفكرون في إيجاد حلول أو تفسير لها. لهذا كان من الضروري أن يشعر الإنسان بوجود المشكلة أو الظاهرة حتى يعمل على إيجاد حل أو تفسير لها.

ب- تحديد المشكلة: تعد هذه الخطوة من الخطوات العلمية المهمة لحل أو تفسير المشكلات أو الظواهر الاجتماعية أو غيرها، ذلك أنه لابد من تحديد المشكلة أو الظاهرة من الناحية الجغرافية (المكانية) أو البشرية أو الزمنية، وهذا حتى يمكن إيجاد معالجة علمية سليمة لتلك المشكلة أو الظاهرة في ضوء هذا التحديد العلمي وبدونه تصبح النتائج التي نصل إليها لمعالجة هذه المشكلة غير صالحة للتطبيق. كما أنه يجب أن نضع في اعتبارنا طبيعة المشكلة أو الظاهرة التي نعمل على حلها أو تفسيرها حتى يمكننا الوصول إلى نتائج علمية دقيقة ومحددة.

ج- جمع المعلومات عن المشكلة: تعد هذه الخطوة من الخطوات الهامة لإيجاد حلول علمية دقيقة ومحددة للمشكلات أو الظواهر التي نعالجها، إلا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن هناك مشكلات أو ظواهر قد لا يحتاج إلى جمع معلومات عنها، حيث تكون المعلومات متوفرة ومعروفة من خلال دراسات سابقة أو أن المشكلة واسعة المدى ومعروفة للجميع، من ثم فقد نحتاج إلى هذه الخطوة أو قد لا نحتاج إليها وذلك حسب طبيعة ونوع المشكلة أو الظاهرة التي نعالجها.

د- فرض الفروض: من المعلوم أن الفرض هو حل مقترح للمشكلة التي نعالجها ومن ثم فلابد من وضع مجموعة من الفروض أو قد يكون فرض واحد، والجدير بالذكر أن هناك مشكلات لا تتطلب وضع فروض لها.

و- الوصول إلى نتائج للتطبيق النظري والعملي أو أحدهما.

ز- التأكد من صحة النتائج التي تم الوصول إليها إما نظريًا أو عمليًا أو أحدهما.

ح- الوصول إلى نتائج عامة أو تعميمات أو قوانين عامة.

ويتضح من استعراض خطوات التفكير العلمي أن هذا النوع من التفكير يحتاج إلى مثابرة وجهد وعمل دؤوب وهو ما يجعلنا نصل إلى نتائج حقيقية يمكن تعميمها والاستفادة منها في نهاية هذه الخطوات، ونظرًا لما يبذل في هذا النوع من التفكير من جهد وعمل شاق فإن بعض المجتمعات أو الأفراد يبتعدون عنه ويلجأون إلى طرق تفكير أخرى لا تستدعى بذل

هذا الجهد والعمل الشاق وهم غالبًا لا يحققون مثل هذه النتائج التي يمكن الوثوق بها وتعميمها.

دور المعلم في تنمية التفكير العلمي لدى طلابه:

تتفق جميع المذاهب الفلسفية في التربية على أهمية التفكير ووظيفة المؤسسات التعليمية في تنميته، فوظيفة المدرسة في تحليها النهائي وظيفة فكرية، إذ توجه الناشئين بالمعرفة وعلى أساسها، وتهدف إلى تنمية عقولهم وتشكيل سلوكهم بما يكتسبونه من معان ومفاهيم واتجاهات. وإذا كان المعلم هو أداة تحقيق ذلك، فإن مسئوليته الأساسية في تنمية التفكير ينبغي أن تركز على كيفية اكتساب الطلاب المعرفة بأفضل الطرق التي تمكنهم من ممارسة التفكير في مجال المدرسة بوضعها الحالي، وفي الفصل الدراسي باعتباره الوحدة التي ما زالت قائمة لتنظيم العمل بالمدرسة.

لهذا ينبغي أن يدرك المعلم أن تعلم الطلاب طريقة للتفكير أفضل بكثير من تعلمهم أية مجموعة من الحقائق. وحتى يتحقق دور المعلم في تنمية التفكير العلمي لدى طلابه، عليه أن يراجع موقفه من طلابه وفق الأسس التالية:

- المعلم في حاجة ماسة إلى معرفة أشمل من المادة الدراسية التي تكشف عنها صفحات الكتاب المدرسي، كما أنه يحتاج إلى خيال خصب ورغبة في اللعب بالأفكار وتوليدها.
- أن ينظر المعلم إلى الموقف التعليمي على أنه رياضة فكرية أساسها الحوار والمناقشة مع الطلاب. فمقابلة الفكر بالفكر يؤدي إلى توليد المعاني وتعميق المفاهيم، والتخلص من اللفظية والرتابة. ويتضمن هذا حرص المعلم على التخطيط للمواقف التعليمية وطرح الأسئلة التي سيسألها لطلابه.
- أن يحرص المعلم على اختبار المعاني بالمناقشة والتحليل وبالخبرات المتجددة. فخبرات الطلاب الماضية يمكن أن تكون نقطة بداية لخبرات جديدة، وما لديهم من معارف في حاجة إلى مزيد من العمق والاتساع. وإذا كان الكتاب المدرسي يقدم لهم جديدًا، فإن هذا الجديد لا يصبح ذا معنى بالنسبة لهم إلا إذا تفاعل مع خبراتهم السابقة وبما اكتسبوه منها. وبهذا يكون إبراز معاني الحقائق والأشياء السبيل إلى تنمية الدقة والموضوعية.
- أن يحرص المعلم على أن ينمى في طلابه الاعتماد على أنفسهم فذلك خير وسيلة لتنمية التفكير وممارسة البحث والاستقصاء.
- أن ينظر المعلم إلى عملية تنظيم المادة في علاقتها بطريقة التفكير، فالمنهج والطريق مرتبطان ببعضها أشد الارتباط. ومن هنا ينبغي النظر إلى الطريقة على أنها السبيل إلى تنظيم المادة الدراسية بحيث تجعلها أكثر فاعلية لتحقيق النتائج المرغوب فيها.
- أن يتخذ المعلم الوسائل المختلفة مثل الأعمال التحريرية على أنها وسائل لتنمية التفكير لا على أنها غايات في ذاتها. ولابد أن تتحول الامتحانات إلى وسائل تشجع الطلاب على اكتشاف وتوسيع دائرة معلوماتهم النامية بطريقة تأملية، لا أن تكون وسائل ضغط وإرهاق تهدف إلى الترديد والتكرار. كذلك يمكن أن يكون التلخيص وسيلة أخرى فعالة لتكوين مجال تأملي مستمر. فمثلاً التزام جماعات صغيرة من الطلاب بعمل الملخصات التي تقوم على مناقشة وتبادل الآراء والتمييز بين النقاط المختلفة وحسن الاختيار بينها وتنظيمها والتأكيد على استخدام الإيضاح بالوسائل المعينة في معالجة الأفكار مع استقرار المفاهيم والمبادئ والقواعد أمر ضروري لإتاحة جو تأملي في حجرة الدراسة.

وبتحقيق ما سبق، تهيئ المدرسة للطلاب فرصة لمواجهة المواقف المختلفة في هذا العالم المتغير، وذلك بتمكينهم من الاتجاهات العقلية العلمية حيث إنها تصنع ثقتهم في التفكير العلمي كوسيلة لاختبار الأفكار والآراء والحقائق. ويمكن لجميع المعلمين على اختلاف تخصصاتهم الإسهام في تنمية هذه الاتجاهات العقلية. وبذلك يتحقق لدى الطلاب وحدة الفكر لا عن طريق الاعتماد على سلطة فوقية أو عن طريق الاعتماد والتسليم بمعارف ومبادئ دون

مناقشة، وإنما عن طريق استخدام ما يتوفر من حقائق كبداية لتحقيق التعاون من أجل الوصول إلى مزيد من المعارف وبهذا تكتسب الطريقة العلمية صفتها الاجتماعية.

ثالثًا: مدخل التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة:

اتضح مما سبق ذكره في المدخل الوقائي لعلاج المشكلات المجتمعية أن هناك عدة أمور مهمة تشكل هذا المدخل الوقائي وهي: التربية والتعليم والمناخ العام السائد في المجتمع وكذلك القيم السائدة وأيضا غرس صحيح العقيدة، وهي كلها أمور تقع في إطار حتمية وضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة وذلك من خلال عدة أمور:

- تبنى المجتمع لفلسفة مجتمعية واضحة وأصيلة توجه الحياة والعمل في هذا المجتمع وذلك مثلما هو حادث في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتبنى الفلسفة البرجماتية (النفعية) حيث ينبثق عنها الفكر التربوي التقدمي الذي يوجه حركة العمل داخل الوسائط التربوية وكذلك حركة العمل داخل التعليم النظامي من خلال أهداف واضحة وأصيلة، وهكذا فهناك انبثاق فلسفي واضح المعالم يوجه حركة الحياة والعمل في المجتمع الأمريكي.

ولقد أعطينا المثال الأمريكي للإيضاح والبيان؛ ذلك أن جميع الدول المتقدمة يوجد بها نفس الانبثاق الفلسفي. كل حسب فلسفته المجتمعية التي توجه حركة الحياة والعمل به.

وإذا كانت الدول النامية تود أن تساير هذا الانبثاق الفلسفي فلابد لها أن تتبنى فلسفات مجتمعية واضحة وأصيلة توجه حركة الحياة والعمل بها.

- ضرورة وحتمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة بحيث لا تعمل كل مؤسسة منفردة وحدها، فذلك التعاون وخاصة إذا كان في ضوء انبثاق فلسفي واضح وأصيل، سوف يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف وغير ذلك سيؤدي حتمًا إلى تواجد العديد من المتناقضات بين هذه المؤسسات ومن ثم عدم التكامل بينها؛ ومن هنا يبدو المجتمع مشتت ومتشرذم مما سيعوق تحقيق الأهداف المنشودة.
- ضرورة إيجاد حوار دائم بين المؤسسات المجتمعية لتلافي المتناقضات وتحقيق التكامل في العمل والإنتاج، والواقع أن هذا الحوار يؤدي إلى ما يسمى بالعصف الذهني الذي يوحد وجهات النظر والتوجهات لتحقيق الأهداف المأمولة. وإذا كان هذا الحوار أمرًا مهمًا بين كافة المؤسسات المجتمعية في شتى مجالات الحياة فإنه كذلك مهم بل على درجة كبيرة من الأهمية بين الوسائط التربوية التي تضطلع بمسئولية إعداد وتنشئة وتنمية الأجيال في مؤسساتها المختلفة سواء كانت مدارس التعليم النظامي أو الأسرة أو وسائل الإعلام المختلفة أو دور العبادة أو غيرها.
- أهمية تحديد اختصاصات ومسئوليات كل مؤسسة مجتمعية بشكل واضح وأصيل بحيث لا يحدث اختلاف أو تناقض أو تعارض بينها مما يؤدي إلى فقدان النتاج المتوقع من كل هذه المؤسسات وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى تبني المجتمع لفلسفة مجتمعية واضحة وأصيلة كما ذكرنا من قبل.

https://www.youtube.com/watch?v=a4WOkcocd3M

أسئلة تقييميه حول الفصل الثاني

١- حدد أهم المداخل الوقائية في علاج المشكلة الاجتماعية؟

٢- وضح أهم المداخل العلاجية في مواجهة المشكلة الاجتماعية؟

٣- بين أهمية مدخل التعاون بين المؤسسات المختلفة في مواجهة المشكلات الاجتماعية؟

٤- وضح أهم أدوار المعلم في تنمية التفكير العلمي لدى طلابه؟

الفصل الثالث

بعض المشكلات البيئية ودور التربية في مواجهتها

مقدمة

المحور الأول: مشكلة التلوث.

المحور الثاني: مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية.

المحور الثالث: الدور المنوط بمؤسسات التربية في حل مشكلات البيئة.

أولًا: دور مؤسسة التعليم تجاه البيئة وقضاياها.

ثانيًا: دور مؤسسات التربية اللا مدرسية تجاه البيئة وقضاياها.

أهداف الفصل الثالث

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

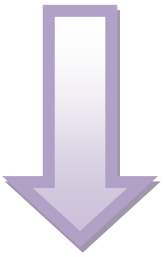

١- تتعرف على بعض المشكلات التي تتعرض لها البيئة وقضاياها.

٢- تدرك خطورة المشكلات البيئية على الفرد والمجتمع.

٣- تناقش دور مؤسسة التعليم تجاه البيئة وقضاياها.

٤- تناقش دور مؤسسات التربية اللا مدرسية تجاه البيئة وقضاياها.

الفصل الثالث

بعض المشكلات البيئية ودور التربية في مواجهتها

مقدمة

يعد العالم كله نظامًا بيئيًا كبيرًا متكاملًا ينضوي على أنظمة بيئية أخرى تتفاعل معًا في إطار النظام البيئي الكبير، ويعد أبرز تلك الأنظمة التي يضمها هذا الكيان البيئي الكبير هما:

النظام المائي: ويقصد به كل أنواع وأشكال الماء (أنهار، بحار، بحيرات، محيطات) وما يعيش فيها من الطافيات أو الهوائم النباتية والسوابح وغير ذلك مما يضمه النظام المائي ويمثل الماء نحو الثلثين من سطح الكرة الأرضية.

نظام اليابس: ويشمل الأرض بما فيها من مناطق صحراوية وعشبية ومناطق الغابات بأنواعها المختلفة والمناطق القطبية.

ويتسم النظام البيئي بالعلاقة الشبكية المعقدة بين مكوناته ونشير إلى أن الإنسان في إطار هذا الكيان هو الجزء الفاعل والمؤثر والمحرك له بكل ما يضمه من موارد وكائنات حية ومواد جامدة غير حية.

ولقد ميز الله الإنسان بعقل وقدرة على التفكير والإبداع دون غيره من الكائنات، به يحتل مكانة خاصة في توجيه مسارات النظام البيئي، فد يقوده فكره وإبداعه إلى تدبر الأمر بحكمه راقية، فيحسن إلى البيئة ويستثمرها أفضل استثمار، ويبقى عليها ويصونها من الدمار من أجل الأجيال القادمة، ووقتها سوف يصبح قادرًا على التنظيم والإدارة الجيدة للنظام البيئي والحفاظ عليه وحمايته من التدهور أو فقدان اتزانه.

ويتكون النظام البيئي من ثلاثة مكونات رئيسة وهي:

المكونات غير الحية وتشمل: المركبات الكيميائية العضوية والغير عضوية وتضم موارد الحياة المختلفة من هواء وماء ومعادن وتربة ... إلخ.

المكونات الحية وتشمل: جميع الكائنات الحية والتي تبدأ من أبسط تكوين لها وهي الكائنات الحية الدقيقة حتى قمة الهرم الحيواني والنباتي.

العوامل الطبيعية وتشمل: الظروف والظواهر الطبيعية المعروفة على كوكب الأرض من حرارة ورياح وضوء ودورة مائية وغيرها.

تعمل جميع العناصر المكونة للنظام البيئي كوحدة متكاملة ويتم الترابط بين هذه المكونات بواسطة علاقات مختلفة منها التنافس والمشاركة والغذاء وغيرها مما يؤدي إلى إيجاد حالة للتوازن البيئي على مستوى النظم البيئية المختلفة.

وينقسم النظام البيئي إلى مجموعة أنظمة بيئية مختلفة لها حدود خاصة بها مثل: نظام الغابات المدارية، والصحراء والمياه الساحلية والبيئة العمرانية وغيرها، ويمكن أن يحدث خلل في إحدى هذه الأنظمة دون أن يسبب ضررًا في نظام آخر مجاور له في كثير من الأحيان، مما يعزز الاستقرار في النظام البيئي إجمالًا، ويسعد في إمكانية التدخل البشرى لإعادة الاتزان البيئي للمنظومة إن أمكن ذلك.

لقد أحدث النشاط البشري خلال القرون الماضية بعض الاختلال في هذا التوازن والذي شمل: استنزاف بعض الموارد الطبيعية، وتغيير لمكونات الغلاف الجوي من خلال الغازات المنبعثة، وإدخال العديد من المركبات الكيميائية الصناعية (غازية أو سائلة أو صلبة) إلى مكونات النظام، وأدى هذا إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية المختلفة التي نراها ونسمع عنها اليوم مثل: تأكل طبقة الأوزون، وتغيرات المناخ، وتلوث مصادر المياه، وانقراض بعض

الكائنات الحية وغيرها، كما أن الكوارث الطبيعية تساهم بجزء من هذا الخلل أحيانًا مثل: حرائق الغابات وانجراف التربة وغيرها.

وخلاصة هذا: أننا يجب علينا فهم البيئة على مستوى أشمل حتى نكون أداة فعالة في المحافظة عليها، وأن دور المواطن بالمجتمعات البشرية في المحافظة على البيئة؛ هو الأساس الذي يعتمد عليه في نجاح أي برنامج بيئي على مستوى: الشارع أو الحي أو المدينة وكذلك على المستوى الوطني والإقليمي.

ومن هذا المنطلق تسعى معظم دول العالم والهيئات الدولية المختلفة والتي تعنى بشئون البيئة إلى: التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية في إنجاح البرامج البيئية، ووقف الممارسات الخاطئة التي تضر بالبيئة من خلال: نوادي البيئة، والتعليم المدرسي، ودعم المنظمات الأهلية، وسن التشريعات التي تحمي حق المواطن في التمتع ببيئة نظيفة.

من المؤكد أن أهم ما يتميز به المجتمع البشرى هو: القدرة على الإبداع باستيعاب التجارب والسعي نحو الأفضل، وبذلك تمكنت المجتمعات البشرية البسيطة منذ بداية وجودها على كوكب الأرض من تنمية نفسها، وتطوير أسلوب حياتها، حتى وصلت إلى ما هي عليه من تمدن ورفاهية.

لقد استغرق هذا التطور آلاف السنين وطيلة هذه الفترة ظل الإنسان متمتعًا بما تجود به عليه الموارد الطبيعية من خيرات، كما أن بالتجارب تيقن أفراد المجتمع بأنه توجد بعض الضوابط والحدود التي يجب عدم تجاوزها؛ لتفادي المخاطر التي يمكن أن تصيب أفراد المجتمع مثل: تلوث مياه الشرب أو الغذاء وغيرها.

لقد زاد الوعي خلال القرن الماضي، وأصبح الإدراك بالمخاطر البيئية يشمل: التلوث بأشكاله المختلفة (الهواء، والماء، والتربة، الغذاء، .....) واستنزاف الموارد، والإضرار بالتنوع البيولوجي وغير ذلك من مخاطر ومشكلات، ولكن هل هذا الوعي يتناسب مع التحديات والمخاطر المهددة للبيئة؟ ولعل الإجابة على هذا السؤال ترتبط باختلاف درجة الوعي بالبيئة ومكوناتها، وأيضًا الوعي بالمشكلات المهددة لها، وانعكاساتها على الأفراد والمجتمعات، كما أنها ترتبط بالجهود التربوية المبذولة في هذا الشأن.

لذا: ومن أجل الوصول إلى بيئة سليمة نظيفة تتضاءل فيها المشكلات، فسوف يعرض هذا الفصل للبيئة وأهمية المحافظة عليها، وبعض المشكلات التي تهددها، والدور المنوط بالتربية في مواجهة تلك المشكلات البيئية.

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، ومن هنا تعددت تعريفاتها بتعدد هذه العلاقات، فرحم الأم بيئة الإنسان الأولى، والمدرسة بيئة، والحي بيئة، والقطر بيئة والكرة الأرضية بيئة، والكون كله بيئة.

كما ينظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة فنقول: البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الثقافية.

<u>وبصفة عامة فإنه يمكن تقسيم التعريفات التي تناولت البيئة إلى قسمين:</u>

<u>تعريفات تناولت المفهوم من جوانبه المادية حيث يراد بها:</u>

"مجموع نتاجات النشاط البشري، أي عملية تحويل المادية الجامدة لاستعمالات مختلفة للإنسان"، وهذا التعريف قد عنى بالفائدة التي تعود على الأفراد من تطويع كل ما في الكون لصالحهم في نظرة استهلاكية أكثر منها استثمارية.

ويراد بها أيضًا كذلك: "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر على عملياتها الحيوية.

ويرد بها أيضًا: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".

تعريفات تناولت المفهوم من جوانبه المعنوية:

يراد بها: "أنماط السلوك التي يمارسها الفرد وتحيط به مثل: السنن الاجتماعية القائمة على العادات والعرف والتقاليد وهي نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية".

وبذلك يتضح أن البيئة شاملة لكل ما في الكون، فهي وسط لا يمكن عزل مكوناته عن بعضها البعض فهي دائمة التفاعل تأثيراً وتأثراً.

ولما كانت البيئة وحدة متكاملة، فإنه ينبغي الوقوف على مكوناتها وعناصرها التي خلقت عليها، فالله تعالى خلقها متوازنة لا تلوث فيها ولا تشويه، وبالوقوف على تلك العناصر يمكن إدراك القدرة والإبداع في الكون، وتظهر المقارنة جلية بين بيئة نقية وأخرى ملوثة أصبحت مهددة بالدمار.

بعض المشكلات البيئية:

تواجه البيئة مشكلات متعددة ونظرًا للتفاعل المتبادل بين الإنسان والبيئة؛ فإن الوقوف على تلك المشكلات من حيث: أسبابها وآثارها والجهود التي تبذل في سبيل حلها، يعد ضرورة لازمة، حيث تؤثر تلك المشكلات على علاقة الإنسان مع بيئته. كما أن رصد المشكلات يعد بداية لتقديم السبل اللازمة لعلاجها والتغلب عليها.

ولتعدد تلك المشكلات التي تواجه البيئة فإن الصفحات التالية سوف تقتصر على دراسة المشكلات التالية:

المحور الأول: مشكلة التلوث

تلوث البيئة متعدد الجوانب، عالج الفصل بعض أنواعه: (هواء، ماء، تربة، غذاء، ضوضاء).

المحور الثاني: المشكلات المرتبطة بالموارد الطبيعية

ومن أهمها (التصحر، تجريف الأراضي الزراعية، الزحف العمراني، الإضرار بالحياة).

المحور الأول: التلوث

يعد تلوث البيئة من القضايا التي برزت على الساحة في العصر الحديث خاصة بعد الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تغيرات اقتصادية واجتماعية ونفسية حيث ساهمت الزيادة السكانية وحركة التصنيع وتدخل الإنسان في النظام البيئي، كل ذلك ساهم في التدهور العام لعناصر البيئة التي يعتمد عليها الإنسان في حياته.

التلوث: (مفهومه- أسبابه- آثاره- أنواعه)

مفهوم التلوث: يعرف بأنه الحالة القائمة في البيئة ذاتها الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي ينتج عنها للإنسان إزعاج أو إضرار أو أمراض أو وفاة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طرق الإخلال بالأنظمة، ويعرف كذلك بأنه وجود أي مواد دخيلة تغير من الخواص الطبيعية أو الكيميائية للبيئة وهذه المواد قد تكون من صنع الإنسان أو تكون من صنع الطبيعة ويتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الكائنات الحية.

أسباب التلوث: من أهم العوامل التي تكمن وراء حدوث التلوث ما يلي:

١- التوسع في استخدام الوقود بأنواعه المختلفة في التدفئة والأغراض المنزلية والخدمات العامة (محطات الكهرباء، محطات المياه، الصرف الصحي).

٢- التوسع في استخدام الآلة سواء كان في المناجم أو في المصانع أو في وسائل النقل بأنواعها وخاصة التلوث بالضوضاء.

٣- عدم وجود وعي بيئي لدى الأفراد ووجود قيم وسلوكيات سلبية نحو البيئة أدى إلى زيادة تلويثها.
٤- الانقلاب الحراري ويقصد به: ارتفاع درجة الحرارة كلما ارتفعنا عن سطح البحر بصورة مغايرة للوضع الطبيعي، وتسهم هذه الظاهرة في زيادة درجة تجمع الملوثات في المنطقة السفلى للغلاف الجوي لتصل بها إلى حد الخطر، خاصة إذا كانت المنطقة من مناطق إطلاق الملوثات الرئيسة (منطقة صناعية أو مدينة كبيرة).
٥- تساهم الأمطار بدورها في الوقت الحالي في حدوث التلوث فقد تعمل على إسقاط الملوثات المعلقة في طبقات الجو العليا وتؤدي إلى تلوث مياه الأنهار والمحيطات.
٦- التطور الصناعي وما تفرزه الصناعة من مخلفات كيماوية وتنطلق في الهواء أو تصرف على الأرض، فمثلًا ازداد النشاط الصناعي في منطقة القاهرة الكبرى، حتى أصبحت تضم مئات المصانع ومعظمها صناعات نسيجية، وهندسية، وكهربية وكيماوية، وغذائية، وتكرير بترول، ومصانع لتعبئة الغاز الطبيعي. كما تضم منطقة حلوان كثيرًا من الصناعات مثل: صناعة الحديد والصلب، وصناعة السماد والأسمنت، ومحطات القوى الكهربائية، ويعمل في هذه المصانع آلاف العمال، وجميع هذه الصناعات لا توجد معها الوسائل اللازمة للتحكم في المخلفات المتسربة منها في الهواء الجوي الأمر الذي جعل النشاط الصناعي فيها مصدرًا كبيرًا للتلوث.
٧- التطور في استخدام المبيدات والأسمدة، كاستخدام طائرات رش المبيدات وما ينتج عنها من قتل آلاف الطيور والحيوانات والحشرات النافعة للفلاح فضلًا عن تلوث الهواء والماء.

أنواع التلوث:

١- تلوث الماء:

يعد الماء مكونًا ضروريًا لا غنى عنه لجميع الكائنات الحية وتأتي أهميته للإنسان بعد الأكسجين مباشرة، حيث يحتاج الإنسان إلى بعض لترات منه كل يوم، كما أنه يشغل أكبر حيز في الغلاف الجوي؛ إذ تبلغ مساحة السطح المائي حوالي ٧٠.٨% من مساحة الكرة الأرضية مما دفع بعض العلماء إلى أن يطلقوا اسم "الكرة المائية" على الأرض بدلًا من الكرة الأرضية.

ولأهمية الماء فقد ورد ذكره في القرآن الكريم في ثلاثة وستين موضعًا. وبالرغم من ذلك فقد امتدت يد الإنسان إلى مياه الأنهار والبحار والمحيطات فأفسدتها بإلقاء المخلفات التي جعلت بعض الأنهار غير صالحة للاستعمال الآدمي.

ويعرف هذا النوع من التلوث بأنه: "كل تغيير في الصفات الطبيعية للمياه يجعلها مصدراً للمضايقة أو للإضرار بالاستعمالات المشروعة للحياة، وذلك بإضافة مثل هذه المواد الغريبة التي تسبب تعكير الماء أو تكسبه رائحة أو لونًا أو طعمًا- بما يغير من صفاته ويلوثه.

مصادر تلوث الماء:

يتلوث الماء بكل ما يفسد خواصه أو يغير من طبيعته ومن أهم ملوثات الماء:
المخلفات الغازية للمصانع والمحركات ووسائل المواصلات خاصة أكاسيد النيتروجين والكبريت، وكل هذه المخلفات والملوثات الصلبة والغازية تذوب مياه الأمطار، وتتساقط مع الثلوج فتمتصها التربة لتضيف بذلك كمًا جديدًا من الملوثات إلى تلك الموجودة بالتربة، ويمتص النبات هذه السموم فإذا تناول الإنسان أو الحيوان هذه النباتات أدى ذلك إلى التسمم. كما أن سقوط ماء المطر الملوث فوق المسطحات المائية، كالمحيطات والبحار والأنهار، يؤدي إلى تلوث هذه المسطحات، وإلى تسمم الكائنات البحرية والأسماك. وينتقل السم إلى الإنسان عند تناوله تلك الأشياء، هذا ويعد ماء المطر من أكبر نعم الله على المخلوقات، قال

تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ) سورة النحل آية ١٠، ولكن التعامل غير الرشيد مع البيئة أدى إلى تلك المشكلات.

المخلفات البشرية: تشكل المخلفات البشرية مصدرًا هامًا من مصادر تلوث الماء، حيث إنها غالباً ما تطرح في المسطحات المائية دون أية معالجة مسبقة وأصبحت هذه المخلفات تمثل واحدة من أكبر مشكلات تلوث الماء. وذلك نظرًا لزيادة معدلات استهلاك الماء والمركبات العضوية والكيماوية التي تحملها هذه المياه، ومن أهم تلك المواد الكيميائية: المنظفات التي انتشر استعمالها في السنوات الأخيرة وهي سامة للكائنات الحية.

المخلفات الصناعية: وتشمل: مخلفات المصانع الغذائية والكيميائية والألياف الصناعية، وتؤدي إلى تلوث الماء بالدهون والبكتيريا والأحماض والقلويات، والأصباغ والنفط ومركبات البترول والكيماويات، والأملاح السامة كأملاح الزئبق والزرنيخ، وأملاح المعادن الثقيلة كالرصاص والكاديوم.

المبيدات الحشرية: تسهم المبيدات الحشرية التي ترش على المحاصيل الزراعية، أو التي تستخدم في إزالة الأعشاب الضارة فينساب بعضها مع مياه الصرف، كما تتلوث مياه الترع والقنوات التي تغسل فيها معدات الرش وآلاته، ويؤدي ذلك إلى: قتل الأسماك والكائنات البحرية، كما يؤدي إلى موت الماشية والحيوانات التي تشرب من المياه الملوثة بهذه المبيدات.

التلوث الناتج عن تسرب البترول إلى مياه المحيطات والبحار: وهو إما نتيجة لحدوث غرق الناقلات الضخمة، وإما نتيجة لقيام هذه الناقلات بعمليات التنظيف، وغسل خزاناتها وإلقاء مياه الغسيل الملوثة في عرض البحر، والماء الراكد مستودع لملايين من البكتريا الضارة وغيرها من الطفيليات التي تصيب الإنسان والأنعام بأضرار شتى.

ومن المتوقع أن تزداد مشكلات التلوث خطورة مع مرور الوقت بزيادة عدد سكان المدن، وزيادة الحاجة إلى التخلص من مياه الصرف الصحي والفضلات الآدمية، بالإضافة إلى مخلفات الصرف الناتجة عن التجمعات الصناعية التي يزداد حجمها وعددها على مر الأيام، كما تجدر الإشارة إلى أن الغبار المتصاعد من التجارب النووية التي ما زالت بعض الدول تقوم بإجرائها، ينتشر في الهواء في كل مكان ثم يتساقط بما فيه من مواد مشعة على سطح البحار والمحيطات، ويؤثر بذلك في كيمياء هذه المياه وفي الأنشطة البيولوجية التي تدور فيها سواء في المياه السطحية أو العميقة، وبالرغم من سن القوانين والتشريعات وإقامة المؤتمرات، وعقد الندوات للتغلب على تلك الانتهاكات، فإن الوعي بخطورة ذلك التلوث؛ يعد الخطوة الأولى في حل تلك المشكلة.

آثار التلوث المائي على البيئة:

ثمة آثار تترتب على التخلص من المخلفات الصناعية في المجاري المائية ومياه البحار دون معالجة، منها:

انتشار بعض الأمراض مثل:

- الأمراض البكتيرية (الكوليرا، التيفود، الباراتيفود، الدوسنتاريا الباسيلية).
- الأمراض الفيروسية (الالتهاب الكبدي الوبائي، الفيروسات التي تسبب بعض أنواع الإسهال للأطفال، احتمال نقل فيروس شلل الأطفال).
- الأمراض الطفيلية (بلهارسيا، الدوسنتاريا الأميبية).
- التلوث الكيميائي والبيولوجي للمياه يؤثر على الثروة السمكية ويؤدي إلى إفساد المياه.
- تلوث مياه الشواطئ المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى درجة خطيرة في بعض المناطق، مما أثر على استخدامات الشواطئ في الأغراض السياحية والترفيهية، وكذلك تأثيره على الثروة السمكية بالبحار.

علاوة على ما سبق: فإن لتلوث المياه خطرًا يهدد الأمن القومي والسلام الاجتماعي، حيث إن تلك الأمراض التي يسببها تلوث مياه الشرب، قد تجعل الشعب مريضًا فيقعد عن الكسب والعمل، وبالتالي: يتعطل الإنتاج ثم تحتاج الأمراض في علاجها إلى أموال تثقل كاهل ميزانية الأفراد والدولة، ولو تمت معالجة هذه الملوثات كيميائيًا قبل قذفها في المياه لكانت التكاليف أقل ولما انتشرت الأمراض.

ولعل هذا يدعو إلى تعبئة شاملة لتوعية أفراد المجتمع بأخطار هذا التلوث على الصحة العامة ومعدلات التنمية، وتفعيل دور مؤسسات التربية.

٢ــ تلوث الهواء:

يعد تلوث الهواء من أسوأ أنواع التلوث، وعلى مدار التاريخ ومر العصور، لم يسلم الهواء من التلوث بدخول مواد غريبة عليه كالغازات والأبخرة التي كانت تتصاعد من فوهات البراكين، أو تنتج من احتراق الغازات، وكالأتربة والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض، إلا أن ذلك لم يكن بالدرجة التي تهدد الإنسان، حيث كان في وسعه أن يتفاداه أو يتحمله. ومع انتشار حركة التصنيع في العالم، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في عدد السكان، وتطور وسائل المواصلات واعتمادها على المركبات الناتجة من تقطير البترول كوقود، أصبح تلوث الهواء مصدر تهديد للحياة على الأرض.

ويعرف تلوث الهواء بأنه: "وجود أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية بالهواء بكميات تؤدي إلى أضرار فسيولوجية واقتصادية وحيوية بالإنسان والحيوان والنبات أو تؤثر في طبيعة الأشياء، هذا في الوقت الذي يعتبر فيه الهواء أحد العناصر الأساسية والضرورية لكل كائن حي، حيث تستقبل رئة الإنسان يوميًا حوالي ١٥ كجم من الهواء الجوي، بينما لا يمتص الجسم سوى ٢.٥ كجم من الماء وأقل من ١.٥ كجم من الطعام.

مصادر تلوث الهواء:

مصادر طبيعية ومن أمثلتها:

- العواصف الترابية: مثل رياح الخماسين.
- البراكين: وتقذف في الجو أحيانًا كميات هائلة من الغازات والملوثات الأخرى.
- حرق الغابات: حيث يتلوث الجو نتيجة لاحتراق أشجار الغابات الرذاذ المتطاير من البحار والمحيطات في المدن الساحلية، وهي قطرات من الماء الغني بالأملاح، وقد يتبخر الماء وتبقى الأملاح معلقة في الهواء.

مصادر صناعية ومن أمثلتها:

- الصناعة: كالصناعة الكيمائية، والسماد، والحديد والصلب، وصناعة البلاستيك والدهانات والمطاط والمواد اللاصقة والمبيدات الحشرية ومواد التجميل، والمواد الصيدلية، ومكونات تلوث الهواء من هذا القطاع في الصناعة تكون عادة ضارة بالصحة.
- وسائل المواصلات: كالسيارات التي تستخدم البنزين والسولار، والشاحنات والطائرات، حيث تعد مصانع متحركة تؤثر على الإنسان والنبات والحيوان، بما تخرجه من غازات العادم الناتجة عن احتراق الوقود احتراقًا غير مثالي، وأكثر تلك المركبات قديمة، وصيانتها سيئة ومنخفضة الكفاءة. ويزيد من حجم المشكلة: بطء الحركة المرورية وما ينجم عنه من مشكلات.
- الأنشطة المنزلية التي تتطلب استخدام أنواع مختلفة من الوقود، كما أنه يتم التخلص من المخلفات بحرقها.

- قمائن صناعة الطوب: وتعد تلك الظاهرة من أخطر الظواهر خاصة في الريف، وفضلاً عن أنها تلوث الهواء، فإنها تسهم كذلك في استنزاف الأرض الزراعية وذلك بما يحدث لها من تجريف.

الآثار المترتبة على تلوث الهواء:

لتلوث الهواء آثاره الضارة على الإنسان والحيوان والنبات.

أثر التلوث الجوي على الإنسان:

إن تلوث الهواء بأول أكسيد الكربون المنبعث من عادم السيارات والطائرات وغيرهما من الآلات، يسبب اختناقًا وتسممًا يزيد من معدل خفقات القلب، ويؤدي إلى الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والعيون. كما أن تلوث الهواء بغازات مثل: ثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين يؤثر تأثيرًا بالغًا على الجهاز العصبي، كذلك فإن الإشعاع الذري يحدث تشوهات خلقية تتوارثها الأجيال، فضلاً عن أن وجود التراب والضباب يحجب من إمكانية الرؤية بالطرق الأرضية والجوية.

أثر التلوث الجوي على الحيوان:

يتأثر الحيوان كما يتأثر الإنسان من تلوث الجو، إما بتأثير مباشر أو غير مباشر بتناول نباتات ترسبت عليها ملوثات الجو، كذلك تسهم أملاح الرصاص التي تخرج من غازات العادم في تسمم المواشي والأغنام والخيول.

أثر تلوث الهواء على النبات:

يؤدي التلوث الجوي إلى قصور في نمو النبات ونقص المحصول وتغير لون النبات، وينتج عن ذلك: نقص في كمية الضوء التي تصل إلى النبات، نتيجة لوجود الأتربة في الجو، ونتيجة لترسب الملوثات على أوراق النبات، فإن ذلك يؤدي إلى انسداد مسام الأوراق التي يستعملها النبات في عملياته الحيوية.

ومن الملوثات الضارة للنبات: الأتربة والأوزون وثاني أكسيد الكبريت، وحمض الهيدروكلوريك الذي يؤثر على بعض النباتات.

وبذلك يتبين حجم المخاطر الناجمة عن تلوث الهواء، الأمر الذي قد يودي بحياة الإنسان وغيره من الكائنات.

٣ــ تلوث التربة:

تعد التربة موردًا متجددًا من موارد البيئة يستثمره الإنسان في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة، غير أن الإنسان ونتيجة لتدخله غير المدروس؛ بمحاولاته المستمرة بحثًا عن زيادة مؤقتة في إنتاج الأرض الزراعية، وذلك باستعاضته عن الأسمدة العضوية بالأسمدة الكيماوية، فكانت النتيجة تدهور خصوبة التربة، فضلاً عن القضاء على حشرات نافعة كانت تتغذى على أخرى ضارة.

مصادر تلوث التربة:

يتم تلوث سطح الأرض نتيجة لتراكم المواد والمخلفات الصلبة التي تنتج من المصانع والمزارع والنوادي والمنازل والمطاعم والشوارع بالإضافة إلى مخلفات المزارع، كما أسهم استخدام أنواع مختلفة من المخصبات الزراعية بإسراف في إفساد التربة مثل: مركبات الفوسفات والنترات، كما تتلوث التربة بالمبيدات الحشرية ومن أشهرها: مادة د. د. ت القاتلة للبكتيريا الموجودة في التربة، ولها أيضًا تأثير سيئ على الصفات الوراثية للإنسان، بالرغم من أنها تفيد في مكافحة الحشرات الضارة.

وتتلوث التربة كذلك بالمواد المشعة من نواتج التفجيرات النووية عن طريق التساقط الذري، أو المخلفات المشعة لاستخدامات الذرة في النواحي المختلفة، وتذوب هذه المواد في التربة ويمتصها النبات، أو قد يحدث تلوث مباشر للنبات بالمواد المشعة الساقطة على أوراقه وثماره، ويمتص النبات جزءً منها ويبقى جزءً عالقًا به.

الآثار التي تترتب على تلوث التربة:

- تعمل الملوثات والمخلفات التي تختلط بالتربة على فقدها لخصوبتها وتؤثر تأثيرًا سيئًا على البكتريا الموجودة بها.
- يؤدى استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية بكثرة إلى تلوث التربة وبصفة خاصة مبيد الـ د. د. ت الذي يستخدم للقضاء على الحشرات، وله تأثير سيئ على الصفات الوراثية للإنسان.
- تحدث الملوثات الكيميائية تأثيرًا في الزراعة والكائنات البشرية.
- تؤثر المبيدات على الحيوانات كذلك، حيث تصيبها تلك الملوثات بالتسمم، ولهذا آثاره الخطيرة في تهديد الثروة الحيوانية، وما يستتبع ذلك من آثار ضارة بغذاء الإنسان.

٤ــ تلوث الغذاء:

لقد سخر الله الأشجار والنباتات لتوفير الطعام لعباده يقول الله تعالى: (وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (١٠) رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ) سورة ق. آية: ١١، ١٠، ٩.

ويعد تلوث الغذاء من الأسباب التي تجعل منه عديم القيمة، كما أنه يمثل خطورة على صحة الإنسان. وبالتالي ينقص الغذاء، فتكون المعاناة من الجوع الذي يهدم الشخصية، ويقضي على التجاوب الطبيعي بين الإنسان وجميع مؤثرات بيئته، وتختفي معه بالتدريج دوافع الحفاظ على الحياة. وإذا كان التلوث الصناعي يؤدي إلى تلوث الهواء والماء. فإن التلوث الزراعي له نفس التأثيرات السابقة مضافًا إليها المشكلات الناتجة عن استخدام المبيدات والأسمدة وغيرها، والصناعة الغذائية تشمل الاثنين معًا مضافًا إليها التلوث الحاصل من المصانع الغذائية، حيث تلجأ صناعة الأغذية إلى معالجات كيماوية حديثة لإرضاء المستهلك ظاهريًا على حساب قيم أخرى، كأسلوب التقديم واللون والطعم والمظهر بالنسبة لعدد كبير من المنتجات تسلبها جزءً من محتوياتها الغذائية.

مصادر تلوث الغذاء:

١ــ تلوث الغذاء بالميكروبات والطفيليات.
٢ــ تلوث الغذاء بالمواد المشعة.
٣ــ يؤثر الغذاء على صحة الإنسان عن طريق وجود المواد الكيميائية الضارة.
٤ــ بقايا المبيدات الحشرية على الخضراوات، وتلوث الحيوانات البحرية التي تعيش في المياه الملوثة على المبيدات.
٥ــ استخدام المواد الحافظة.

الآثار المترتبة على تلوث الغذاء:

من الآثار التي تترتب على تلوث الغذاء ما يلي:

- اعتلال الصحة وإقعاد الإنسان عن الكسب وعن مزاولة أعماله.
- إنفاق الأموال على العلاج والأطباء.
- إعاقة خطة التنمية في الدولة، فبدلاً من أن تسعى الدولة لرفاهية الشعب وتقدمه، تنشغل بمكافحة آثار التلوث من الأمراض والإنفاق على شراء الدواء.

٥ــ التلوث الضوضائي:

تعد الضوضاء من أخطر الملوثات البيئية التي يتسم بها العصر الحديث، حيث يترتب عليها آثار ضارة، تهدد الإنسان في صحته جسميًا ونفسيًا، ولقد تسبب الزحام وتكدس الشوارع بالسيارات والناقلات وانتشار خطوط السكك الحديدية، والتوسع الصناعي الكبير وانتشار المصانع، في إلحاق التلوث بالبيئة.

كذلك تعد الأصوات الصادرة عن محركات الطائرات أثناء صعودها وهبوطها في المطارات من أشد أنواع الضوضاء التي تصل إلى سكان ضواحي المدن، كما أن الأخذ بأساليب الحياة العصرية الحديثة واستخدام المذياع والتلفاز وأجهزة التكييف والخلاطات والمبردات وآلات الغسيل والتجفيف، أتاح الفرصة للتعرض للضوضاء أكثر من أي وقت مضى.

وتعد الضوضاء من أهم مشكلات المدن – والكبيرة منها بصفة خاصة – وهذا ما يلاحظ في مدينة القاهرة على سبيل المثال نتيجة لازدياد النشاط العمراني وما يصاحبه من ازدياد الضوضاء الصادرة عن وسائل النقل وأجهزة التنبيه فيها، ومكبرات الصوت وما يصدر عن الورش والمصانع من أصوات.

الآثار الناجمة عن التعرض للضوضاء:

يؤدي التعرض الشديد للضوضاء إلى عديد من المخاطر لعل من أهمها: الإحساس بالصعوبة في التخاطب، والمضايقة، وتقليل الكفاءة، ونقص الأداء، كما يؤدي إلى الإصابة بالصمم للأذن، كما قد تحدث الانفجارات تمزقًا في طبلة الأذن، وإذا استمر التعرض للضوضاء، فإن الصمم يصبح مستديمًا، كما تؤدي الضوضاء إلى: ضعف في الدورة الدموية، ونقص نشاط المعدة وإفرازات العصارة المعوية، وتتسبب في زيادة ضربات القلب وسرعة التنفس، بالإضافة إلى قصور في بعض وظائف الإبصار.

هذا: وتختلف الآثار المترتبة على الضوضاء من شخص لآخر معتمدة في ذلك على عدة عوامل منها:

- نوع الضوضاء وشدتها.
- زمن التعرض لها.
- نوع العمل الذي يزاوله الإنسان أثناء تعرضه للضوضاء.

ولا تقتصر آثار الضوضاء على الإنسان فحسب، بل إنها تؤثر في بعض الحيوانات فتصيب بعضًا منها بالتوتر الشديد، وتقلل من إنتاج حيوانات المزرعة، فتخفض من إنتاج اللبن، وتقلل من إنتاج البيض في الدواجن.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة ترابطية بين أنواع التلوث المختلفة. والحد من أنواع التلوث جميعها لن يكون بسن تشريعات وقوانين بشأنها فقط، وإنما يعتمد في المقام الأول على مدى الوعي بخطورة التلوث بألوانه المختلفة والتوعية تقي الأفراد من مخاطر التلوث.

المحور الثاني: مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية: "المخزون الطبيعي غير المستخدم والذي تستفيد منه البشرية كالماء والهواء والشمس والصخور والتربة والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية" وبمعنى آخر: "كل من الغلاف الصخري والمائي والهوائي" وتقسم موارد البيئة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الموارد الدائمة:

ويقصد بها: الموارد التي تكون متوافرة ومتواجدة في البيئة باستمرار مثل: الهواء والشمس والماء.

فالهواء: يشتمل على العناصر الأساسية للحياة مثل: النيتروجين والأكسجين وأول ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى تلك العناصر المحملة بالإشعاعات والناجمة عن الكواكب الأخرى والتي تستخدم في مجالات تطبيقية متعددة.

والشمس: قد مدت الأرض بكل المكونات الموارد التي تتكون منها، بالإضافة إلى الاستخدام العلمي للإشعاعات الصادرة عنها والتي تستخدم في مجالات عديدة طبيعية وصناعية.

والماء: تعتمد عليه كل مصادر الثروة البيئية الأخرى، ومع ذلك فقد أدى التلوث البيئي إلى فقدان المياه لكثير من قيمتها في أنحاء شتى من العالم.

ثانياً: الموارد المتجددة:

ويراد بها: تلك المصادر التي تمتلك القدرة على التجدد بصفة دورية وتمثل تلك الموارد: الثروة النباتية والحيوانية، كما تعتبر التربة مصدرًا متجددًا لأنواع عديدة من الثروات البيئية، وتلك الموارد وإن كانت متجددة ويمكن الحفاظ عليها، إلا أنه بات يخشى عليها من خطر الإتلاف والتدمير من خلال التلوث والاستخدام الجائر لها.

ثالثاً: الموارد غير المتجددة:

وهي موارد مؤقتة من شأنها التعرض للنفاد، فما يستغل ويستهلك منها لا يمكن تعويضه، أو حتى يصعب ذلك، ومن أمثلة تلك الموارد: البترول والفحم والغاز الطبيعي والمعادن، تلك هي الموارد الطبيعية التي لم تجد حسن استثمار واستهلاك مناسب لها، فكانت النتيجة الحتمية: استنزاف تلك الموارد يومًا بعد يوم. وتتمركز مشكلة الموارد الطبيعية في مصر في عدم إمكان الوصول إلى الحد الأمثل في استثمارها الاستثمار الأكمل الذي يساعد حركة التنمية ويدفعها إلى الأمام، فضلاً عن معدلات الاستهلاك العالية، ولا ترتبط مشكلة استثمار الموارد الطبيعية بحجم السكان، نظرًا لأن هناك دولاً يفوق تعدادها سكان مصر بكثير، ومع ذلك لا تعاني من آثار المشكلة السكانية، وذلك راجع إلى حسن استثمار الموارد والاستفادة منها.

واستنزاف الموارد الطبيعية يعني: "تقليل قيمتها أو اختفائها عن أداء دورها في النظام البيئي، مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي، ويهدد البشرية بأخطار بالغة الخطورة".

مصادر التهديد للموارد الطبيعية:

سوف يقتصر هذا الفصل على بعض مصادر التهديد المباشر للموارد على النحو الآتي:

- مشكلة تجريف الأراضي الزراعية.
- مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.
- مشكلة الإسراف وسوء الاستهلاك لكل من الماء والكهرباء.
- التصحر.
- الاستهلاك غير الرشيد للحياة البرية والبحرية (صيد الأنواع النادرة من الطيور، ذبح إناث الماشية، صيد الأسماك).
- سوء استخدام الحدائق العامة.

وفيما يلي تناولها تفصيلاً:

- التجريف:

ويقصد به: "إزالة الطبقة العليا من سطح التربة" وهي الطبقة الصالحة للزراعة، والتجريف بمثابة عملية تخريب تدمر التربة– التي تكونت خلال آلاف السنين– في شهور قليلة، فتصبح الأرض غير صالحة للزراعة، في الوقت الذي تكرس فيه الدول الجهود لزيادة الرقعة الزراعية، فعلى طول ضفاف النيل امتدت قمائن الطوب الأحمر التي تقم على التجريف واقتطاع الطمي الذي يمثل مقومًا أساسيًا للتربة الزراعية، ومكونًا رئيسًا من مكوناتها. ولما كانت مساحة الأرض الزراعية في مصر لا تفي بحاجات السكان، فإن عملية التجريف تأخذ بعدًا خطيرًا. وقد أصدرت الدولة القرارات التشريعية لمنع صناعة الطوب من التربة الطينية ابتداءً من أغسطس ١٩٨٥، وأقامت مصانع أخرى لصناعة الطوب من الطفلة والأسمنت في البناء.

وبالرغم من ذلك: فإن المخالفات والتعدي على التربة لا يتوقف، فقد أضرت بمئات الأفدنة من أجود الأراضي الزراعية. كما أشارت الأرقام إلى أن المساحات المجرفة سنويًا قد بلغت ٢٠ ألف فدان أي بنحو ٥٥ فدانًا في اليوم، رغم وجود العقوبة التي نصت عليها المادة ١٥٤ من القانون لسنة ١٩٨٣ في فقرتها الرابعة، حيث تنص المادة على "وقف الأعمال المخالفة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف، يحدث هذا الاعتداء والاستنزاف للطبقة الخصبة التي تكون ما بين ٤٠– ٥٠ سم، في حين أن المليمتر الواحد من التربة الخصبة يتكون بعد عشر سنوات.

ويرتبط بتلك المشكلة: مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فقد ازداد التعدي على الأرض الزراعية، خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، مما أفقد مصر آلاف الأفدنة في عام واحد، في ظل انفلات أمني عانت منه البلاد، وفي ظل تراجع لاحترام القانون وهيبة الدولة.

لذا: كان التجريف إفقادًا لمستقبل الأجيال القادمة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تنفيذ العقوبات الرادعة على كل من يهلك التربة بالتجريف، فجدوى القانون ترتبط بمدى تنفيذه، فضلاً عن توعية المواطنين بخطورة تلك المشكلة، وضرورة الحفاظ على تلك الرقعة التي يصعب تعويضها، ويمكن أن يتم ذلك بعقد المؤتمرات والندوات التي ترسخ الوعي البيئي لدى الجماهير، كما يمكن أن يكون لوسائل الإعلام دورها الفعال في هذا الشأن.

٢– التصحر:

يعد التصحر أحد الظواهر شبه الشائعة في عالم اليوم، حيث تؤثر كوارثه على العالم بصفة عامة، والبلدان النامية خاصة، ذلك أنه يؤدي إلى الفقر والجوع اللذان يؤديان بدورهما إلى مزيد من التصحر، وتدهور خصوبة التربة وإلى الانجراف في حلقة مفرغة تتلاحق دورتها في تسارع مضطرد.

ويعرف التصحر بأنه: "تناقص قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض أو تدهوره" ويتزايد تأثيره في معظم المناطق الجافة. ومن أهم مظاهر وخصائص ظاهرة التصحر ما يلي:

* تقليص وتخفيض أجزاء من التربة المغطاة بالنباتات، بحيث تظهر الأرض عارية.
* فقدان كبير للنباتات الدائمة الخضرة وخاصة الأشجار.
* زحف الرمال على الأراضي الزراعية والمدن، لتغطيها وتفقدها حيويتها وإمكانية البقاء. وذلك في الواحات والأماكن المجاورة للصحاري.
* اختلال التوازن المائي والتوازن في الطاقة للمناطق الجافة، نتيجة لعوامل طبيعية أو نتيجة استخدام الإنسان للأرض استخدامًا مفرطًا.

وعن الأسباب التي تسهم في حدوث التصحر: فإن من أهمها:

* إجهاد التربة الزراعية بزراعات متكررة تفوق طاقتها، مما يؤدي إلى تدهور خصوبتها.
* وسائل الري والصرف غير السليمة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة بالأرض.
* الرعي الجائر في الأراضي الفقيرة، مما يؤدي إلى تدهور الكساء النباتي والتربة والماء.

ولقد أدى النشاط الإنساني غير الموجه إلى اتساع نطاق الصحراء في أرجاء البلدان العربية بصفة عامة، فالصحراء الطبيعية تشكل نحو ٧٥% من مجمل أراضي البلدان العربية، وأما الأراضي المهددة مباشرة بالتصحر فتصل إلى نصف مليون ميل مربع أي بنسبة ١٠% من مجمل المساحة الكلية لتلك البلدان.

وبالنسبة لمصر: فإنها على خريطة العالم للتصحر، وتفقد سنويًا ما يوازي الإنتاج الكامل لمساحة ٢٠٢٥ فدان بسبب تدهور الأراضي بها، وحيث إن الرقعة الزراعية بوادي النيل والدلتا تمثل شريطًا ضيقًا خاصة في الوادي الذي لا يتجاوز عرضه كيلو مترات معدودة، تحيط به الصحراء من الجانبين، وقد ثبت أن رواسب الصحراء تضاف سنويًا بكميات محسوسة إلى الأراضي الرسوبية في وادي النيل والدلتا مكونة منطقة تداخل على أطراف الوادي، وتضاف رواسب الصحراء عن طريق الرياح وخاصة من الصحراء الغربية، كما أنها تضاف بواسطة السيول.

ويعد التصحر من أخطر المشكلات البيئية في مصر وأهمها، حيث يؤثر إلى حد كبير على الأمن الغذائي، كما أنه من المتوقع أن يتفاقم الأمر. في حين أن أول نوع من القمح في العالم هجن في مصر كما تشير الدلائل إلى أن أراضي الجزء الغربي من ساحل البحر المتوسط في مصر ما بين الإسكندرية والسلوم كانت تمد أوروبا في العصر اليوناني والروماني بالقمح، واليوم أصبحت مصر تعتمد بدرجة كبيرة على استيراده من الخارج، وذلك بسبب أنشطة تقطيع الأشجار والرعي الجائر والزراعة التي ظلت دون ضابط منذ عدة قرون في تلك المنطقة، مما أدى إلى نقص الغطاء النباتي وتعرية التربة.

ولقد انعكس كل هذا على دخول الأفراد، ومن ثم انخفضت بالضرورة مستهلكاتهم، وتفاقمت بينهم أمراض سوء التغذية، وخطورة التصحر في مصر راجعة إلى: وقوع مصر في المنطقة شديدة الجفاف، بالإضافة إلى تعرض الأراضي الزراعية في مصر لضغط سكاني شديد، يتمركز في المساحة المحدودة حول الوادي والدلتا، فضلاً عن تعرض الجزء الشمالي من أراضي مصر لأخطار التمليح والقلوية، نتيجة لإهمال أعمال الصرف.

أهم الجهود التنموية لمواجهة ظاهرة التصحر في مصر:

أولاً: إقامة أحزمة خضراء حول المدن:

يتجه الفكر التنموي في مصر إلى إقامة أحزمة خضراء حول المدن خاصة وأن غالبيتها إما مجاور للصحراء أو محاط بها، وقد بدأ تنفيذ مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى، وذلك بهدف:

- زيادة المسطحات الخضراء التي تفتقر إليها العاصمة.
- حماية الطريق الدائري حول القاهرة.
- الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج، خاصة وأن كميات المياه الناتجة محطات الصرف الصحي بالقاهرة تبلغ نحو ٦ مليون متر مكعب يوميًا.

ثانياً: إنشاء غابات من الأشجار الخشبية

ثالثاً: مشروعات تثبيت الكثبان الرملية

تعد الكثبان الرملية إحدى عوامل التصحر في مصر، وخاصة في مناطق الواحات "سيوه البحرية، الوادي الجديد"، وقد تم تثبيت تلك الكثبان باستغلال المواد الكيماوية والمحاصيل الجافة وشرائح من البلاستيك، كما تم استغلال مياه الصرف في زراعة النباتات المثبتة للكثبان الرملية.

رابعاً: مشروعات المحميات الطبيعية

تم دراسة عدة مناطق لإعلانها كمحميات طبيعية، وقد اتخذت محمية العمير كمنطقة محمية لحماية النباتات الطبية والرعوية في منطقة الساحل الشمالي، وبإعلان هذه المحمية يمكن المحافظة على الأصول الوراثية لهذه النباتات والعمل على زيادة تواجدها والمحافظة عليها. مع نشر تلك الأصول الوراثية بداخل المنطقة لزراعتها في المنطقة المجاورة غير المستغلة حاليًا.

وإذا كان للإنسان دوره في إحداث تهديد لمواردنا، وذلك بأنشطته الجائرة، فإنه لن يوقف ظاهرة التصحر إلا الإنسان نفسه، الأمر الذي يتطلب توعية الأفراد بقيمة المساهمة في زراعة شجرة، والخطورة التي تترتب على قطع أخرى، حيث لا طائل من أية جهود أو إجراءات دون توافر وعي بيئي، يتحمل الأفراد في ضوئه مسئولية الحفاظ على بيئتهم من كل ما يهددها.

٣– الاستهلاك غير الرشيد للحياة البرية والبحرية:

كان الوطن العربي في القرون الماضية من أغنى المناطق على سطح الأرض، من حيث كثرة وتعدد مصادر التنوع البيولوجي من حيوانات وأشجار وأعشاب، ولكن شهدت البيئة العربية خلال القرن العشرين تطورات وتهديدات أسفرت عن القضاء على مصادر كثيرة للتنوع البيولوجي.

وتعد مصر– كإحدى الدول العربية– فقيرة في التنوع البيولوجي وفي البيئات الصالحة لحياة أنواع عديدة من الحيوانات البرية، وبالرغم من ذلك، فإن ما يوجد منها يتعرض للتدمير والتخريب، حيث أصبح الصيد الجائر بذبح أندر الحيوانات البرية.

وتعدد المحميات الطبيعية والتي لها دور في حفظ التنوع البيولوجي ومن أشهرها: محمية وادي الريان جنوب بحيرة قارون، ومحمية وادي العلاقي جنوب أسوان والتي يوجد بها ٩٢ نوعًا من النباتات النادرة، وحوالي ١٥ نوعًا من الحيوانات الثديية كالغزلان والضبع، كما يوجد بها حوالى ١٦ نوعاً من الطيور النادرة.

كما أنه من السلوكيات التي تهدد الثروة الحيوانية والسمكية: قيام البعض بذبح إناث بعض الحيوانات كالبقر والجاموس وكذلك صيد الأسماك الصغيرة، وذلك بحثًا عن مكسب سريع الأمر الذي ينقص السلالات وبالتالي يؤدي إلى أزمة غذائية، فاللحوم والأسماك بروتينات تمثل قيمة غذائية مرتفعة.

وانتشار ظاهرة الصيد الجائر للكائنات البرية والبحرية واستنزاف موارد البيئة بهذه الصورة، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب الوعي البيئي الذي يجعل كل مواطن مسئولًا عن الإبلاغ عن كل تاجر يتاجر في الحيوانات النادرة. فمن المؤسف له أن معظم البلاغات التي ترد إلى إدارة حماية الحياة البرية، يقوم بها سياح أجانب. كذلك الإضرار بالثروة السمكية وتدمير يرقات الأسماك التي تعيش بالقرب من سطح الماء.

المحور الثالث: دور التربية في مواجهة مشكلات البيئة

لما كانت التربية معنية بتطوير المجتمع وتنميته، وحل مشكلاته من خلال تربية الأفراد وإعدادهم إعدادًا سليمًا، ولما كانت المشكلات البيئية من خطر ما يهدد المجتمعات ويعوق مسيرتها التنموية؛ فإنه يعد لزاما على التربية بمؤسساتها المختلفة: تربية الأفراد تربية بيئية صحيحة، وتوعيتهم بمقومات بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية.

وسوف تعرض الصفحات الآتية للدور المنوط بمؤسسات التربية في حل مشكلات البيئة على النحو الآتي:

أولاً: دور مؤسسة التعليم تجاه البيئة وقضاياها:

يعد المدخل البيئي أحد المداخل الرئيسة لتطوير التعليم حيث إن حياة الإنسان منذ أن هبط الأرض ترتبط بالبيئة التي وجد فيها ويرتبط تطوره العقلي والحضاري بارتقاء استغلاله بشتى إمكاناتها وطاقاتها.

والمدرسة الحديثة تعمل على اتصال التلميذ بالبيئة سواء كانت مادية أو اجتماعية أو فكرية، كما تعمل على تعميق الوعي البيئي عند التلاميذ، بحيث يثبت في تفكيرهم ويتحول إلى عناصر سلوكية تحافظ على البيئة وتراعى العلاقات الوثيقة بين حياة الإنسان وصحة البيئة، وقد أدى الترابط بين التربية والتنمية في العصر الحديث إلى تغيير كثير من المفاهيم في المجال التربوي ومن بينها: مفهوم العلاقة بين المدرسة والبيئة إذ من خلال هذا المفهوم يجب تطوير وظائف المدرسة ومناهجها بما يحقق ربطها بالبيئة المحلية وقيامها بدورها الإيجابي الفعال في تنمية هذه البيئة.

وباعتبار المدرسة وسيلة ذات فعالية في إحداث ما تطرحه في البيئة من فكر وعمل فإن هذا يتطلب منها: دراسة المجتمع الذي تعايشه دراسة وافية باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعمل على خدمة مجتمعها والإسهام في الارتفاع بمستوى الحياة فيه. فيمكن للمدرسة تعليم الكبار الأميين وتثقيفهم اجتماعيًا وصحيًا واقتصاديًا. وبواسطتها تنسق جهود الهيئات التي تقوم بالخدمات العامة في البيئة، كذلك ينبغي أن تجمع المدرسة الحقائق عن بيئتها وتعمل مسح شامل لها الأمر الذي يساعدها على علاج كثير من المشكلات الاجتماعية المحلية التي تؤثر على نمو التلاميذ وشخصياتهم، فالمجتمع يؤثر تأثيرًا واضحًا في شخصية الفرد الذي ينتمى إليه، والمدرسة ببصيرتها الواعية وحسن تصرفها تستطيع أن تنمي إيجابية تلاميذها وتوجه سلوكهم.

وتستطيع المدرسة أن تسهم بأساليبها المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئتها عن طريق القيام بدورها التربوي والثقافي الذي تبذله مستعينة في تحقيق ذلك بما لديها من خبرات متنوعة وتخصصات مختلفة في تكامل وتناسق وتضافر بين العاملين فيها، وبين الأهالي وما يوجد بينهم من كفاءات، فالمدرسة حلقة وصل بين الدولة والمواطنين، فهي قادرة على تبصير الطلاب بأمور مجتمعهم وبيئتهم كما تساعدهم على الشعور بها وحل مشكلاتها وذلك بتنظيمها لندوات ومحاضرات عن البيئة وما تقيمه من أندية صيفية أو برامج للخدمة العامة إلى غير ذلك من أساليب إيجابية تحقق النهوض بالبيئة وتربط الطلاب ببيئتهم.

كما يمكن إثراء دور المدرسة في خدمة البيئة عن طريق:

- إثارة وعي الأفراد بالمشكلات التي تعوق تقدمهم.
- دراسة هذه المشكلات وتحديد أبعادها وأسبابها ونتائجها والتفكير في إيجاد الحلول المناسبة لها في ضوء الإمكانات المتاحة.

وتأتى أهمية الدور الذي يمكن أن تنهض به المدرسة في هذا المجال من كونها تقوم بإعداد مواطن الغد، وتسمح بالتالي بغرس ما يرجى من قيم ومعارف واتجاهات بشأن البيئة منذ وقت مبكر في حياة الإنسان، الأمر الذي يسهم في ترسيخها وتنشئة أجيال تعنى بالاهتمام بها، وضمان ذلك مرتبط إلى حد كبير بإدخال التربية البيئية بشكل منظم ومكثف في برامج التعليم بمراحله ومقرراته المختلفة بالإضافة إلى ضرورة عقد دورات تدريبية للمعلمين بشأن الوقوف على المستحدثات فيما يتعلق بقضايا البيئة والسبل التي يمكن بها مواجهة مشكلاتها.

كما يمكن للمدرسة أن تسهم بصورة فعالة في نشر الثقافة البيئية والقيام بدور فعال بشأن البيئة عن طريق:

- إلقاء كلمات توعية بالبيئة في الإذاعة المدرسية.

- عرض صور وكلمات بيئية في مجلات الحائط.
- القيام برحلات وزيارات لمناطق بيئية مثل: المتاحف، الحدائق العامة، حديقة الحيوان، البحيرات، المحميات الطبيعية.
- التنسيق والتكامل بين المؤسسات المدرسية والوزارات المختلفة لمكافحة التلوث وحماية البيئة.
- العناية بالأنشطة المدرسية عن طريق الهوايات المختلفة في المدارس حيث تتسلل القيم البيئية لنفوس أبنائها دونما جهد أو نصب، فيمكن نقل المعلومات البيئية للتلاميذ بالرسم والشعر، والتربية الزراعية، والمكتبة المدرسية التي تشمل كتب البيئة ومجلاتها المتميزة.
- إقامة المعارض المدرسية والتي تسهم في غرس جمال البيئة ومشاهدها في نفوس الطلاب.
- نشر طرق التعلم الذاتي بين تلاميذ المدارس وقصر دور المعلم على التوجيه والإرشاد، وترك التلاميذ يبحثون في عناصر البيئة وأنواع النظم البيئية وارتياد الأماكن البيئية المتميزة.

كما نشير إلى أن المدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية رئيسة في المجتمع تحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف التربية البيئية فهي تعكس الحاجات الاجتماعية للبيئة. وفي الوقت ذاته تسهم في إكساب الطلاب العادات السليمة والاتجاهات والقيم التي تحقق حماية البيئة والمحافظة عليها وصيانتها. فهي البيئة المصغرة التي يتعلم ويتدرب فيها الطلاب على حماية البيئة وأسس التعامل معها، وإذا ما تم لهم ذلك بنجاح تمكنوا من التعامل مع البيئة العامة في المجتمع بإيجابية واعية.

وهذا يلقي بالتبعية على المدرسة– باعتبارها نموذجًا مصغرًا للبيئة– من ضرورة تقديم خبرات حياتية يومية تسهم في إكساب الطلاب وعيًا بيئيًا سليمًا.

ويتمثل ذلك في التأكيد على نظافة المدرسة وصيانة مرافقها والنهوض بها والحفاظ على البيئة المجاورة للمدرسة من التلوث.

ولعل جماعات النشاط الطلاب يكون لها دور فاعل في القيام بهذه المهمة (مجلات الحائط – اللوحات الإرشادية – تخصيص يوم/ أسبوع للبيئة – محاضرات – ندوات ....) يوم للتشجير داخل وحول المدرسة، إقامة المسابقات حول:
- أفضل حديقة في مدارس الحي أو المنطقة.
- تحديد أفضل الفصول المدرسية نظامًا وجمالًا.

وغير ذلك من الأنشطة والممارسات التي ترتبط بالعملية التعليمية ويكتسب الطلاب من خلالها المهارات النظرية والعملية التي تبقى معهم وتجعلهم إيجابيين عند تعاملهم مع البيئة في مراحلهم العمرية اللاحقة.

كذلك فإنه مما يساعد المدرسة على تحقيق أهداف التربية البيئية أن تعلم طلابها: كيفية تدبير بيئتهم باتخاذ قرارات مناسبة بشأنها، ويتم ذلك من خلال التفاعل المشترك بين المدرسين والطلاب والتي يتم فيها تحليل البيئة التي يعيشون فيها والاتجاهات الاجتماعية والثقافية والأنشطة الاقتصادية التي تؤثر فيهم.

وبصفة عامة فإنه ينبغي أن تكون المشكلات التي تتصدى لها التربية البيئية مشكلات ألفها الدارسون في بيئتهم ومجتمعاتهم المحلية، كما ينبغي لها أن تساعد الطلاب على اكتساب المعارف والقيم والمهارات اللازمة لحل تلك المشكلات. هذا ما يرمي إليه مدخل حل المشكلات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مداخل مختلفة للتربية البيئية تتعلق بالمؤسسات المدرسية وهي:

- <u>المدخل المستقل:</u> وفي إطاره يمكن تدريس التربية كمنهج قائم بذاته مثلها مثل غيرها من المواد الدراسية.

- المدخل التكاملي الاندماجي: حيث يتم تضمين موضوعات البيئة في المناهج الدراسية مثل: التربية الدينية والأخلاق، والعلوم والدراسات الاجتماعية والتربية الفنية. فمن خلال منهج الدراسات الاجتماعية يمكن التعرف على مكونات البيئة الاجتماعية، ويمكن أيضًا: اكتساب القيم البيئية. ويعتمد نجاح هذا المدخل بشكل أساسي على جهود المعلمين والمشرفين التربويين في طريقة التعليم والتوجيه، وهذا المدخل يمكن تطبيقه دون عبء على المنهج ولكن ينبغي تحديد الموضوعات والقضايا بدقة وترتيب وإدماجها في المحتوى.

- مدخل الوحدات الدراسية: وفيه يتم تضمين وحدة أو فصل عن البيئة داخل إحدى المواد الدراسية مثل: تضمين وحدة عن البيئة في كتاب الأحياء، ومناقشة المشكلة السكانية في كتاب الجغرافيا وتخصيص فصل عن مشكلة التلوث، أو خطورة الإسراف في كتاب القراءة باللغة العربية.

وبصفة عامة فإن هذه المداخل تسهم في تزويد الدارسين بالقيم والمفاهيم والسلوكيات البيئية الصحيحة.

وفيما يتعلق بمؤسسة التعليم العالي: فيمكن التوسع في العناية بالدراسات البيئية على مستوى التعليم العالي، بالإضافة إلى: إنشاء المراكز المختصة بشئون البيئة لمنح الدرجات العلمية على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه في مجال التربية البيئية، وكذلك يمكن تدعيم برامج النشاط الطلابي بما يخدم البيئة من مثل: عمل المسابقات البيئية، وتقديم نشرات إخبارية عن البيئة يطالع فيها الدارسون كل جديد عن البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى إقامة المعارض البيئية وتنظيم الزيارات الميدانية إلى المواقع البيئية المختلفة كالمحميات الطبيعية وغيرها. وكذا عقد المزيد من المؤتمرات والندوات الخاصة بشئون البيئة وقضاياها.

ومما سبق يتضح لنا الدور الفعال والإيجابي الذي يمكن أن تسهم به مؤسسات التعليم في تحقيق تربية بيئية سليمة. وتكوين وعي بيئي فاعل.

ثانيًا: دور مؤسسات التربية اللامدرسية تجاه البيئة وقضاياها:

تقوم مؤسسات التربية اللامدرسية بدور هام في عملية التربية يكمل ما تقوم به المؤسسات المدرسية، حيث تعتبر من وسائل العصر الأوسع تقدمًا وانتشارًا وتأثيرًا، وبخاصة في مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية وتسهم هذه المؤسسات كنظم اجتماعية بدور كبير في تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد وتغير من أنماط سلوكهم بصورة إيجابية. ومن أهم هذه المؤسسات:

الأسرة:

يقع على عاتق الأسرة مسئولية لا يستهان بها في سبيل النهوض بالبيئة فالطفل الذي ينشأ في أسرة تفتقد فيها القدوة البيئية الصالحة، ويفتقر فيها الآباء والأمهات إلى الاهتمام بعناصر البيئة المحيطة ينشأ هذا الطفل بعيدًا كل البعد عن الاهتمام بقضايا البيئة مهما تلقن من تعليمات، ومهما تعلم من بديهيات، فنموذج الأب المدخن يغرس في الطفل حب التدخين – دون رغبة منه – وينتهي معه كل أثر للنهي عن التدخين مهما تصاعدت قوة الحملات المنادية بالامتناع عن التدخين.

لذا كان من أهم الأدوار التي ينبغي قيام الأسرة بها في مجال تنمية الوعي البيئي:

- تربية الذوق الفني وحب الجمال في شتى صوره من حب للزهور ورعايتها، كذلك حب الطيور وحمايتها، والعناية بالمرافق العامة وجمالها.

- توفير بيئة اجتماعية سليمة للطفل منذ ولادته بتهيئة بيئة يمكنه فيها تنمية قدراته الجسمية والعقلية والاجتماعية في جو من الحب والأمان والاستقرار.
- حماية البيئة من التلوث من خلال القدوة الصالحة من الأب والأم والمحيطين بالطفل؛ فالولد الذي ينشأ ويرى أحدًا من أفراد أسرته يلقي– دون مبالاة – بفضلات المنزل في الشارع أو بين المنازل أو تحت سيارة لا يمكن له أن يقتنع بأهمية الحفاظ على البيئة.

لذا كان على الأسرة مسئولية كبيرة في سبيل النهوض بالبيئة، ولا ينته دور الأسرة بمجرد انتقال الطفل إلى المدرسة، بل إن دورها في مجال التوجيه البيئي مطلوب باستمرار مع اختلاف أساليبه.

وسائل الإعلام:

في ضوء المتغيرات الثقافية والعلمية المتزايدة غدت وسائل الإعلام مصدرًا هامًا من مصادر التأثير والتنشئة الاجتماعية وتأتي أهمية وسائل الإعلام من قدرتها على تقديم خبرات متنوعة وجذابة للصغار والكبار معًا، ومن ثم كان عليها أن تشارك بقية المؤسسات التربوية في غرس القيم البيئية المرغوبة، وتعديل سلوك الأفراد والارتقاء به إلى مستوى المسئولية للحفاظ على مقومات بيئته وتنمية قدراتها.

فيمكن مثلاً لبرامج التليفزيون أن تؤدي دورًا هامًا في معالجة كثير من مشكلات البيئة، وتغيير ردود فعل المشاهدين إزاءها وذلك من خلال تناول تلك المشكلات في حوار درامي يتناول جذور المشكلة وأسبابها والعوامل التي أدت إلى تفاقمها وكيفية التحكم في تلك العوامل، هذا بجانب اقتراح الحلول الممكنة لعلاج تلك المشكلات. وقد يسهم فيلم من الأفلام التي تعد خصيصًا لهذا الغرض في غرس قيم وسلوكيات لا تقوم بها مكتبة متخصصة حيث التأثر بالمشاهد والاقتداء بالسلوكيات.

وقيام وسائل الإعلام بربط الجماهير بالبيئة ومشكلاتها وتوعيتهم بقضاياها لن يتم إلا بقناعة الإعلاميين أولاً بقضايا البيئة وتكريس جهودهم من أجلها وتغطيتهم الإعلامية، كما يحدث تمامًا عند تغطيتهم لمباراة من المباريات، أو خطاب سياسي مثلًا.

وجدير بالذكر أن الدور المنوط بوسائل الإعلام في مجال البيئة يتطلب هيئة إعلامية متخصصة في الإعلام البيئي، كما أن قيام وسائل الإعلام بهذا الدور يرتبط بدرجة كبيرة بإرادة الإعلاميين وقناعتهم بأهمية البيئة، ومخاطر المشكلات التي تهددها، وأن عليهم دورًا تربويًا تجاه البيئة وقضاياها؛ توعية ومعالجة.

كما ينبغي أن تتنوع وسائل الإعلام في طرق الإعداد والتقديم للبرامج البيئية حتى تستجيب لمختلف الأذواق والأعمار والمستويات.

الدور البيئي للمتاحف:

للمتاحف رسالة تربوية كبيرة تجاه البيئة وقضاياها: الحضارية والجيولوجية، والزراعية، والمائية، فالمتاحف تضم العديد من المكونات البيئية وعناصرها، والتي يمكن أن تسهم في توعية بيئة فعالة إذا توافرت الإرادة لذلك، وتم استثمارها بالصورة المناسبة، فمن الضروري أن يأخذ المتحف الجيولوجي مكانه اللائق بين المتاحف في مصر كوسيلة فعالة لغرس الاهتمام بالعناصر البيئية بين الطلاب في زيارات يتولاها مسئولون ذوو خبرات تربوية وعلمية، بحيث يخرج الطالب في النهاية بانطباع إيجابي عن عناصر البيئة الجيولوجية، وأنواع التربة والصخور وتكويناتها، وتاريخ العالم الطبيعي بين غطاء نباتي مكثف وانحسار هذا الغطاء تحت العوامل المختلفة لتملك هذا الكم الهائل في المساحات الصحراوية.

كما أن المتحف الزراعي والاهتمام به يشكل خطوة إيجابية للتعريف بالبيئة الزراعية التي يكاد الناس الآن أن يستنزفوا كل ما فيها، حتى اختنقت تحت وطأة العوامل المستحدثة من غزو عمراني وتجريف وتكنولوجيا ملوثة.

كذلك المتاحف المائية وحدائق الحيوان وحديقة الأسماك وغيرها من الحدائق المتميزة، لا تقل أهمية، بل تزيد في المساهمة في إيجاد وعي بيئي لدى الإنسان المصري، وكلها تحتاج لمزيد من الرعاية والاهتمام.

الدور البيئي للأندية ومراكز الشباب:

يتميز الترويج بأنه نشاط يؤديه الفرد أو الأفراد في أوقات فراغهم بحافز تلقائي يشعر الفرد أو الجماعة بالرغبة في ممارسته.

إن ثمة دورًا بيئيًا مهمًا يمكن أن تقوم به النوادي والهيئات الشبابية الرياضية والاجتماعية بما تحويه من برامج وأنشطة ورحلات تسهم في نشر الثقافة البيئية والنهوض بالبيئة، وحل مشكلاتها.

فبواسطتها يستطيع الشباب أن يكتسبوا الخصائص التي تجعل منهم مواطنين صالحين، فضلاً عن أنها يمكن أن تعمل على تنمية وعيهم بالبيئة ومشكلاتهم. فهي وسيلة من وسائل التربية الحديثة التي تسهم في بناء الشخصية لاسيما وأن من أهم أهدافها:

- غرس عادات واتجاهات وقيم سليمة مرغوب فيها.
- تنمية وعي الشباب بالمشكلات البيئية المحلية والعالمية.
- إشباع حاجات الفرد من المعارف والخبرات وتنمية المهارات فضلاً عن تدريبه على العمل الجماعي لخدمة البيئة.
- اكتساب عادات صحية والتدريب على الوقاية من المخاطر.

الدور البيئي لدور العبادة:

للدين أثره الواضح في نفوس الأفراد، والمسجد في الإسلام من المؤسسات الهامة التي تسهم في تربية المسلم وتشكيل شخصيته وتزويده بإطار من القيم والمعايير الموجهة للسلوك.

وقد عنى الإسلام عناية شديدة بالبيئة ومكوناتها، ودعت العديد من آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ووصايا الخلفاء الراشدين إلى العناية بالبيئة ومكوناتها، الأمر الذي يلقي بالمسئولية على علماء الدين وأئمة المساجد في تبصير الناس وتوعيتهم بأن الحفاظ على البيئة من صميم الدين.

فدعوة الإسلام إلى العمل وحثه عليه كأساس لعمارة الأرض وصلاح الدنيا وتلبية لحاجات الحياة ومتطلبات الإنسان أكبر دليل على العناية بالبيئة يقول – عز وجل – (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ)، ويقول: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا).

وكانت وصية الرسول – ﷺ – والخلفاء الراشدين من بعده للقواد أثناء الفتوحات الإسلامية " ألا يهدموا بيتًا ولا يقطعوا شجراً ولا يهلكوا حرثًا : فهل هناك أسمى من تلك التعاليم التي تحافظ على البيئة وجمالها حتى في ساحة الحرب المهلكة المدمرة.

ويرفض الإسلام ويحذر من كل أمر ضار يعوق مسيرة الحياة فيضع للطريق قانونًا ويشرع له على الناس حقًا ففي الحديث الذي أخرجه أبو داود في سننه عن معاذ بن جبل (رضي الله عنه) أنه قال: قال رسول الله (اتقوا الملاعن الثلاثة قالوا يا رسول الله وما هي "قال: البراز في الموارد وعلى قارعة الطريق وفي أماكن الظل) وقد توعد الله تعالى كل متسبب في الأذى للناس بالعذاب الشديد)، ويقول الرسول – ﷺ – أيضًا: "من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم" ودعوة الإسلام إلى النظافة واضحة وليست مقصورة على

البدن وحده وإنما امتدت لتشمل حياة المسلم كلها يقول – ﷺ "إن الله تعالى طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم جواد يحب الجود ، فنظفوا أفنيتكم" أي بيوتكم.

هذه العناية من الإسلام بالبيئة تحتم على العلماء والخطباء أن يولوا البيئة اهتمامهم وذلك بغرس قيم النظافة والجمال والرفق بالبيئة لدى الناس من خلال خطب الجمعة والدروس الدينية، مع ضرورة أن تظهر تلك القيم والمعايير في سلوكياتهم التي هي محط أنظار الآخرين والذي يقتدون بهم.

ويمكن للمسجد أن يمارس دوره التربوي؛ بأن يكون مركز إشعاع ديني وعلمي وثقافي وبيئي يخدم المجتمع وينهض به.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن يتم التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات جميعًا إذا أردنا صالحة، حيث إن الأسرة ليست المؤسسة التربوية الوحيدة (ولكنها هامة وضرورية)، وكذلك المدرسة وغيرها من المؤسسات التربوية في المجتمع، بل إنها جميعًا كي تقوم بدورها لابد وأن تتلاحم وتتكامل لتكون نسيجًا واحدًا يسهم في النهوض بالمجتمع والحفاظ على قيمه ومبادئه.

https://www.youtube.com/watch?v=oyOQz1dIgTE

https://www.youtube.com/watch?v=Y9Id4Hj-DyE

أسئلة تقييميه حول الفصل الثالث

١- لخص أهم مشكلات التلوث وأضرارها المختلفة؟

٢- لخص أهم مشكلات استنزاف الموارد الطبيعية وأضرارها المختلفة؟

٣- وضح دور مؤسسات التعليم تجاه البيئة وقضاياها؟

٤- وضح دور مؤسسات التربية اللا مدرسية تجاه البيئة وقضاياها؟

الفصل الرابع

البطالة بين خريجي الجامعات في مصر

مقدمة

أولًا: مفهوم البطالة وأنواعها.

ثانيًا: واقع مشكلة البطالة في مصر، وعلاقتها بمخرجات التعليم الجامعي.

ثالثًا: أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر.

رابعًا: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة.

خامسًا: الآليات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة.

أهداف الفصل الرابع

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

١- تتعرف على مفهوم البطالة وأنواعها.

٢- تقوِّم واقع مشكلة البطالة في مصر، وعلاقتها بمخرجات التعليم العالي.

٣- تتعرف على أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر.

٤- تلم بالآثار المترتبة على مشكلة البطالة.

٥- تقترح بعض الآليات لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة.

الفصل الرابع

البطالة بين خريجي الجامعات في مصر

مقدمة

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وإن كانت تختلف بين دولة وأخرى من حيث حجمها وخصائصها وأشكالها.

ومشكلة البطالة في مصر تمثل تحدي مهم لاستراتيجية التنمية البشرية فقد أدى عدم توافق معدلات النمو المرتفعة للسكان مع معدلات نمو التشغيل إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة البطالة في مصر، كما كان للظروف التي مرت بها مصر السبب الرئيس في ارتفاع معدلات البطالة، وتعد هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصر. فالبطالة مشكلة لها خطورتها إذا تجاوزت حدوداً معينة، إذ تمتد آثارها السلبية ليس فقط إلى الجوانب الاقتصادية، ولكن أيضاً إلى نواحي أخرى عديدة اجتماعية وسياسية ونفسية وتربوية.

فالبطالة لا تعبر فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد بسبب عدم تشغيل عنصر العمل بأكمله، ولا تعكس استغلال غير كفء للموارد فحسب، ولكنها تعني ما هو أكثر من ذلك، أنها تعني حياة أفراد المجتمع وتؤثر بشدة على سلوكياتهم وتصرفاتهم، ومن هذا تنبع خطورتها مما يجعلها في مقدمة المشكلات التي تستأثر باهتمام البلاد المختلفة.

ومع إرهاصات السبعينيات أو يكاد، تعرضت النظم الديموجرافية الاقتصادية لتحولات عميقة مفاجئة أفضت إلى مشكلات حادة في سوق العمل، من أبرزها حدوث (بطالة) حادة لاسيما بين المتعلمين، نتيجة عجز الاقتصاد القومي عن تدبير وظائف جديدة من ذلك النوع والمستوى الذي يتفق والشهادات الأكاديمية التي يحملها خريجو النظم التعليمية، فأدى ذلك إلى تشبع أسواق العمل وتحولها من أسواق طالبة للقوى العاملة المتعلمة إلى أسواق بائعة لها لوجود فائض متزايد منها، مما وجه الكثير من الشكوك والاتهامات للنظم التعليمية، وبنفس القدر الاتهام الذي وجه للعوامل الدنيوية والتجديدات التكنولوجية في سوق العمل.

ويعتبر العمل حقاً رئيساً يكفل للإنسان ممارسة حياته بصورة كريمة باستخدام قدراته الطبيعية وما يوفره له المجتمع من خدمات لتنمية هذه القدرات، بهدف إشباع احتياجات والمشاركة في إشباع حاجات الآخرين وتنمية المجتمع.

فالعمل ضرورة نفسية واجتماعية رئيسة بالنسبة للفرد، وهو أحد نواحي النشاط الضرورية في كل المجتمعات البدائي منها والحديث، وتعتبر كمية العمل المبذولة بمثابة الأساس الأول في تحديد مستوى المعيشة، وغياب العمل يؤدي إلى وجود خلل نفسي واجتماعي لدى الفرد، والعمل ليس وسيلة للحياة فحسب، بل أنه أيضاً المجال الذي يتخذه الفرد لتأكيد ذاته، ومن خلال العمل يشعر الفرد بهويته وقيمته وأن له دورًا في المجتمع الذي يعيش فيه، فعن طريقه يكتسب الإنسان قوة ويطمئن لمستقبله، وهو وسيلة للتأثير في البيئة التي يعيش فيها.

وللشباب قوة وطاقة وطموحات وما لم يستطع المجتمع استيعاب طاقة الشباب وتوظيفها بشكل إيجابي وفعال فإنها تتحول إلى قوة سلبية.

ومشكلة البطالة كانت وما زالت أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع أعمال العنف الجماهيري في عدد من الدول العربية ومنها مصر، فالبطالة هي الوجه الآخر لإهدار حق الإنسان في العمل باعتباره ضرورة إنسانية.

وتعتبر البطالة إحدى النتائج السلبية لمشكلة تزايد السكان، ولقد بدأت ظاهرة البطالة تفرض نفسها على الاقتصاد المصري منذ بداية الستينات، وتكمن خطورة مشكلة البطالة في أنها مشكلة مركبة، فهي ليست اقتصادية فحسب، وإنما أيضاً مشكلة اجتماعية وسياسية.

وظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات هي إحدى صور البطالة السافرة وتشير الإحصاءات إلى أن ما يزيد عن أربعمائة ألف مشتغل يدخلون سوق العمل سنويًا، منهم ما يزيد عن مائة ألف من خريجي الجامعات، وهو ما يعني أن مشكلة البطالة تكمن بالدرجة الأولى في أنها بطالة بين الشباب المؤهل ووجود بطالة بين المتعلمين وخاصة من خريجي الجامعات.

ولعل أخطر ما يواجه المجتمع المصري من تحديدات في السنوات الأخيرة يكمن في بطالة جزء غالي من ثروته البشرية متمثلة في البطالة بين أبنائه من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد فوق المتوسطة فقد أشارت التقارير إلى أن ٧٨% من البطالة في مصر هي من بين هؤلاء الخريجين ولكن مشكلة البطالة بين الخريجين ليس في حجمها المتزايد من تدفقات الخريجين سنويًا فحسب، ولكن في كونها تعتبر أخطر أنواع البطالة اقتصاديًا واجتماعيًا بل وسياسيًا أيضًا.

وما زالت الجامعات تعاني من عدم المقدرة على المواءمة بين مخرجاتها وبين متطلبات سوق العمل، فالتزايد المستمر في أعداد خريجي التعليم العالي وعدم مقدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد الهائلة من هؤلاء الخريجين أدى إلى ظهور البطالة بينهم. فالبطالة تحدث عندما يكون الفرد غير مؤهل تأهيلًا كافيًا للعمل.

ويعاني خريجي التعليم العالي من البطالة بمختلف أنواعها الهيكلية والاحتكاكية والدورية، وقد يعود السبب لوجود البطالة بين خريجي التعليم العالي إلى الإعداد التقليدي لتخصصات لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

كما أن تيار العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أثرت على هيكلة الوظائف، فزادت الحاجة إلى الوظائف في مجال ثقافة المعلومات، والتركيز على الوظائف الأخرى، فأصبح الاقتصاد في ظل العولمة يركز على الاستثمار في رأس المال البشري الذي ينبغي إعداده بصورة جيدة، وتزويده بالمهارات العالية، مما يتطلب تغيرًا في نسق التعليم وأساليبه ومجالات اهتمامه.

وفي الدول النامية نجد أن سرعة التجاوب مع التغيرات والتحولات العالمية بطيئة مما زاد من حجم البطالة بين أفراد المجتمع خصوصاً ذوي المؤهلات التعليمية العليا.

ويشير الواقع في المجتمع المصري إلى مروره بتحولات حاسمة، وتغيرات سريعة متلاحقة في الهيكل البنائي له، والعلاقات الاجتماعية في النظم الاقتصادية والسياسية والتربوية، ويواكب عمليات التغيير عدد من المشكلات التي تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي، ومن أهم هذه المشكلات بل وقد يكون على قمتها اختلال منظومة العملية الإنتاجية التي من أهم عناصرها العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية وتربوية إيجابية يناقضها الوجه السلبي الآخر وهو التعطل عن العمل على المستوى الفردي، والبطالة كمشكلة اجتماعية على المستوى القومي.

ولقد حظى موضوع سياسة ونظام القبول بالجامعات باهتمام المسئولين، وعليه فلابد من وضع معايير موضوعية تحدد سياسة القبول بالجامعات حتى تصبح قادرة على القيام بأدوارها الرئيسة الثلاثة (التدريس– البحث العلمي– خدمة المجتمع).

ومن أهم جوانب التعليم الجامعي التي تتأثر بسياسة القبول، قدرة هذا التعليم على الوفاء باحتياجات خطط التنمية من القوى العاملة المدربة تدريبًا عاليًا، ومن الأمور التي تؤثر في قيام الجامعة بهذه الوظائف، ضعف العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل، فمن جهة لم يتطور النظام الاقتصادي حتى يستوعب أعداد الخرجين، ومن جهة أخرى نجد جمودًا في نظام التعليم الجامعي، بحيث أصبح لا يساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تنشأ مشكلة تحقيق التوازن بين الجانبين.

وأخيرًا يمكن القول أن البطالة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والتربوية التي لا يمكن إهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض

الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدًا واضحًا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، فليس هناك ما هو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين يمكن أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين متعلمة، وهذه هي إحدى سمات البطالة في الوقت الحاضر حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين أو على الأقل تكون أكثر وضوحًا بينهم.

ولاشك أن البطالة أصبحت واحدة من أخطر وأهم المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية، وخطورة المشكلة لا تتمثل فحسب في التزايد المستمر في أعداد العاطلين الذين وصلوا الآن إلى ما يقرب من مليار عاطل في مختلف أنحاء العالم، ولكن تكمن الخطورة في النتائج الاجتماعية والسياسية والنفسية التي تصاحب حالة التعطل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو العنف والجريمة والتطرف.

وترجع خطورة بطالة المتعلمين إلى أنها الفئة الأكثر وعيًا والأعلى طموحًا، واستمرار تعطلهم يولد في نفوسهم قدرًا من الإحباط والسخط ويهيئوهم للتمرد الصامت أو المعلن، ويجعلهم عرضة لدعوات التطرف والثورة، فقد بدأ الاقتصاد يواجه بظاهرة البطالة السافرة مع مطلع الثمانينات، وسجلت الاحصاءات الرسمية بوضوح معدلات عالية من البطالة وبشكل لم تعهده البلاد من قبل.

وسوف نتعرف على واقع التعليم الجامعي المصري وما يعانيه من قضايا ومشكلات، ودراسة انعكاسات هذا الواقع على مشكلة البطالة في مصر، وبغية التوصل إلى مسببات الوضع القائم واستشراق المستقبل، وذلك بوضع بعض الآليات التي من شأنها سد الفجوة بين المعروض من خريجي التعليم الجامعي، وما تتطلبه القطاعات الإنتاجية والخدمية المخلفة منهم، والتي من شأنها التخفيف أو الحد من مشكلة البطالة في مصر– وخاصة بطالة المتعلمين– التي تهدد كل شاب، ويعاني منها كل صاحب أسرة وأصبحت بصورة عامة مشكلة تؤرق الشباب المصري وأفقدتهم الإيمان بأهمية التعليم ودوره في تأمين المستقبل، كما أنها تؤرق الدولة وتهدد أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي.

كما نتعرض لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والتي بدأت تظهر بشكل واضح في كل قطاعات المجتمع، حيث ظهرت هذه المشكلة كنتيجة طبيعية للتوسع الجامعي الغير مخطط والذي ظهر أثره في عدم وجود معايير علمية محددة توجه سياسة القبول بالجامعات. ومن أهم مظاهر افتقاد هذه المعايير في سياسة القبول بالجامعات عدم وضوح الرؤية بالنسبة للاحتياجات الفعلية من خريجي الجامعات لسوق العمل، وتشبع الكثير من مواقع العمل والإنتاج بالعمالة الزائدة وتزايد نسبة البطالة بين هؤلاء الخريجين.

وفي نفس الوقت ظهرت تخصصات رفيعة مستقبلية وفرص عمل غير تقليدية داخل مصر وخارجها، وفي ضوء ذلك فإنه يصبح لزامًا على التعليم الجامعي أن يتكيف مع هذه التغيرات من خلال عائده البشري، وذلك من خلال إسهاماته في تقديم المعرفة وتحديد مجالات البحث لتحسين الإنتاج وتطوير الخدمات وإيجاد فرص عمل جديدة في ضوء التحديدات الزراعية والصناعية ومتطلبات خطط التنمية.

وتظل مشكلة البطالة ظاهرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث حتى نستطيع مواجهة تأثيراتها السلبية على الشباب، ونستطيع النهوض بالمجتمع المصري حتى تتحقق التنمية.

فهناك حاجة إلى تحليل علمي لظاهرة البطالة في مصر بوصفها قصية ملحة تفرض نفسها على المجتمع، لذا فمن الضروري دراسة وتحليل الظاهرة للخروج بتوصيات ومقترحات لحل مشكلة البطالة حتى نتجنب أثارها الخطيرة.

وسوف نعالج مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات من خلال تناول النقاط التالية:

أولًا: مفهوم البطالة وأنواعها.

ثانيًا: واقع مشكلة البطالة في مصر، وعلاقتها بمخرجات التعليم الجامعي.

ثالثًا: أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر.

رابعًا: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة.
خامسًا: الآليات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة.

أولًا: مفهوم البطالة وأنواعها (أشكالها)

مفهوم البطالة: Unemployment

✍ يشير هذا المفهوم إلى عدم توافر الفرص الوظيفية للعمال والأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه والباحثين عنه.

✍ ويعرفها (أحمد الرفاعي) بأنها: أعداد الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدون ما يناسبهم من وظائف وأعمال.

✍ ويقصد بها أيضًا: "تلك الحالة التي يكون فيها الفرد قادرًا على العمل وراغبًا فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن بدون جدوى.

✍ وعرفها جيلبرت Gilbert بأنها: عبارة عن الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة في الوقت الذي يزداد فيه عدد الذين يبحثون عن عمل.

✍ أما (عاصم عرب) فقد عرفها بأنها: مجموعة الأشخاص أو العمال الذين لا يعملون مقابل أجر، ولكنهم يرغبون في الحصول على عمل في أقرب لحظة.

✍ أما (مجلة العمل العربية) فقد تناولت مفهوم البطالة وعرفته بأنه: بطالة جميع الأفراد– ذكورًا وإناثًا– الذين هم في سن العمل والذين يتصفون بالمواصفات التالية:

١ – لا يعملون ... أي لم يكونوا ممارسين أي عمل مقابل أجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة الإسناد.

٢ – مستعدون للعمل حاليًا ... أي راغبين في العمل بأجر، أو لحسابهم الخاص خلال فترة الإسناد.

٣ – يبحثون عن العمل، وذلك من خلال تسجيلهم في مكاتب الاستخدام العامة أو الخاصة أو تقديم طلب استخدام لأصحاب الأعمال ومراقبة مواقع العمل.

✍ كما تعنى البطالة: عدم القدرة على توظيف واستثمار الطاقات البشرية للإنتاج وإهدارها، مما يعرقل حركة التنمية وخطواتها، ويعطل حركة الدفع نحو مجتمع منتج، ومستقبل مشرق.

✍ ويرى (جيمس Jemes) أن البطالة: مشكلة الأفراد أو العاملين الذين يريدون عمل، ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليه.

ويتبلور مفهوم البطالة في عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه، وتمتعه بالخبرات والمؤهلات اللازمة لأدائه نتيجة زيادة جانب المعروض من القوى العاملة عن جانب الطلب، ومن ثم اختلال التوازن بين كلا الجانبين، مما يعد في حد ذاته مظهرًا لاختلال البناء الاقتصادي وانخفاض قدرته على استيعاب قوة العمل.

والبطالة في هذه الدراسة تعني بطالة جميع الأفراد ذكورًا وإناثًا الذين هم في سن العمل والحاصلين على مؤهل تعليمي عالي (جامعي) ولا يعملون بسبب عدم توافر الوظائف المناسبة لهم، وهم على أتم الاستعداد للعمل في أي من القطاعين الحكومي أو الخاص.

أنواع البطالة:

إن تصنيف البطالة إلى أنواع له أهمية كبيرة في مجال الدراسة، وذلك لأن التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية إذا قسمت إلى مجموعات أصغر وأكثر تجانسًا على أسس معينة ومحددة تصبح أكثر وضوحًا وسهولة في الاستخدام.

والدراسة الحالية تعرض لعدة أنواع من البطالة على النحو التالي:

١ – البطالة السافرة أو الظاهرة أو الصريحة: Unemployment

وحددها حامد عمار، بأنها البطالة الناشطة والتي تشير إلى حالة أولئك الذين لا يمارسون أي عمل، لكنهم في الوقت ذاته ساعون وباحثون بجد واهتمام عن فرص العمل.

كما يقصد بها وجود الشخص خارج قوة العمل، أي أنه لا يؤدي أي عمل يتكسب منه، رغم قدرته على العمل، ورغبته فيه وبحثه عنه، وذلك بسبب خارج عن إرادته.

٢ – البطالة الاحتكاكية: Frictional Unemployment

وهي البطالة الناتجة عن اتجاه بعض قطاعات النشاط الاقتصادي إلى النمو واتجاه بعضها إلى الركود، مما يؤدي إلى حدوث تحولات في الطلب على بعض المهن والأعمال نتيجة للتغير في مستوى الفن الإنتاجي، والبطالة الاحتكاكية تمثل نسبة صغيرة من قوة العمل تكون في حالة بطالة بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين من المدارس أو الجامعات إلى التوظيف أو فترة انتظار بين ترك وظيفة والالتحاق بأخرى، ومثل هذا النوع من البطالة لا ينتج عن قصور في توفير الوظائف والأعمال، وقد لا يمثل مشكلة، إلا أن بعض هؤلاء قد يسجل اسمه من بين الراغبين في وظيفة فيكون لذلك تأثيره على سوق العمل، وينطبق هذا أيضًا على مهاجري الريف الذين يتركون أنشطتهم الزراعية والخدمية وينتقلون إلى المدن الكبرى والمراكز الحضارية بغية التوصل إلى فرص عمل أكثر ملاءمة من وجهة نظرهم ولهذا انعكاسات على سوق العمل في المدينة.

كما يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق بين الوظائف الخالية والأشخاص العاطلين، فقد تكون الوظائف الخالية متوافرة في منطقة من المناطق، بينما الأشخاص العاطلون موجودون في منطقة أخرى، وعلاج البطالة الاحتكاكية يكون عن طريق إزالة الأسباب التي تنجم عنها تسهيل انتقال الأشخاص العاطلين من منطقة إلى أخرى أو تعليمهم وتدريبهم على الحرف والأعمال الأخرى التي يكثر فيها وجود وظائف خالية، والبطالة الاحتكاكية تنشأ عن التغيير الفني والتكنولوجي في أدوات الإنتاج أو التغيير عن المتوقع في الطلب على العمالة في الوقت الذي لا تتوافر فيه لدى العمال المهارات اللازمة، ومن ثم يوظفون في أعمال غير مناسبة أو أماكن غير ملائمة.

ويقصد بالبطالة الاحتكاكية الأشخاص الذين تركوا العمل في وظيفة ما وينتظرون التعيين في وظيفة أخرى من بين الوظائف المتوفرة.

٣ – البطالة الهيكلية: Structural Unemployment

وهي البطالة الناتجة عن التغيير الهيكلي في البيئة الصناعية أو الهيكل الصناعي نتيجة للتدهور، وتحول رأس المال إلى مواقع صناعية جديدة تتطلب مهارات وظيفية معينة لم توفرها الوظيفة السابقة.

كما تعني: عدم التكافؤ أو الانسجام بين الوظائف الشاغرة وبين الأشخاص العاطلين، والذين لا يتصفون بالمهارات المطلوبة.

وأوضح فؤاد مرسي البطالة الهيكلية بأنها: بطالة ناشئة عن التحول من صناعة حرفية إلى صناعية آلية، أو من الصناعة الآلية إلى الصناعة الأوتوماتيكية، ولذلك تسمى في بعض الكتب بالبطالة التكنولوجية، هي البطالة الراهنة، حيث تنشأ عن انهيار الصناعات التقليدية والتحول إلى الصناعة الحديثة القائمة على المعلومات، ومن هنا يقول الكتاب أن البشرية مهددة ببطالة يتوقع أن تبلغ ألف مليون نسمة عام ٢٠٠٠م (أي حوالى ثلث سكان النشيطين على ظهر الأرض).

كما تأتي البطالة الهيكلية نتيجة غيبة التكامل بين عناصر الإنتاج، ومن ثم يتعذر تشغيل العمل تشغيلاً كاملاً، ومن قبيل انعدام هذا التكامل، ندرة الأرض، أو رأس المال أو التخصص والمهارات اللازمة.

ويقصد بالبطالة الهيكلية في هذه الدراسة أنها البطالة الناتجة عن كون هيكلة الوظائف لا تتلاءم ولا تتوافق مع مخرجات التعليم العالي (الجامعي).

٤– البطالة الموسمية (الدورية): Cyclical Unemployment

عرف (واتشر Wachter) البطالة الدورية بأنها: البطالة التي تحدث نتيجة تسريح العاملين وقت الركود الاقتصادي والتي ما يلبث أصحابها أن يعودوا للعمل عند انتعاش الاقتصاد بعد فترة قصيرة من الزمن.

وتعني البطالة الموسمية: أن الفرد يعمل بعض الوقت أو بصورة موسمية فحين أنه لا يجد فرصة للعمل طول الوقت أو أن الفرد يقوم بنشاط إنتاجيته أقل مما تستطيعه مهارته الفعلية. وهي طاقات مهدرة غير مستغلة الاستغلال الأمثل.

ويقصد بالبطالة الدورية (الموسمية) في هذه الدراسة البطالة الناشئة عن الظروف الموسمية للاقتصاد لمواسم الدراسة (إجازة الصيف) والتي تنشأ فرصًا للتوظيف يعقبها حالة ركود وتسريح من العمل أي أنها تعنى توقف العاملين عن العمل في فترات أو مواسم معينة.

٥– البطالة المقنعة أو المستترة: Under Unemployment

وتعني بها وجود نسبة لا يستهان بها من الأيدي العاملة تؤدي أعمالاً لا تتفق مع مؤهلاتها وخبراتها.

والبطالة المقنعة يعرفها البعض بأنها: مشكلة يعاني منها العمال الذين يريدون الحصول على عمل مستديم، ولكنهم لا يجدون إلا عملاً لنصف الوقت أو عملاً مؤقتًا.

هذا وتعتبر مسز جان رونبسون Miss Jan Robinson، أول من استخدم لفظ البطالة المقنعة، ففي فترة الكساد العظيم الذي ساد أوربا وأمريكا خلال الثلاثينيات ألحقت مجموعة من القوى العاملة التي تعاني من البطالة الكاملة الناتجة عن انخفاض الطلب الفعال إلى العمل بالأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، وبالتالي الحصول على دخول منخفضة، ولهذا أطلقت (مسز جان روبنسون) على هذه الفئة من قوة العمل (البطالة المقنعة).

ويقصد بها في هذه الدراسة الفرق بين حجم العمل الذي يؤديه الأفراد المستخدمون وبين حجم العمل الذي يكونون عادة قادرين عليه، وراغبين في أدائه. أي أن هناك عمالة تزيد عن الحاجة الفعلية للوحدات الاقتصادية.

والبطالة المقنعة بذلك تعني تشغيل جانب من اليد العاملة بأقل كفاءة وطاقات إنتاجية أو جود أعداد من العاملين في أحد القطاعات الإنتاجية دون أن كون لهذا العدد من العمال ناتجاً صافيًا إضافيًا، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل بصورة كبيرة.

والبطالة المقنعة تتمثل في أداء الشخص لعمل لا يحمل مؤهلاته أو تخصيص مجموعة من الأفراد للقيام بعمل يمكن إنجازه بعدد أقل، وهي بطالة تنتج عن توظيف غير المؤهلين وتحميلهم على مواقع الإنتاج دون حاجة فعلية إليهم.

كما أنها تعني حالة العمالة الزائدة عن حاجة العمل، بمعنى أنه يمكن الاستغناء عن جزء من قوة العمل دون أن يتأثر حجم الإنتاج النهائي للوحدة الإنتاجية في المؤسسة أو الإدارة الحكومية.

٦– البطالة الاختيارية: Selective Unemployment

ويكون ذلك نتيجة لرفض العاملين العمل بالأجر السائد بالسوق، فيختار الفرد الفراغ بدلاً من العمل واكتساب أجر إضافي، وذلك لأنه قد حقق مستوى من الدخل– الذي رغم

تواضعه– يكفى لإشباع حاجاته وتطلعاته البسيطة المحدودة بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلاً على بذل المزيد من الجهد.

هذا النوع من البطالة يختفي في المجتمع المصري، وعرفه الأدب الاقتصادي حينما قصد به خيارات الفرد بين وقت العمل ووقت الفراغ عندما يحقق الفرد مستوى مرتفعًا من الدخل، وذلك حينما تعود العمالة المصرية من الخارج، فهؤلاء الأفراد قد تعودوا على الحصول على أجور مرتفعة أثناء عملهم بالخارج وعند عودتهم يفضلون البقاء بدون عمل.

ويقصد بها في هذه الدراسة عزوف الفرد عن العمل بأجر متواضع– عن اقتناع ورضا– مفضلاً البطالة على عمل يتقاضى منه أجراً يقل عما كان يتقاضاه من العمل السابق.

٧– البطالة الطامحة:

وتطلق البطالة الطامحة على أولئك الذين لا يعملون حاليًا، ولا يقبلون عملاً بمستوى الأجر السائد والمناظر لقدارتهم في سوق العمل، وإنما يطمحون في مناصب أو أجور أعلى آملين أن يتيح تحسين الأوضاع الاقتصادية فرصاً لتحقيق طموحاتهم الكامنة.

ويقصد بها في هذه الدراسة انتظار الأفراد لفرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم وطموحاتهم مهما طال وقت الانتظار.

٨– البطالة الفنية (التكنولوجية): Technology Unemployment

وتنتج عن إحلال الآلة مكان العامل، أو ما يمكن أن نسميه بالميكنة كما يحدث في المشاريع الزراعية التي تستخدم الآلات الحديثة بدلاً من الأيدي العاملة توفيرًا للزمن، ويطلق عليها كذلك البطالة التكنولوجية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم البطالة الزراعية.

ويقصد بها في الدراسة الحالية البطالة الناشئة نتيجة لإحلال الآلات والأجهزة التكنولوجية الحديثة في مواقع العمل محل الأيدي العاملة توفيراً للوقت والجهد مما يعمل على زيادة البطالة.

٩– بطالة مزمنة: Hard Core Unemployment

وهي أحد أشكال البطالة التي تنتشر بإحدى المناطق أو التي يتعرض لها العمال القادرون على العمل والراغبون فيه والذين يصبحون بصفة تدريجية غير صالحين للعمل لطول بطالتهم، وما تتركه من آثار على مهاراتهم وقدراتهم البدنية وروحهم المعنوية.

١٠– بطالة شخصية: Personal Unemployment

وترجع هذه البطالة إلى العامل ذاته، كنقص في مهاراته، أو عدم تدريبه أو سوء توافق شخصيته أو عجزه البدني، ويمكن تخفيض البطالة الشخصية بالتوجيه والتدريب المهني والعلاج الطبي والنفسي.

بعد عرض أنواع البطالة المختلفة نجد أن منها ما يوجد بصورة واضحة في مصر وبعضها الآخر لا يوجد على وجه الإطلاق، ومن أنواع البطالة التي يعاني الشباب منها في مصر البطالة السافرة أو الظاهرة أو الصريحة، وكذلك البطالة الموسمية (الدورية)، حيث إن الشباب يعمل في بعض المواسم ولا يوجد عمل بعد انتهاء هذه المواسم.

أما البطالة المقنعة أو المستترة فهي واضحة بصورة كبيرة لدى شباب مصر الذين يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، كما أن هناك بعض من الشباب يعملون في وظائف كعمالة زائدة عن حاجة العمل.

وكذلك البطالة الفنية أو (التكنولوجية) فقد ظهرت بوضوح في مجتمعنا حيث حلت الآلات والأجهزة التكنولوجية الحديثة مواقع العمل محل الأيدي العاملة مما زاد من بطالة الشباب.

أما البطالة الاحتكاكية والهيكلية فقد تعني منها مصر ولكن بصورة غير واضحة كأنواع البطالة السابقة الذكر.

وهناك من أنواع البطالة لا توجد في مصر– إلا نادرًا– كالبطالة الاختيارية– والبطالة الطامحة والبطالة المزمنة والبطالة الشخصية، حيث إن هذه الأنواع من البطالة قد تعاني منها مجتمعات غير مجتمعنا المصري.

وبعد العرض السابق لمفهوم البطالة وأهم أنواعها نتناول واقع مشكلة البطالة في مصر وعلاقاتها بمخرجات التعليم الجامعي.

ثانيًا: واقع مشكلة البطالة في مصر وعلاقاتها بمخرجات التعليم الجامعي

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على السواء وأنه لا يخلو مجتمع ما من البطالة، ولا يمكن تجنب البطالة في أي اقتصاد، إلا أن هناك نسبًا للبطالة لا يجب تجاوزها، وإذا تعدت النسب المسموح بها أصبحت مشكلة.

وقد أعلنت منظمة العمل الدولية، أن عدد العاطلين في الدول الصناعية بلغ ١٢٠ مليون في عام ١٩٩٣م، وهو أعلى معدل للبطالة منذ الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات. وتشير الاحصاءات إلى أن نسبة العاطلين إلى قوة العمل بألمانيا ٩% في عام ١٩٩٣م، وبلجيكا ٩.٧%، وفرنسا ١٢%، وأمريكا ٦.٤%.

وترجع أسباب البطالة في الدول المتقدمة إلى التطور التكنولوجي المتلاحق والسريع الذي يترتب عليه استخدام الوسائل الإنتاجية المكثفة لرأس المال، كما يرجع أيضًا إلى انكماش عرض اقتصاد الدول المتقدمة نتيجة لعدم قدرة النظام الاقتصادي على استثمار المدخرات، فتفيض المصادر ويرتفع معدل التراكم الرأسمالي وينكمش الطلب، وفي مثل هذه الحالات يمكن تشخيص الأسباب والوقوف عليها ومعالجتها بسهولة. أما على الصعيد العربي فقد تفاقمت مشكلة البطالة بسبب عوامل متعددة إلى جانب الآثار السلبية لاتفاقية الجات (GATT) على معدلات البطالة في الدول العربية نتيجة تدني معدل نمو الإنتاج العربي على مستوى العالم، حيث تصل نسبة الإنتاج الزراعي ١.٥% والصناعة ٠.٥% من الإنتاج العالمي، وبذلك تواجه البلاد العربية العديد من الصعاب التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة ومنها:

١- زيادة حجم السكان، ومن ثم حجم القوى العاملة.
٢- اتجاه بعض الدول العربية لتبني برامج الإصلاح الاقتصادي.
٣- اختلال التركيبة السكانية، وارتفاع نسبة الإعالة وتدني الإنتاجية.
٤- تيارات الهجرة العربية العائدة من الدول العربية والأوربية كانعكاس للوحدة الأوربية والأوضاع العربية.
٥- ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي عدد السكان من الدول العربية.
٦- تراجع فرص التنقل بين الدول العربية.

أما البطالة في مصر، فهي مشكلة أكثر تعقيدًا، فهي ليست مشكلة اقتصادية فحسب، وإنما مشكلة سياسية واجتماعية، لذا فهي ليست مسئولية جهاز محدد أو قطاع معين، بل هي مسئولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع، وسوف تتناول واقع مشكلة البطالة في مصر من حيث:

- البعد التاريخي للمشكلة.
- حجم المشكلة في مصر.
- علاقة التعليم بالتنمية وأثره على مشكلة البطالة.

ويتضح ذلك فيما يلي:

أ – البعد التاريخي لمشكلة البطالة

للتعرف على مشكلة البطالة في مصر، لابد من البحث في جذورها، واستقراء حجمها واتجاهاتها، فمنذ ثورة ١٩٥٢م تبنت الدولة خططًا طموحه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما قررت الثورة مجانية التعليم ومنحت لجماهير العريضة حقها الطبيعي في التعليم بعد أن كانت محرومة منه، وأصبحت مجانية التعليم أحد المداخل في صياغة الهيكل الاجتماعي في مصر وحق العمل أحد أسباب تحقيق العدالة الاجتماعية كما نص عليه الدستور.

وقد ساعد تطبيق نظام مجانية التعليم عام ١٩٦٢م، وصدور قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤م بشأن تعيين خريجي الجامعات، والتزام الدولة بذلك على زادة أعداد الخريجين، بينما فرص العمل الحقيقية في القطاعات المنتجة لم تتوسع بالقدر الذي تستوعب معه تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين، ومن ثم بدأ الخريجون يتدفقون إلى الوحدات الحكومية بصورة تفوق احتياجاتها الفعلية.

وفي فترة السبعينيات لم تظهر بوضوح مشكلة البطالة، فقد استمرت الدولة في التزامها بتشغيل الخريجين من جهة، وظهور بعض الاتجاهات الانتعاشية في الدول العربية بتصاعد الطلب على العمالة المصرية من جهة أخرى.

وفي نهاية الثمانينيات اتضحت بعض السلبيات التي أسفرت عنها الممارسة الفعلية لسياسة الانفتاح في مصر، فقد تم وضع ضوابط ومعايير تحكم المشروعات لجديدة التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، وذلك تجنبًا لتلك السلبيات، ونتيجة لذلك انكمشت فرص العمالة الإضافية، بينما استمرت الأجهزة التعليمية في تخريج المزيد من الخريجين، وبدأت مشكلة البطالة تظهر بوضوح نتيجة للأسباب الآتية:

- تضخم الجهاز الحكومي عبر السنوات الماضية بالعمالة المتوافرة لديه، مما أفقده القدرة على استيعاب أعداد جديدة.
- تدفقات المتلاحقة من أعداد الخريجين سنوياً وبمتوسط ٣٥٠ ألف خريج.
- انكماش الطلب على العمالة المصرية نتيجة تبني الدول النفطية برامج تقشف لتدهور أسعار البترول، والتالي استغنائها عن جزء كبير من العمالة المصرية لديها.

ومع بداية التسعينات وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت بدأت العودة الإجبارية للعمالة المصرية من الدولتين لتضيف أعباء متزايدة لحجم البطالة في مصر، كما أن الدولة تحت ثقل التزاماتها، وانخفاض الطلب على البترول الخام، وانخفاض الدخل من السياحة أصبحت غير قادرة على إتاحة فرص عمل جديدة، وبذلك تكون مشكلة البطالة في مصر مشكلة مزمنة ومركبة، مما يستلزم معه إلقاء الضوء على تقديراتها وتوزيعها.

ب – حجم مشكلة البطالة في مصر:

لعل من الأمور اللافتة للانتباه تضارب الآراء والاحصاءات حول حجم مشكلة البطالة في مصر، وقد يكون لذلك دلالته المختلفة فيما يتعلق بالآليات التي تطرح لحل تلك المشكلة. فمن المنطقي أنه إذا ما كانت هناك رغبة في حل مشكلة ما أن يبنى هذا الحل على تحديد دقيق للمشكلة متضمناً حجمها الحقيقي آخذاً في الاعتبار أنواع البطالة وأبعادها، ولكن الأمر لا يصدق على مشكلة البطالة، فتضارب الاحصاءات والآراء والتفسيرات يجعل منها مشكلة معقدة ويجعل الطرق المطروحة لحلها كل تساؤل كما أنها تفتقد إلى المصداقية.

ويعتبر معدل البطالة في مصر من بين أعلى المعدلات في العالم، ومما يزيد الأمر تعقيداً، أنه بالرغم من أن المشكلة تبدو ظاهرة ملموسة، إلا أن الاحصاءات الدقيقة عن نسبتها غير متوفرة، كما أنها متضاربة، وقد حظت قضية البطالة باهتمام بالغ، فقد تناولتها وسائل الإعلام المختلفة بالتحليل والدراسة، كما عقد مجلس الشعب عدة جلسات لمناقشة تلك القضية وأبعادها، ولم يلق أي استجواب قدرًا من الأهمية كما لقي استجواب البطالة كما تم

تشكيل لجنة برلمانية مشتركة من لجان القوى العاملة والشباب والصناعة والاقتصاد والتعليم والزراعة والاقتراحات والشكاوى لدراسة موضوع البطالة وتقديم تقرير لمجلس، وخصص المجلس جلستين للمناقشة انطلاقاً من أن قضية البطالة هي أخطر قضية تواجه المجتمع المصري بصرف النظر عن تضارب تقدير أعدادها.

وفيما يتعلق بالحجم الفعلي لأعداد العاطلين فإن معظم الاحصاءات المتاحة في مصر لا تحدد بشكل قاطع أعداد البطالة، وتتضارب احصاءاتها، فهناك من يؤكد على أن الحجم الفعلي يزيد عن ١٢ مليون عاطل وهو ما يعادل ٥٠% من إجمالي قوة العمل، في حين أكد عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن حجم البطالة مليون مواطن موزعين على كل المحافظات، وأنه قد يكون هناك نسبة خطأ في هذا الرقمي، لأن الدراسة أجرت على عينة وليس على مصر كلها، وبهذا تكون نسبة الزيادة أو النقصان ١٠% ، وفى إطار الحملة التي يقوم بها مجلس الوزراء للإسهام في مواجهة البطالة، المشكلة القومية الأولى في مصر– قدمت وزارة القوى العاملة دراسة إحصائية تتضمن نسبًا كاملة لبطالة إلى قوة العمل خلال العشر سنوات الأخيرة وتؤكد أن قوة العمل كانت تبلغ ١٥ مليوناً و٢٠٠ ألف في عام ١٩٩١م، وكانت نسبة البطالة بينها ٩%.

✍ارتفعت نسبة البطالة بينها إلى ١٠% في الأعوام الثلاثة التالية: ٩٢، ٩٣، ١٩٩٤م، ولكن مع تزايد قوة العمل من ١٥.٦ مليون، إلى ١٦ مليون.

✍ تزايد قوة العمل أكثر في عامي ٩٥، ١٩٩٦م إلى ١٦.٩ مليون ثم إلى ١٧.٤ مليون وعادت نسبة البطالة إلى الانخفاض إلى ٩% وهبطت أكثر إلى ٨% في عامي ٩٧ /١٩٩٨م ومع استمرار التزايد في قوة العمل، وصلت نسبة البطالة إلى أقصى انخفاض لها في عام ٩٩/ ٢٠٠٠م ، حيث لم تزد عن ٧.٩%.

✍ وأعلى نسب للبطالة كانت في خمس محافظات تشمل أسوان ١٩%، الوادي الجديد ١٦.٧%، البحر الأحمر ١٦%، البحيرة ١٣.١%، والدقهلية ١١.٩%.

وأقل نسب للبطالة كانت في خمس محافظات تشمل الأقصر ٢%، الجيزة ٣.٩%، والفيوم وبورسعيد، حيث كانت في كل منهما ٤.٤%، وبني سويف ٤.٨%.

وفي توزيعات نسب البطالة إلى قوة العمل عند الذكور والإناث والمحافظات بينت الدراسة الاحصائية ما يلي:

✍ أن الذكور كانت أعلى نسب للبطالة لهم في محافظة البحيرة ٧١.٨%، وفي الدقهلية ٦٨.٩%، والشرقية ٦٧.٣%، وفي القاهرة ٦١.٢%، والبحر الأحمر ٥٨%.

✍ وأقل نسبها كانت في محافظة الأقصر ٢%، وشمال سيناء ١.٩%، وبورسعيد ٣.٧%، ومطروح ٣.٩%، والوادي الجديد ٤.١%.

✍ وعند الإناث أعلي نسبة بطالة لهن إلي قوة عملهن في البحيرة ٩٥.٧% وفي الغربية ٧٣.٧% ، والشرقية ٥٩.٨% ، والقليوبية ٤١.٥%، والمنيا ٤١.٢%.

✍ وأقل نسبة لبطالتهن كانت في مطروح ٠.٨% ، والأقصر ١.٦% ، وشمال سيناء ٤.٣%، والوادي الجديد ٥.٤% ، والبحر الأحمر ٥.٧% .

وفي ترتيب البطالة للخريجين في التخصصات المختلفة في المؤهلات العليا جاءت أعلى النسب ٣٤.٧% في التجارة ، يليها ١٥.٣% في الآداب والآثار ، يليها ١٤.٥% لكل من الزراعة والحقوق ، يليها ١٠% في التخصصات الأخرى ، ثم ٧.٣% في الخدمة الاجتماعية ، وأقل نسبة بطالة ٣.٨% لخريجي الهندسة وانطلاقاً من أهمية تحديد الحجم الحقيقي للبطالة في مصر كنقطة بداية قبل تحديد آليات حلها ، فإننا سنتناول البيانات الرسمية حول البطالة في مصر لنرى مدى دقتها واقترابها من الحقيقة أو ابتعادها عنها . تشير البيانات الواردة في النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد المصرية (فبراير ٢٠٠١م) إلى أن معدل البطالة في مصر قد بلغ ٧.٤% من قوة العمل المصرية في عام ٩٩/ ٢٠٠٠م ، ولأن عدد

العاملين فعليًا قد بلغ وفقًا للبيانات الرسمية نحو ١٧.٤% مليون عامل، فإن ذلك يعني أن قوة العمل المصرية بما تضمنه من عاملين وعاطلين تبلغ وفقاً للبيانات الرسمية نحو ١٨.٨مليون نسمة.

وبذلك يمكن الوقوف من تلك الاحصاءات لحجم البطالة في مصر على السمات التالية:

١– أن البطالة في مصر بطالة متعلمين، كما أنها منتشرة بين مختلف التخصصات.

٢– أن البطالة منتشرة بين الريف والحضر، إلى جانب انتشارها بين الذكور والإناث، وإن كان انتشارها بين الإناث أكثر.

٣– أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات تظهر بصورة أكثر في خريجي الكليات النظرية مقارنة بالكليات العملية.

٤– أن أعلى نسبة للبطالة في الذكور تقع في محافظة البحيرة ٧١.٨%، وأقل نسبة تقع في محافظة الأقصر ٠.٢%.

٥– أن أعلى نسبة للبطالة في الإناث تقع في محافظة البحيرة ٩٥.٧% ، وأقل نسبة تقع في محافظة مطروح ٠.٨%.

جـ - علاقة التعليم بالتنمية وأثره على مشكلة البطالة:

يعتبر العنصر البشري من أثمن ما تمتلكه المجتمعات، لما له من أثر كبير على الإنتاج والكفاءة والإنتاجية، وبذلك لابد من استثماره وتوظيفه بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومصر غنية بمواردها البشرية، مما يستلزم معه رعايتها والاهتمام بتدريبها وتأهيلها في كافة المجالات لاستغلال ما تذخر به البلاد من ثروات طبيعية، وبذلك فإن جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد أساسًا على بناء الإنسان وخاصة الشباب، إذ تحتل فئة الشباب مساحة كبيرة في التركيب السكاني لمصر تقدر بحوالي نصف عدد السكان. إلا أنه لا يمكن القول أن هذا البعد الوحيد لإحداث التنمية، بل إن نوعيات السكان وخصائصهم وحجم كفاءة قوة العمل وخاصة الشباب يمثل بعدًا أكثر عمقًا وأهمية في عملية التنمية. وللتعليم الجامعي دور مهم في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع إلا أن هذا الدور يختلف باختلاف رؤى النظريات الاقتصادية لعلاقة التعليم بالتنمية، والتي تتضح فيما يلي:

١– نظرية رأس المال البشري: Human Capital Theory

تستند هذه النظرية إلى مسلمة أساسية مؤداها أن التعليم ضروري لتحسين المقدرة الإنتاجية للأفراد، وأنه يساعد على زيادتها بشكل كبير، وأن الشعب المتعلم هو شعب أكثر انتاجية وبالتالي فإنه كلما زاد استثمار بلد ما في التعليم، كان اقتحام هذا البلد لآفاق التنمية الاقتصادية أسهل وأيسر.

ومن هنا فإن وظيفة التعليم تتمثل في إمداد سوق العمل باحتياجاته الكمية والنوعية من القوى البشرية القادرة على الإنتاج، وبذلك يقاس نجاح التعليم الجامع بمدى قدرته على إمداد المؤسسات الاقتصادية بالعمالة المدربة والمؤهلة.

ووفق رؤية هذه النظرية أصبح من الممكن قياس العائد من التعليم الجامعي على أساس الدخل مثلاً، واتجه البعض الآخر إلى قياس التعليم على أساس العائد من الإنتاجية، وكيف أن الفرد تزداد إنتاجيته كلما ارتفع مستوى تعليمه.

٢– نظرية التبعية: Dependency Theory

تنظر هذه النظرية إلى العلاقة بين التنمية والتخلف داخل المجتمعات على أنها علاقة عكسية، فتخلف مجتمع ما ينظر إليه على أنه عملية مرتبطة بالتنمية في مجتمع

آخر، فالتبعية تعني حالة تاريخية تشكل هياكل اقتصاد العالم لصالح بعض الدول على حساب دول أخرى، وتؤدي هذه الحالة إلى احتمالات حدوث التنمية في الاقتصاد التابع، وتنقسم أفكار نظرية التبعية إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: البنائيون، والثانية: الماركسيون، وتنطلق المجموعتان من فكرة واحدة وهي أن: كلاً من التنمية والتخلف يعد بناءً جزيئًا في نظام واحد وهو النظام الرأسمالي العالمي . ويرى البعض أن السبب الرئيسي للتخلف في البلاد النامية هو الاستعمار الجديد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص على ازدياد تبعية البلدان النامية لها بمختلف صور التبعية التي كان آخرها نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وبذلك تضيف إلى صور تبعيتها صورة جديدة هي التبعية التكنولوجية.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فإن أنصار نظرية التبعية يرون أن التكوين الاقتصادي الاجتماعي المشوه الذي أوجدته دول المركز في دول العالم الثالث، قد انعكس بدوره على تكوين نظام تعليمي مشوه هو الآخر نشأ من تركيز دول المركز على أهداف وخصائص تعليمية معينة كان تحقيقها في مصلحته على حساب الوظائف التعليمية القومية، وعلى حساب اقتصاد مجموعة معينة من الدول على نمو وتوسع اقتصاد دول أخرى. وبذلك يتم نقل تكنولوجيا الإنتاج ومؤسسات وأيديولوجيا بلدان المركز إلى بلدان المحيط بشكل مستمر، وبذلك فإن إسهام التعليم في تحقيق الفائدة الاجتماعية للمواطنين وهم لا أساس له.

٣– نظرية التحديث: Modrenization Theory

تفترض نظرية التحديث أنه لكي يصبح المجتمع عصريًا أو حديثًا، فإن على أفراده أن يمتلكوا قيمًا ومعتقدات وسلوكًا عصريًا، وذلك من خلال عدة عوامل تؤثر في عمليات التنمية ومن بينها التعليم حتي يؤدي إلى إحداث تغيير في شخصية الأفراد، مما يترتب عليه زيادة في الإنتاج وكفاءة في العمل فإذا أرادت الدول النامية أن تحقق التنمية والتقدم الاقتصادي، فعليها أن تسلك نفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرتها للتنمية الشاملة دون الأخذ في الاعتبار طبيعة للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية التي مرت بها وتعيشها الدول المتقدمة، والتي تختلف بالطبع عن طبيعة هذه السياقات لدى الدول المتقدمة، والتي حدثت في مراحل تاريخية مختلفة.

فقد أحرزت بعض المجتمعات تقدمًا ملحوظًا من الناحية الاجتماعية والتكنولوجية عن المجتمعات الأخرى، وهذا مرجعه إلى العوامل التي تكمن في ثقافة المجتمعات والتي عملت على تحقيق الإنجاز وتكوين الشخصية الفردية.

وتقوم الجامعات باعتبارها أحد المؤسسات التعليمية مع غيرها من المؤسسات بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية في ضوء القيم والاتجاهات والمعتقدات الحديثة، وقد انتشرت هذه النظرية انتشارًا واسعًا، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها وصلت إلى حد اعتبار التحديث عملية ثورية تؤدي إلى الانتقال من التقليد إلى التحديث، ومتنوعة متعددة الأسباب، ونظامية وعالمية – تصيب كل المجتمعات، ومرحلية تتقدم من خلال مراحل متجانسة متسقة وغير رجعية، بل وتقدمية.

٤– نظرية الأنساق الاجتماعية: Social Systems Theory

تنقسم الأنساق الاجتماعية إلى أنساق مفتوحة تتفاعل بشكل مباشر مع البيئة المحيطة ، وأخرى مغلق لا تتفاعل مع البيئة المحيطة.

ويرى أنصار نظرية الأنساق الاجتماعية، أن الأنساق المفتوحة تؤدي دورًا واضحًا في تنمية المجتمع وحل مشكلاته.

فمن المستحيل تصور الجامعات على أنها أنساقًا مغلقة في العصر الحديث، نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها كأنساق اجتماعية تتفاعل مع طبيعة البيئة الخارجية أو المجتمع الأكبر الذي توجد فيه.

فالنسق المفتوح يبرز في دراسته للمؤسسات التعليمية العلاقة المتبادلة بين هذه المؤسسات وبين المجتمع الذي توجد فيه باعتباره البيئة الخارجية التي تشكل كل من المدخلات والمخرجات، وجميع عناصر العملية التعليمية والأكاديمية لهذه المؤسسات التعليمية.

وهكذا لا يمكن للجامعات أن تعيش وتستمر بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة المحيطة التي تحيط بها.

وبعد أن أوضحنا واقع البطالة في مصر وعلاقاتها بمخرجات التعليم، نتناول الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات.

ثالثًا: أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر

مما لا شك فيه أن التشخيص الدقيق لأي ظاهرة والوقوف على أسبابها والتعرف على مظاهرها، قد يسهم إلى حد كبير في التوصل إلى حلول إيجابية لها.

والبطالة مشكلة معقدة وخطيرة في المجتمع المصري، ومما يزيد من تعقدها ويضاعف من خطورتها الطبيعة الدائمة والمزمنة للمشكلة، وأيضًا تشعب أسبابها، لذا فمن الصعب إرجاعها إلى سبب واحد فقط.

فقد أوردت بعض الدراسات العديد من الأسباب التي تقف وراء مشكلة البطالة، فقد أرجعتها بعض الدراسات إلى أسباب تعليمية تتعلق بمجانية التعليم والتوسع فيه، في حين ترى أخرى أن العوامل السكانية وما تتصل بها من الزيادة السريعة في النمو وسوء توزيع السكان كانت وراء مشكلة البطالة، وتؤكد أخرى على أن سوء التخطيط التعليمي وغياب التنسيق بين التعليم واحتياجات المجتمع من الأسباب المهمة التي تقف وراء تفاقم المشكلة، وبذلك نجد أن مشكلة البطالة ترجع إلى العديد من الأسباب منها ما يتعلق بالسكان، ومنها ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، وأخرى بالنواحي الاجتماعية، وكذلك الجوانب التعليمية ومما يلفت النظر أن تلك الأسباب متداخلة ومتشابكة إلى حد كبير ويؤثر بعضها في البعض الآخر كما أنها قد تكون متزامنة، وقد يكون بعضها نتيجة لغير ذلك من الأسباب لذا قد يصعب وضع حدود فاصلة بين تلك الأسباب، إلا أنه من المؤكد أن لها دور كبير في تفاقم هذه المشكلة.

وسوف تتناول الدارسة الحالية الأسباب التي تقف وراء مشكلة البطالة في مصر كما يلي:

١ــ أسباب تتعلق بالسكان

تعتبر المسألة السكانية من العوامل التي قد تكون سببًا في ظهور مشكلة البطالة، فقد ترجع إلى غياب سياسة سكانية واضحة المعالم، أو سوء توزيع السكان، أو سوء تخطيط لمواجهة النمو السكاني السريع.

وفيما يلي بعض الجوانب التي تتصل بالمسألة السكانية، وتؤثر في مشكلة البطالة:

أــ ارتفاع معدلات النمو السكاني:

من الواضح أن اتجاهات نمو السكان في أي بلد ترتبط باتجاهات النمو في القوى العاملة، ومع اتباع الدولة لعديد من السياسات، انخفاض معدل الزيادة الطبيعية (٣%) في عام ٨٥ / ١٩٨٦م إلى (٢.٦%) في عام ١٩٩١م، حتى بلغ (٢.٢%) عام ١٩٩٦م، وقد

ارتفع العدد الإجمالي للسكان من نحو ٥٨ مليون نسمة في عام ٩١ / ١٩٩٢م إلى نحو ٦٥ مليون نسمة عام ٨٦ / ١٩٩٧م.

وبذلك نجد أن ارتفاع معدلات النمو يعني الزيادة في أعداد السكان في سن العمل، كما يعني زيادة المعروض من طالبي العمل زيادة سريعة ومطردة، وبذلك تعجز المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن توفير فرص عمل حقيقية قادرة على امتصاص هذه العمالة المتزايدة، وتكون النتيجة تفاقم مشكلة البطالة.

كما يتعلق الأمر أيضاً بالتركيب السكاني ونوعية السكان، إذ تشمل فئة الشباب نسبة كبيرة من التركيب السكاني لمصر، مما يؤدي إلى مزيد من التدفقات السنوية التي تدخل سوق العمل، وتتطلب توفير فرص عمل تتناسب مع التزايد المستمر في قوة العمل، وإلا سيؤدي الأمر إلى مزيد من العاطلين.

ب– سوء توزيع السكان:

تتعلق المشكلة السكانية ببعد آخر وهو سوء توزيع السكان ذلك أن المساحة المستغلة والتي يتركز فيها معظم السكان لا تتعدى ٤% من مساحة مصر الكلية والتي تتمثل في وادي النيل ودلتاه والمدن الحضرية. وبذلك ضاقت تلك المساحة بالسكان، ولم تعد تتسع لمزيد منهم في المستقبل، كما قلت فيها فرص العمل المتاحة مما يترتب عليه الخلل في توازن العلاقة بين الزيادة السكانية وزيادة الموارد، حيث تعجز الموارد عن ملاحقة الزيادة السكانية، مما أدى إلى تضخم الحجم الكلي لقوة العمل.

جـ - الهجرة الداخلية:

أدى وجود أعداد متزايدة من السكان في سن العمل والإنتاج، وقلة فرص العمل المتاحة إلى هجرة السكان من الريف إلى الحضر، فكلما كان الشخص أكثر تعليمًا، فإنه من المحتمل أن كون أكثر قدرة على البحث عن فرصة عمل مناسبة، وبذلك يكون السبب الرئيسي للهجرة من الريف إلى الحضر ذا طابع اقتصادي حيث يهاجر أبناء الريف خاصة المتعلمين في الجامعات إلى المدن سعيًا وراء الوظيفة والأجر المرتفع. فالمناطق الحضرية أكثر جاذبية، إلى جانب أن استراتيجيات التنمية اهتمت بالمراكز الحضرية، مما أدى إلى إيجاد نوع من الخلل الاقتصادي لصالح المناطق الحضرية، وأدى إلى الهجرة غير المخططة، ولما كانت الهجرة غير المخططة، فإن التغيرات في المعدلات المتعلقة بها كانت غير محسوبة وغير متوقعة، وقد أدى ذلك إلى صعوبة السيطرة على تلك المشكلة وزيادة الخلل الموجود أصلاً في سوق العمل، ووصلت المدن والمناطق الحضرية إلى درجة التشبع السكاني وتفشت فيها ظاهرة البطالة، وأصبحت المناطق الريفية بفعل بعض المتغيرات طاردة للسكان، مقلة في الإنتاج، مصدرة البطالة إلى الحضر.

وتشير الاحصاءات أن البطالة في الحضر مرتفعة تصل نسبتها ٥٠.٢٦% وتقع في المدن الحضرية الرئيسة خاصة القاهرة والإسكندرية، ونظراً لأنها مناطق جذب سكاني لقوة العمل المصرية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. أما البطالة في الريف فتصل نسبتها ٤٩.٧٤%، وإذا كان السبب الرئيسي في البطالة يرجع في المناطق الحضرية إلى الهجرة المستمرة إليها من الريف، وإلى الزيادة السكانية في تلك المناطق الحضرية، إلا أن البطالة في الريف المصري ترجع أساسًا إلى عدم وجود استثمارات توفر فرص العمل، إضافة إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة التي تؤدي إلى دخول أعداد كبيرة إلى قوة العمل سنويًا.

٢– أسباب اقتصادية:

تؤدي الأسباب الاقتصادية دورًا بارزًا في تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وتعدد الجوانب الاقتصادية لمشكلة البطالة فيما يلي:

أ– الركود الاقتصادي:

شهدت مصر في السنوات الأخيرة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتحول من اقتصاد الدولة إلى الاقتصاد الحر، وتشجيع القطاع الخاص، وخصخصة القطاع العام تدريجياً، وذلك وفقًا لقرارات صندوق النقد الدولي.

ويرى البعض أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة منذ أوائل التسعينيات قد حقق نجاحًا، ولكن رغم نجاحه ظلت مشكلة البطالة تؤرق المجتمع المصري، وتشير أصابع الاتهام إلى الاقتصاد المصري لعجزه عن توفير فرص عمل كافية لاستيعاب معدلات العمالة المتزايدة سنويًا. وترى إحدى الدراسات أنه ليس من قبيل المبالغة القول أن علاج مشكلة البطالة هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي، وتؤكد أن مشكلة البطالة ذات طابع هيكلي بنيوي، وأنه لا يكفي أن نشير إلى تخفيض معدل التضخم، أو تحسين مستوى العجز في الميزانية العامة أو ميزان المدفوعات ذلك كله بلا شك بعيد عن اهتمامات المواطن العادي الذي يسعى قبل كل شيء إلى الحصول على فرصة عمل تكفل له حياة كريمة.

كما يؤكد (جودة عبد الخالق) أن مشكلة البطالة هي نتاج برنامج الإصلاح الاقتصادي وينادي بمراجعة شاملة لمختلف السياسات الاقتصادية والمالية.

وقد ترتب على تطبيق برنامج الخصخصة وتصفية القطاع العام الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة بعد خصخصة شركاتها، وفتح أبواب المعاش المبكر، أن تزايدت أعداد العاطلين، وضاقت الفرص أمامهم في إيجاد فرص عمل جديدة، وذلك نظرًا لانحصار نشاط القطاع الخاص وتعثر خطاه بسبب القيود والاجراءات المالية والضريبية، وأيضًا ضعف التصدير وانخفاض القوة الشرائية للجماهير، وغيرها من مظاهر الركود الاقتصادي.

كما تداخلت عدة عوامل اقتصادية في تقييد قدرة الاقتصاد المصر، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي أمام الزيادة الواضحة في أعداد الخريجين، وعدم قدرته على توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتدفقة سنويًا إلى سوق العمل.

وتشير التطورات الاقتصادية الأخيرة إلى أن أداء الاقتصاد المصري قد تدهور في السنوات الأخيرة على نحو ملحوظ ، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض معدل الاستثمار، بالإضافة إلى انخفاض ايرادات البترول وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج، مما كان له انعكاساته السلبية في انخفاض فرص العمل المتاحة للخريجين الذين تتزايد أعدادهم في كل عام.

وبما أن نمط توزيع الاستثمار القومي على مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة يؤدي دورًا كبيرًا في التأثير على معدلات نمو هذه القطاعات، ومن ثم على قدرتها في استيعاب عمالة جديدة، فقد حظيت مجموعة القطاعات السلعية بما يزيد عن نصف إجمالي الاستثمار القومي بنسبة ٥٠.٨% في عام ٩١ / ١٩٩٢م، يليها مجموعة القطاعات الخدمية بنسبة ٢٣.٣%، أما مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية جاء نصيبها بما يقرب من ١٥.٨% من إجمالي الاستثمار القومي.

ويتبين من ذلك أن الزيادة المحققة فيما استوعبته القطاعات الاقتصادية من قوة عاملة لا تتواءم مع الزيادة الحادثة في توزيع الاستثمار القومي على القطاعات الاقتصادية.

وهكذا تنتج مشكلة البطالة من قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني، وما يترتب عليه من زيادة القوى العاملة إلى جانب ضعف المدخرات المحلية وعجزها عن توفير الاستثمارات لإيجاد فرص عمل، وبذلك نجد أن عطالة المتعلمين هي مؤشر لفساد الاختيارات الاقتصادية للدولة، ولتوقف النمو الاقتصادي الوطني وعجزه عن إتاحة فرص عمل جديدة تستوعب طاقات شبابنا.

وبذلك نجد أن مشكلة نقص فرص العمل ترجع إلى عاملين أساسيين:

- قصور الاستثمارات اللازمة لإيجاد العدد المطلوب من فرص العمل المتاحة.

✍ الزيادة السريعة في معدلات السكان، مما يؤدي إلى زيادة السكان في سن العمل، وانعكاس ذلك على زيادة المعروض من طالبي العمل زيادة مطردة وسريعة.

ب– سياسة الالتزام بالتوظيف الحكومي:

تعاني مصر من قصور سياسات العمالة وأجهزة تخطيط القوى العاملة وتعني سياسات العمالة النظم والإجراءات والتدابير المتكاملة التي يؤدي تطبيقها في النهاية إلى تشغيل طالبي العمل من القادرين عليه، والراغبين فيه والباحثين عنه، وفي هذا المجال توجد سياستان:

✍ سياسة الاستخدام الكامل: وتقوم على أساس توزيع طالبي العمل على الوحدات الانتاجية والخدمية، على أن تقوم هذه الوحدات بالاستفادة من قدرتها المتاحة والممكنة في توسيع طاقاتها وإمكاناتها، وبالتالي زيادة إنتاجيتها، وهو أمر غاية في الصعوبة ما لم يتوفر للوحدة الاستثمارات والتكنولوجيا.

✍ سياسة الاستخدام الأمثل: وتقوم على أساس تشغيل الأفراد من خلال فرصة عمل حقيقية في هيكل العمل والتنظيم، وقابلة للقياس الكمي، وينعكس أداؤها على زيادة الأداء الكلي وبالتالي زيادة إنتاجيتها.

وقد التزمت الحكومة في مصر منذ الستينيات بالسياسة الأولى في تعيين الخريجين انطلاقاً من أن العمل حق لكل مواطن، وأن الدولة مسئولة عن توفير فرص العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية لطالبي العمل من خريجي الجامعات. ويبدو أن هذه السياسة التي انتهجتها مصر في تعيين الخريجين والتي استمرت طوال عشرات السنين لم تكن تسير على أسس مدروسة، أو سياسة محددة مبنية على واقع اجتماعي، مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة المقنعة بما لها من انعكاسات أدت إلى تشبع المؤسسات المختلفة بالعاملين وعدم قدرتها على استقبال المزيد فكانت البطالة السافرة.

كما يرجع البعض السبب في مشكلة البطالة خاصة بين المتعلمين إلى مجانية التعليم، فقد كان الربط بين سياسة مجانية التعليم في كافة مراحله وسياسة الالتزام الحكومي بتعيين الخريجين سبباً في تضخم ظاهرة البطالة المقنعة.

ولكن قضية المجانية لها مبرراتها الإنسانية والاجتماعية، فالتعليم حق لكل مواطن تكفله له الدولة، والمسألة تكمن في غياب التنسيق والتخطيط بين التعليم وفرص العمل الحقيقية والاستثمارات المتاحة والتكامل والتنسيق بينها جميعًا.

ومما لا شك فيه أن الالتزام بتشغيل الخريجين، وضمان وظيفة لكل خريج كان لها آثارها السلبية المتعلقة بعدم توافق المعروض من القوى العاملة مع الاحتياجات الفعلية لقطاعات العمل المختلفة، وبعد أن كانت قرارات التوظيف تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة أصبحت تؤدي إلى تفاقمها. وبذلك أدى التزام الدولة بتعيين الخريجين في القطاع الحكومي دون حاجة حقيقية إليهم إلى اكتظاظ القطاع الحكومي بفائض العمالة، ووضع الخريج في عمل لا يتناسب مع مؤهلاته، وانخفاض الأجور الحكومية التي لا تتواكب مع التغيير الحادث في نفقات المعيشة، وهذا بدوره أدى إلى هروب الكفاءات والمهارات العالية المدربة من قطاع الحكومة للعمل بالقطاعي الخاص، أو للعمل بالخارج.

جـ - ارتباط الأجر بالمؤهل الدراسي:

تمثل الأجور والمرتبات وما يرتبط بها من علاوات ومكافأت المصدر الرئيسي لدخل الفرد، وذلك وفقًا للتشريعات المطبقة في هذا المجال، ويعتبر مستوى المؤهل التعليمي، والأقدمية في التعيين الأساس في تحديد راتب العامل المتعلم دون اعتبار لواجبات ومسئوليات الوظيفة التي يشغلها ومواهبه وقدراته، وذلك وفقًا لما تنص عليه القوانين الخاصة بنظام العاملين المدنيين بالدولة.

وبناء على ذلك يزيد مرتب الفرد الحاصل على مؤهل جامعي عن غيره من الحاصلين على مؤهل متوسط، مما يدفع بالغالبية العظمى من الطلاب إلى التحاق بالتعليم الجامعي،

والحصول على الشهادة الجامعية الأولى رغبة في الحصول على عائد اقتصادي مرتفع، كما يتمتع أصحاب الشهادات الجامعية بفرص الترقي إلى الوظائف العليا والمناصب القيادية، وبذلك يرتبط هيكل الأجور وفرص الترقي إلى الوظائف العليا بمستوى المؤهل الدراسي، وقد أدى ذلك إلى مزيد من الطلب على التعليم الجامعي وازدادت أعداد المقيدين به، وبالتالي أعداد الخريجين الباحثين عن فرص عمل مناسبة، مما يترتب عليه وجد فائض كبير من خريجي التعليم الجامعي في معظم التخصصات.

ومع حالة الركود الاقتصادي وقلة فرص العمل المتاحة، يقبل بعض الخريجين أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم، مما يؤدي إلى ازدياد البطالة لدى فئة أخرى من غير الجامعيين، وتقلص فرص العمل المتاحة لهم، وما يترتب عليه من زيادة حجم مشكلة البطالة في المستويات العالية.

وبذلك تمثل مشكلة البطالة هدرًا وفاقدًا في مصادر تمويل التعليم الجامعي سواء من حيث عمل خريجي الجامعات في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم، أو بسبب طول مدة انتظارهم للتعيين عن طريق القوى العاملة، مما يؤدي إلى نسيان ما تعلموه، وانخفاض مستوى أدائهم، وبذلك يختل التوازن مع متطلبات سوق العمل.

٣– أسباب تعليمية:

تشير أصابع الاتهام دائمًا إلى التعليم على أنه السبب الرئيسي في حدوث مشكلة البطالة، إلا أنه لا يمكن ألقاء العبء كله على التعليم وفي نفس الوقت لا يمكن إعفاؤه من المسئولية في تفاقم هذه المشكلة.

ويمكن ألقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالأسباب التعليمية فيما يلي:

أ– سياسة القبول بالجامعات:

توجد سياستان رئيسيتان للتعليم الجامعي، هما:

- سياسة التعليم كمطلب قومي أو اجتماعي لكل أفراد المجتمع.
- سياسة الربط بين التعليم والتنمية، بمعنى الربط بين فرص التعليم المتاحة والممكنة، وفرص العمل المتاحة والمتوقعة.

وقد أخذت مصر بالسياسة الأولى التي تجعل التعليم الجامعي حقًا لكل مواطن طالما هو قادر عليه، ويطلق على هذه السياسة "سياسة الباب المفتوح" إلا أن هذا التوجه وما ارتبط به من سياسات أسفر عن زيادة المعروض من قوة العمل نتيجة زيادة مخرجات أجهزة التعليم والتدريب التي تصل سنوياً إلى ٤٠٠ ألف فرد، وهذا يؤكد وجود صلة قوية بين سياسات التعليم وأسباب المشكلة.

وهناك العديد من الأسباب المجتمعية والتعليمية المؤثرة في سياسة القبول بالجامعات يمكن إيجازها فيما يلي:

١– زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
٢– التوسع في مراحل التعليم قبل الجامعي.
٣– سياسة الباب المفتوح .
٤– الافتقار إلى خطة لربط التعليم الجامعي بسوق العمل.
٥ – التدخل السياسي في سياسة القبول.
٦ – الافتقار إلى التوجيه المهني والتعليمي للطلاب.

وتقوم سياسة القبول بالجامعات على أساس توزيع الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة على الكليات المختلفة عن طريق مكتب التنسيق اعتمادًا على المجموع الكلي

للدرجات بصرف النظر عن قدرات الطلاب أو رغباتهم الحقيقية، ودون الالتفات إلى احتياجات المجتمع من القوى العاملة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ترتب على سياسة القبول الحالية العديد من السلبيات التي أثرت على مخرجات التعليم الجامعي كمًا وكيفًا، وما ترتب عليها من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية تمثلت فيما يلي:

١– ظهور جامعات الأعداد الكبيرة، وزيادة كثافة الطلاب بقاعات الدروس.

٢– التوسع في التعليم الجامعي بإنشاء الجامعة الإقليمية مع قصور الإمكانات المادية والبشرية.

٣– زيادة أعداد الكليات النظرية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب على الرغم من عدم الحاجة الحقيقية لخريجيها، مما أدى إلى زيادة أعداد العاطلين في تلك التخصصات.

٤– تزايد الأعباء على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، مما انعكس سلبًا على أدائهم في ضوء الكثافة الطلابية.

٥– عدم التوازن بين التوسع الكمي والكيفي، وانخفاض نوعية خريجي الجامعات.

ب – الخلل بين سياسة التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع:

تقوم أهداف الجامعة ووظائفها الأساسية على التعليم والبحث العلمي وإعداد القوى البشرية، وبذلك تعتبر الجامعات معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثورة البشرية، وبذلك يقاس نجاح التعليم الجامعي بمدى اسهامه في تزويد قطاعات المجتمع بحاجتها من القوى البشرية المعدة والمؤهلة، وقد ترتب على سياسة القبول بالتعليم الجامعي ازدياد أعداد الطلاب، ومن ثم أعداد الخريجين الباحثين عن العمل، مما أدى إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة عن احتياجات سوق العمل.

ومصر تعاني قصورًا في خطط تفصيلية متكاملة تربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل الحقيقية والممكنة، والاستثمارات والتكنولوجيا والبدائل المتاحة والممكنة في التوسع في فرص التعليم الحقيقية في ظل المستويات المؤثرة عليه. وقد انعكس هذا القصور في نظام تخطيط القوى العاملة على مشكلة توفير فرص العمل والتوسع فيها، كما يؤدي افتقاد المعلومات والبيانات إلى عدم تلاقي قدر من جانبي العرض والطلب، كما أنه قد يؤدي إلى إحجام الكثير من المؤسسات والوحدات الإنتاجية على إيجاد فرص عمل جديدة من خلال التوسعات أو الدخول في مجالات جديدة نتيجة اعتقادها أو عدم علمها بأنها التخصصات والمهارات المطلوبة غير موجودة في سوق العمل، كذلك افتقاد العلاقات الفعالة من أجهزة التعليم والوحدات الإنتاجية والخدمية، وسير أجهزة التعليم في طريق قد لا يتوافق ولا يتلاءم مع متطلبات العمل في الوحدات الاقتصادية.

ومن هنا يتبين أن صعوبة التخطيط لقوى البشرية ترجع إلى نقص البيانات والاحصاءات الحديثة والدقيقة، وقلة الخبراء المدربين على تقنيات تخطيط القوى البشرية والتخطيط التعليمي، وأيضاً تعدد الجهات المعنية بهذا الشأن كوزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة والتدريب، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وأيضاً مؤسسات التعليم الجامعي، وافتقاد النظرة الشاملة وتكامل الجهود لهذه الجهات جميعًا.

وبذلك نجد أن الخلل بين سياسة التعليم وسوق العمل من الأسباب التي تؤدي إلى بطالة المتعلمين، ولا يرجع ذلك إلى عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فحسب، بل على الاختلاف في سرعة النمو في كلا القطاعين، حيث ينمو قطاع التعليم بمعدلات تفوق معدلات نمو فرص العمل في قطاعات الاقتصاد.

كما نتج عن فتح باب التعليم الجامعي على مصراعيه أمام كل من يرغب فيه، واستقبال أعداد متزايدة دون النظر إلى الحاجة إليهم بعد تخرجهم، ودون مراعاة التكاليف الباهظة والإمكانات المادية اللازمة لمواجهة التوسع، وقد ترتب على ذلك تزايد أعداد الخريجين من الدراسات الأدبية والنظرية دون مراعاة الاحتياجات الفعلية للبيئة المحيطة، ولسوق العمل، إذ بلغ جملة خريجي الجامعات المصرية عام ٩٢ / ١٩٩٣م حوالى ٩٥٥٢٦ طالب وطالبة، تخرج منهم في الكليات النظرية حوالي ٧٢٠٧٩ فرداً بنسبة ٧٠% ومن الكليات العملية حوالي ٢٢٤٤٧ فرداً بنسبة ٢٥% أي نسبة الربع تقريبًا.

ولم يقف الأمر عند وجود فائض من الخريجين في التخصصات النظرية فحسب، بل تعداها إلى التخصصات العملية والفنية أيضًا، وقد يرجع ذلك إلى حد كبير إلى انعدام التوجيه المهني في الجامعات، وتوزيع الطلاب على التخصصات المختلفة دون اعتبار لقدراتهم واستعداداتهم، أو لاحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، كما أن إنشاء الجامعات الإقليمية والتوسع فيها كان من الممكن أن يكون محموداً من جميع جوانبه، ولكن ما حدث أن هذه الجامعات كانت صورة طبق الأصل من الجامعات الأم، بذلك تتلقى هذه الأعداد المتزايدة من الطلاب تعليمًا لا يتمشى مع متطلبات سوق العمل، واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجمل وزارة القوى العاملة لجوانب القصور في تخطيط القوى العاملة في تفضيل الدول العربية تشغيل العمالة الأسيوية لقلة تكلفتها، والاستغناء عن المصريين، كذلك عدول الدولة عن نظام الالتزام بتعيين الخريجين، والإرهاب وأثره على السياسة، وعزوف كثير من المستثمرين عن استثمار أموالهم في مصر، والركود الاقتصادي وأثره على وجود فرص عمل جديدة وعدم توفير المناخ الملائم للاستثمار في القطاع الخاص، وعدم وجود وفرة من المال في أيدى المواطنين، وما له من أثر على حركة البيع والشراء، الأمر الذي ينعكس على أصحاب الأعمال، وعلى توفير فرص عمل.

جـ - تدني مستوى الخريجين:

رغم المحاولات الجادة التي بذلت لتطوير التعليم الجامعي والارتقاء بمستواه، إلا أن هناك شعوراً عاماً بأن التعليم الجامعي يعاني في الوقت الحاضر أوجع قصور شتى من أبرزها تدني مستوى مخرجاته.

فالشكوى تكاد تكون عامة في الآونة الأخيرة من المؤسسات الإنتاجية والخدمية من ضعف مستوى الخريجين بصفة عامة، إذ لا يجتاز العديد منهم الاختبارات والمقابلات التي تعقدها بعض المؤسسات والشركات، فغالبًا ما يفتقد الشباب حاليًا الرغبة في التحدي وروح الإصرار، ويفضل معظمهم الوظيفة الحكومية ذات الأجر الدائم والمستقبل المضمون، ويحجمون عن الأعمال الحرة وإقامة المشروعات، ويرجع البعض السبب في ذلك إلى أنهم لم يكتسبوا القدرات الابتكارية والخلاقة وروح المبادأة والمغامرة المحسوبة والإقدام، أو تطبيق أفكار يكون المجتمع عامة أو البيئة المحلية خاصة في حاجة إليها.

فالتحول نحو العولمة أو عولمة الاقتصاد، وتشبع الأعمال التقليدية بالخريجين وعدم استقرار متطلبات سوق العمل سيؤدي إلى تزايد حجم البطالة.

ومما لا شك فيه أن تدني مستوى الخريجين يرجع إلى العديد من الأسباب المتداخلة والمتشابكة والتي يتمثل بعضها: في عجز الموارد والامكانات المتاحة عن مواجهة الأعداد الكبيرة من الطلاب، والذي ينعكس في نقص التمويل وقصوره وقلة أماكن الدراسة والمعامل، ونقص الأجهزة والتجهيزات وأيضًا قلة فرص التدريب العملي والميداني، ونقص الكتب والمراجع.

كما يرجع انخفاض المستوى النوعي لخريجين أيضًا إلى جمود مناهج الدراسة وعدم مواكبتها لمتغيرات عصر العولمة والمعلوماتية والتقدم العلمي والتكنولوجي، كما أنها بعيدة عن واقع المجتمع ومشكلاته، ولا تتناسب مع متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة.

حيث تعاني المناهج من غلبة الطابع النظري عليها، مما أدى إلى افتقاد العلاقة الفعالة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

ومن أسباب تدني مستوى خريجي التعليم الجامعي أيضاً العجز في أعداد أعضاء هيئة التدريس بصفة عامة وفي تخصصات معينة خاصة، وارتفاع نسبة عدد الطلاب إلى أعضاء الهيئة التدريسية، وما ترتب على ذلك من تدني أساليب التدريس، وتفشي الأمراض التربوية كالدروس الخصوصية، وأشكال الغش في الامتحانات. وللعلم من أخطر السلبيات المترتبة على ذلك عدم الاعتراف ببعض الشهادات التي تمنحها الجامعات المصرية، وفقدان مصداقية بعضها، وتدني مستوى الخريجين مقارنة بالمستويات العالمية.

٤ – الأسباب الاجتماعية:

تمثل اتجاهات الأفراد والقيم السائدة بينهم أسبابًا تضاف إلى ما سبقتها من أسباب، وتسهم في تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع المصري، وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

أ– زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم:

مع زيادة المد الاجتماعي وتكافؤ الفرص التعليمية، أصبح التعليم حقًا لكل مواطن قادر عليه تكفله الدولة وينص عليه الدستور، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بمختلف مراحله، حيث شهد التعليم الجامعي إقبالاً كبيرًا من قبل الجماهير بعد طول حرمان في عهود مضت، ولم يعد قاصرًا على فئة معينة وإنما أصبح متاحاً للجميع.

إذ أن الدول وتحت تأثير زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم قد انطلقت نحو تحقيق أمال الكثير من أفراد المجتمع في الحصول على التعليم الجامعي، فبدأت تتوسع في البرامج التي تقدم الدراسات النظرية على حساب برامج الدراسات العلمية والتطبيقية، باعتبار الأولى أكثر قدرة من الثانية على استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب نظراً لقلة كلفتها، وعدم حاجتها إلى ما تحتاج إليه الثانية من امكانات بشرية ومادية مرتفعة التكاليف الأمر الذي ترتب عليه خلل واضح أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجين.

ويرجع السبب في تزايد الطلب على التعليم الجامعي أنه يعتبر بمثابة المعبر إلى العمل المحدد والخلل الثابت والمكانة الاجتماعية المرموقة، وقد أدى ذلك إلى تزايد الضغط على الجامعات التي أصبحت تعاني من مشكلة الأعداد الكبيرة، ونقص الموارد، وتدني مستوى مخرجاتها.

وقد ترتب على مجانية التعليم الجامعي زيادة الإقبال على الجامعات خاصة مع تزايد السكان، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، مما يشكل عبئًا على الجامعات ويؤثر على كفاءتها، كما يتولد عنه أعداد هائلة من الخريجين بلا عمل، ولا يتواءم مستواهم العلمي وتخصصاتهم مع الاحتياجات الفعلية للتنمية الشاملة.

ب– الفوز بالوظيفة الحكومية:

إن الاستفادة الحقة من طاقات الشباب المتعلم تقتضي منه الوقوف على مفترق طريق ذو اتجاهين:

الطريق الأول: العمل الحكومي وهو طريق سهل أمن ولكنه يستلزم الانتظار عدة سنوات حتى يتم توزيعه عن طريق القوى العاملة.

الطريق الثاني: العمل في القطاع الخاص أو العمل الحر، وهو طريق شاق تحفه المخاطر، ولكنه يمنح الشباب التجربة والممارسة، كما يلبي طموحاتهم بالمثابرة والجهد.

وتتجه قطاعات كبيرة من الخريجين نحو الوظيفة الحكومية حتى لو أدى بهم ذلك الانتظار عدة سنوات بدون عمل حتى يتم توزيعهم عن طريق القوى العاملة في جهات قد لا يتناسب طبيعة العمل فيها مع تأهيلهم وتخصصاتهم، ولعل من الأسباب التي تدفع الشباب لتحمل المشاق وانتظار الوظيفة الحكومية ما يلي:

١- يحقق العمل الحكومي الأمان الكافي للفرد، حيث يتقاضى كافة مستحقاته كاملة في نهاية كل شهر بصرف النظر عن كمية ونوعية إنتاجيته.

٢- ضمان الاستقرار الوظيفي حيث تتم الترقيات والوصول إلى المناصب العليا بطريقة شبه آلية لمجرد وجود الفرد في الطابور الوظيفي.

٣- ضمان عدم التعرض للفصل أو الجزاء إلا في حالات نادرة.

٤- بذل أقل كم من المجهود خلال ساعات محددة للعمل، مع التمتع بأنواع متعددة من الإجازات مدفوعة الأجر، خلاف حالات الاستئذان والتزويغ.

٥- يمكن العمل في غير أوقات العمل الرسمية لزيادة الدخل ولمقابلة متطلبات المعيشة.

٦- ضمان معاشًا ثابتًا ومكافأة في نهاية الخدمة.

٧- قد يستثمر بعض أصحاب الضمائر الخربة وظائفهم لتحقيق الثروات غير المشروعة من ورائها.

ويعزف الشباب المصري عن العمل الحر والعمل في القطاعي الخاص، لأنه يحتاج إلى وقت حتى يؤتي ثماره، كما أنه يحتاج إلى مزيد من الجهد والكفاح. ولعل من أسباب عزوف الشباب في هذا المجال ما يلي:

١- لا يرجع عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص إلى تهاون أو تكاسل في بذل الجهد بل إلى قلة فرص العمل المتاحة في ذلك القطاع.

٢- لا يوفر القطاع الخاص الأمان الكافي، فالفرد قد يتعرض للجزاء الذي قد يصل إلى حد الاستغناء عنه.

٣- عدم دراية كثير من الشباب بالإجراءات الواجب اتباعها في تملك الأراضي أو الحصول على قروض، والجهات المتخصصة بذلك.

٤- خوف الشباب من المخاطرة والتعرض للفشل في العمل الحر.

٥- افتقار الشباب إلى الخبرات الفنية والإدارية لإقامة مشروعاتهم واستمرار نجاحهم نظرًا لعدم اهتمام مناهج وبرامج التعليم والتدريب بتنمية فكر العمل الحر لدى الشباب.

٦- اعتقاد كثير من الشباب أن العلم الحر والمشروعات الصغيرة سيشغله عن التفكير في تكوين أسرة، نظرًا لنقص الأمان الكافي.

<u>جـ - سيطرة بعض القيم الاجتماعية:</u>

ومما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين سيطرة بعض القيم الاجتماعية إلى تقلل من شأن العمل اليدوي وتعالى من شأن العمل المكتبي والإداري، مما يجعل كثير من الخريجين يعرضون عن الأعمال اليدوية وينتظرون لسنوات قد تطول انتظارًا للعمل الإداري أو المكتبي، كما نجد كثير من الآباء لا يرضون لأبنائهم بديلاً عن التعليم الثانوي العام، ثم الالتحاق بالجامعات والنتيجة آلاف من العاطلين المتعلمين.

كما أسهم أيضًا اتجاه بعض أصحاب الأعمال إلى تشغيل الصبية والأطفال دون الشباب في تفاقم مشكلة البطالة فعندما يلجأ أصحاب الأعمال إلى تشغيل صبية لضآلة أجورهم، وسهولة قادتهم، والتهرب من قوانين التأمينات الاجتماعية، فإن ذلك معناه تقلص فرص العمل أمام الشباب والاستغناء عنهم بأطفال لم يصلوا إلى سن العمل بعد.

كما أن اتجاه بعض الناس إلى شراء السلع المستوردة التي يمتلئ بها السوق وتكون في بعض الأحيان أقل سعراً من السلع المحلية، أدى إلى اندثار بعض الحرف والصناعات

التقليدية التي كانت موجودة في المجتمع المصري، والتي كانت تعمل بها أسر بأكملها وتورثها بين أجيالها، ذلك أن هذه الحرف بدأت تندثر بالتدريج بعد أن كانت تمتص نسبة من سوق العمل فأسهم اختفاؤها في رفع نسبة البطالة.

٥- أسباب إدارية:

تكمن الأسباب الإدارية وراء انتشار ظاهرة البطالة بين المتعلمين إلى عددًا من الأسباب، هي:

أ- افتقار التوازن والتنسيق بين سياستي التعليم والتدريب من جهة وسياسة تخطيط القوى العاملة من جهة أخرى. وتشير نتائج الدراسات في هذا الصدد أن ذلك يرجع أساسًا إلى نقص الاحصاءات الدقيقة عن حجم العمل في القطاعات المختلفة، ونقص التقديرات الواضحة السليمة عن الاحتياجات الفعلية والمستقبلية عن العمالة حسب التخصصات المختلفة، مما أدى إلى الإخلال وعدم التكيف بين مخرجات النظامين التعليمي والتدريبي وبين احتياجات سوق العمل.

ب- تراجع الدولة التدريجي عن سياسة تعيين الخريجين بالدولة منذ أوائل الثمانينيات خاصة بعد انخفاض معدلات النمو، واتجاه الدولة إلى التقشف في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وبعد حلول الكساد الذي يعم ارجاء العالم في الوقت الحاضر، كما اتجهت الدولة إلى التخلي التدريجي عن هذه السياسة بعد أن اكتظت وحدات الحكومة والقطاع العام بأعداد من الخريجين تفوق احتياجات سوق العمل الفعلية فيها، واضطرارها قبول تخصصات لا تتفق مع طبيعة العمل المؤدي فسادت البطالة المقنعة في العديد من القطاعات الحكومية.

جـ - وجود طاقات انتاجية عاطلة وغير مستغلة على وجه اقتصادي سليم، مما يشكل أحد الأسباب الرئيسية المسئولة عن تقليص حجم الطلب على القوى العاملة كمًا وكيفًا، وكما أنها تعتبر نوعاً من الاهدار لعنصر رأس المال.

وهكذا بعد عرض الأسباب التي أدت إلى حدوث مشكلة البطالة في مصر والتي تمثلت في أسباب سكانية، واقتصادية، وتعليمية، واجتماعية وما يتعلق بها من أبعاد تتعلق بكل سبب يعرض الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لأسباب البطالة متمثلة في عوامل تؤثر على جانبي العرض والطلب فالعوامل المؤثرة في جانب العرض، تتضح في: الزيادة السكانية، وانخفاض الطلب الخارجي على العمالة المصرية، وعودة الكثير من العاملين في الدول العربية، عدم ربط تخطيط القوى العاملة بتخطيط التعليم، ارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي أدى إلى انضمام فئات كانت تعمل أعمال حرة إلى طابور الباحثين عن عمل، والتشريعات المبالغ فيها والتي تحد من إمكانية معاقبة أو فصل العامل المهمل الأمر الذي يؤثر على حافز التنافس في مجال زيادة الإنتاج، مما يدفع صاحب العمل إلى التوقف عن توسيع نشاطه، ومن ثم إيجاد وظائف جديدة.

أما العوامل المؤثرة في جانب الطلب فتتمثل في: الاستثمار في المشروعات الكثيفة لرأس المال بدلاً من الكثيفة لعنصر العمل، واتجاه جانب كبير من الأموال المستثمرة إلى عمليات الاحلال والتجديد من جهة، وإعادة بناء البنية الأساسية من جهة أخرى وهي أعمال بطبيعتها قليلة الكثافة لعنصر العمل، بجانب اعتمادها على تكنولوجيا حديثة كثيفة لرأس المال، قلة الخامات المحلية نسبيًا أو محدودية السوق المحلية، والتأخر في توسيع أعمال التصدير بسبب الحاجة إلى مزيد من جودة الإنتاج أو لزيادة المنافسة أو لوجود إجراءات حماية جمركية على الأسواق الخارجية، كل هذا أدى إلى استمرار وجود طاقات عاطلة، ومن ثم انخفاض الطلب على العمالة.

وتتمثل أسباب البطالة فيما يلي:

١- الزيادة المستمرة في السكان وبمعدلات ما زالت عالية.

٢ــ طبيعة النظام الاقتصادي والتحول من النظام الاشتراكي الذي يجعل التوظف مسئولية الدولة، إلى النظام الحر الذي ينقل الجزء الأكبر من المسئولية للمجتمع.
٣ــ الحجم المتواضع للسوق الداخلية الذي ستوعب كميات من السلع تقل عن الكميات المنتجة.
٤ــ الزيادة في الاعتماد على العالم الخارجي في تنفيذ المشروعات دون أن يواكب ذلك زيادة مماثلة في الصادرات.
٥ــ عدم قدرة القطاع الخاص باستثماراته وأنشطته على استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل.
٦ــ انحسار العمالة المصرية في أسواق العمل العربية.

مما سبق يتضح لنا أن الأسباب الرئيسة وراء تفشي ظاهرة البطالة في مصر لا ترجع إلى سبب واحد فقط، ولكن إلى أسباب متعددة منها ما يتعلق بالسكان أو أسباب اقتصادية وتعليمية واجتماعية وإدارية مما يستوجب النظرة الشاملة للآثار المترتبة على مشكلة البطالة.

رابعًا: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات الخطيرة لما لها من انعكاسات على جوانب شتى من المجتمع، وإن أخطر أنواع البطالة تلك التي تحدث بين خريجي الجامعات، فهي تشكل خطراً اجتماعياً واضحاً له آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والتربوية، وهذه الآثار تمتد لتشمل الفرد والدولة ما لم تحل هذه المشكلة حلاً جذريًا ومن هذه الآثار ما يلي:

١ــ الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة:

هناك شبه إجماع عند استعراض موضوعات الآثار الاجتماعية للبطالة على أنها ليست مجرد مؤشر للاضطراب الاقتصادي، بل هي أكثر الأعراض خطورة للتفكك الاجتماعي فإذا كان المتعطل قد فقد أساليب الرزق ومكانته ووظيفته في المجتمع، فإنه أصبح منبوذاً لشعور من حوله بأنه عبء على المجتمع ولا فائدة منه، كما أنه فضلاً عن ذلك لا يستطيع الاندماج في المجتمع أو التكامل معه.

وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة تؤثر تأثيرًا مباشرًا على مدى تماسك أسرة المتعطل واستقرارها، واحتمال أكبر لانفصال الزوجين نتيجة لكثرة الخلافات الزوجية، والتورط في مشكلات الطلاق، وتشرد الأبناء والأحداث وإدمان المخدرات وظهور محاولات للانتحار.

كما أن البطالة قد تؤدي إلى زيادة الشعور بالإحباط الذي يؤدي إلى الشعور العدائي ضد المجتمع، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية، وتضاؤل قدرة العاطل على تحقيق التعاون مع المجتمع الذي يعيش فيه.

وعادة ما يكون عند الطلاب طموحات مختلفة ينتظرون تحقيقها بعد التخرج عندما يلتحقون بالعمل، فيفاجأ هؤلاء الطلاب أنهم بلا عمل يفي بمطالبهم ومطالب أسرهم، ولا يخفى على أحد الأخطار التي تترتب على وقت الفراغ الذي يعيشونه والذي يعتبر مفسدة لهذا القطاع المهم من الثروة البشرية للمجتمع، ويكفى أن نعطي مثالاً لما نقرأه أو نسمع عنه من مظاهر انحراف خريجي الجامعة العاطلين من انغماسهم في جامعات السوء وتعاطى المخدرات، وجرائم السرقة، إلى غير ذلك من الجرائم والانحرافات ومن الآثار الاجتماعية للبطالة أيضًا أن الفرد العاطل لا يشعر بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي يدفعه إلى أن يصبح ناقمًا على المجتمع، فاقدًا الانتماء له، ويكون عرضة لأى استدراج قد يصنع منه عنصرًا من عناصر الهدم، مع أن التعليم يعد الفرد للبناء لا للهدم، هذا إلى جانب عدم الشعور بالأمان،

واللامبالاة، وعدم تحمل المسئولية، ومن الممكن أن ينعكس ذلك على قيام الفرد بأعمال غير متوقعة.

وتزداد مشكلة فقدان الشعور بالانتماء وعدم الرضا خطورة عندما يجد الفرد نفسه أمام فئة من الأفراد يحصلون على أعمال هو أحق بها، فيزداد سخطه ويضعف انتماءه للمجتمع.

ولعل من أهم الآثار والنتائج الاجتماعية لمشكلة البطالة تأخير سن الزواج مما يؤثر على اشباع حاجة من الحاجات الأساسية، ولهذا آثاره الخطيرة على الفرد وعلى المجتمع، إلى جانب ارتفاع معدل الجريمة بين العاطلين.

وتكشف لنا بعض البحوث عن الآثار السلبية للبطالة على النحو التالي:

أن البطالة لها تأثير في انتشار الجرائم والانحرافات المختلفة، كما تؤدي إلى كثير من المشكلات المادية، وإلى انتشار الإحساس بعدم الانتماء للمجتمع.

كما تزداد فترة المسئولية المادية للأسرة تجاه الأبناء بسبب تعطلهم، فما هو متعارف عليه أن الوظيفة الاقتصادية للأسرة في مصر تجاه الأبناء كانت تنتهي بالزواج أو بالعمل في عمر يتراوح بين ٢٠ – ٢٥ عامًا، أما الآن فقد زاد عمر الأبناء الذين يعتمدون ماديًا على الأسرة إلى سن الثلاثين، مما يمثل خطورة على الفرد وعلى الأسرة على السواء.

كما أثبتت إحدى الدراسات أيضاً ظهور الانحرافات نظراً لارتفاع سن الزواج.

ويؤكد ذلك الزيادة الملحوظة في جرائم الشباب العاطلين، وأن الجريمة تنحصر في السرقة والجنس وهؤلاء غير محترفين لا يلجأون إلى العنف عند ارتكاب الجريمة، ونضيف أنه ما دامت هناك بطالة وعدم وجود فرص عمل ووسائل لشغل الفراغ، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي الانحراف، خاصة في مجال المخدرات وانعكاس ذلك في سلوكيات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة قد تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن عمل فيتركون أسرهم – ولهذا انعكاساته الخطيرة على تلك الأسر – ويذهبون للعمل في بلاد ينظر الكثير من أفرادها إليهم على اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، ولهذا انعكاساته النفسية أيضاً بالإضافة إلى ما يتعرض له هؤلاء من تهديد بالاستغناء عنهم بسبب أو بدون سبب.

كما أن انتشار البطالة وعدم وجود فرص العمل ومعاناة الشباب اقتصاديًا والانتظار الطويل لحصول على عمل جعلت الشباب أكثر توجسًا من المستقبل، وأكثر شعورًا بالتهديد لعلاقاتهم مع الآخرين.

كما أن من الآثار الاجتماعية المترتبة على بطالة الشباب من الجنسين زيادة المشاجرات والخلافات مع أفراد الأسرة، واستمرار مسئولية الأهل تجاه الشباب الذي يعاني من البطالة من الناحية المادية والاجتماعية مما يسبب إرهاقًا شديدًا لأسرة.

ومن هنا يتضح أن حالة البطالة التي يعاني منها الشباب تجعلهم غير قادرين على تحقيق الألفة الاجتماعية مع شخص آخر، وغير قادرين على القيام بعمل منتج مما يؤدي إلى نقص في العلاقات الاجتماعية وبالتالي الشعور بالعزلة وانعدام معنى الحياة.

٢ – الآثار الاقتصادية لمشكلة البطالة:

ومن الناحية الاقتصادية، فإن للمشكلة آثارها فالفرد العاطل بعد تكملة دراسته وعدم وجود عمل يتناسب مع دراسته، ومع المؤهل الذي استغرق وقتًا طويلاً حتى ناله، يكون في حالتين: إما أن يبقى في حالة بطالة، إما أن يقبل العمل في أي مجال، وكلا الأمرين خسارة تؤدي إلى عدم استفادة المجتمع والفرد مما حدث من تعليم وإعداد، وفي كلا الحالتين هناك فاقد لأن ما يصرف على الفرد لم يكن له عائد مباشر على الفرد والمجتمع.

وتؤدي البطالة أيضًا إلى قصور مهارات الخريج الذي أعد فعلاً لمزاولة عمل ما، فالمهارات تقل شيئاً فشيئاً نتيجة لعدم الاستعمال. وتؤدي البطالة إلى مزيد من البطالة وذلك للركود الاقتصادي المصاحب لها.

وفي ظل البطالة يقبل بعض الخريجين الجامعيين العمل في بعض الحرف التي لا تتطلب مستويات تعليمية عالية، وهذه تسبب ازدياد البطالة لدى فئة غير المتعلمين إذ يعمل على تقلص حجم فرص العمل المطروحة في سوق العمل للعمالة ذات المستويات التعليمية الأقل مما يزيد حجم البطالة في صورها ومستوياتها المختلفة، ومع استمرار الوضع تكون هناك خطورة في أن الفرد يهدر فترة طويلة من عمره في البحث عن عمل، وفي هذه الفترة يطول الانتظار لأكثر من ست سنوات حتى يتمكن من الحصول على عمل حكومي– غالباً غير ملائم– وقد تزداد هذه المدة إذا ما استمرت الاستثمارات على معدلها الحالي. وهذه السنوات من المفروض أنها سنوات إنتاج، ومن أهم الفترات حيوية في حياة الإنسان، ومع هذا تضيع في البحث عن عمل وانتظاره.

وانتظار الخريجين مدة طويلة حتى يحصلوا على عمل وانقضاء هذه المدة الطويلة بين التخريج وبين استلام العمل بلا شك يؤثر على قدرة الخريجين على الاحتفاظ بالخبرات التي مروا بها، مما يؤثر على مستوى أدائهم بسبب عدم الممارسة لأنه لم يمارس الفرد شيئاً فإن مصيره إلى النسيان، وفي هذا إهدار لأهم مصادر الثروة البشرية وضعف معدل العائد من التعليم الجامعي.

كما أن كثير من خريجي الجامعي الذين يعينون عن طريق لجنة القوى العاملة في مجال تخصصهم ولكن فوق طاقة العمل، يزيد من معدل البطالة المقنعة، وهذا أكبر خطر يهدد الاقتصاد القومي. إذ أن هؤلاء يتقاضون مرتبًا بلا عائد يقدمونه مقابل مرتباتهم.

كما إن البطالة تمثل جزءاً غير مشتغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي فإنها يمكن أن تترجم إلى منتجات مهدرة يخسرها المجتمع وعنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى في صفته الإنسانية، فالآلات لا يضيرها أن تترك عاطلة، ولكن الفرد يشعر بالإحباط إذا لم يجد دوراً له في عملية الإنتاج.

وتؤدي مشكلة البطالة إلى زيادة نسبة الفاقد في مصادر تمويل الجامعات لأن نسبة كبيرة من الخريجين يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم وقد لا تحتاج إلى هذا المستوى العالي من الإعداد، وذلك بسبب طول مدة الانتظار للتعيين عن طريق القوى العاملة، فتصبح تكلفة هذه الأعداد الكبيرة هدر لمصادر التمويل، وهذا يستلزم توجيه مصادر التمويل إلى الكليات التي تخرج قوى عاملة مطلوبة لخطط التنمية.

٣– الآثار السياسية لمشكلة البطالة:

للبطالة بعض الآثار والنتائج السياسية، حيث إن هناك علاقة بين نسبة البطالة والاضطرابات السياسية في كثير من البلدان فالمتعطلون من أكثر فئات الشعب إثارة للشغب والفوضى والاضرابات والمصادمات السياسية إلى جانب أن البطالة تؤدي إلى السخط الشعبي العام.

كما أن التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تنجم عن حالة اليأس والضياع التي يعيشها الشباب خاصة المتعلم متعددة، ففئة الشباب تشمل أكبر العناصر ثورية بحكم تكوينها، وفي بعض الأحيان حينما تنتشر البطالة يكون الطلاب أنفسهم طليعة القائمين بحركات الاحتجاج.

ومن هنا فإن مشكلة البطالة قد تصبح تهديدًا للاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، ولهذا أثاره أيضاً على التنمية التي ينشدها أي مجتمع.

وعن الآثار السلبية لمشكلة البطالة على الشباب بصفة خاصة تشير إحدى الدراسات إلى أن البطالة هي إحدى المشكلات الهامة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسي، وذلك

لأن عدم توفر فرص العمل، وتأخر إشباع الحاجات الأساسية للشباب يجعله رافضًا للمجتمع ومنسحباً منه، ويصبح رصيداً في بعض الأحيان لأية جماعة أيديولوجية هروبية قد تقدم للشباب البديل، ومن ثم تستقطبه كلية وتعيد توجيهه في حركة مضادة للمجتمع.

٤ – الآثار النفسية لمشكلة البطالة:

إن حالة البطالة التي يعاني منها الشباب من أهم المصادر التي تسبب الضغوط لهم، إذ تصيب الشاب حالة قلق شديدة، ولا سيما بعد تخرجه، وفي كثير من الأحيان تستمر حالة القلق نتيجة لخوف الشاب العاطل من أن تتعطل مسيرة حياته حيث يفقد القدرة على التخطيط الواقعي لحياته المستقبلية.

فمعظم الشباب المتعلم، فاقد الثقة في المستقبل، خائف منه وليس مقبلاً عليه، فتتملكه التشاؤمية حيث تتضاءل أماله وطموحاته وتطلعاته، ومع فقدان الثقة في المستقبل يفقد الإنسان تماسكه المعنوي ويكون بذلك قد ترك نفسه للتدهور، وأصبح عرضه للانهيار العقلي والجسمي، فالخاصية المميزة للإنسان أنه يستطيع أن يحيا بواسطة تطلعه للمستقبل.

والبطالة كأزمة يعاني منها الشباب لو نظرنا إليها يمكن أن نتصور أن عدم توفر فرصة عمل للشباب يؤدي إلى أن تصبح حياته فارغة لا معنى لها الأمر الذي يترتب عليه مزيد من الفراغ الوجودي، وفقدان المعنى لديه مما يجعله يفكر في أحواله الحياتية سواء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بشكل مبالغ فيه، مما قد ينتهى به إلى القلق والاكتئاب، ومزيد من الأمراض النفسية.

ويرى الشباب أنهم بعد أن أمضوا سنوات عديدة من عمرهم في التعليم تكون حالة البطالة أو العمل المؤقت هي نهاية هذا التعليم، فإن ذلك – بلا شك – يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا وإلى مزيد من الحزن والضيق والتوتر على الوضع الاجتماعي الذي وصلوا إليه في ظل مجتمع مازال ينظر إلى المهن الحرفية على أنها أقل مستوى اجتماعي، مما يؤدي إلى مزيد من الشعور بالقلق والاكتئاب.

وهكذا يبدو أن غياب العمل يعني غياب القيمة الذاتية والاجتماعية للفرد.

وهناك العديد من الدراسات بينت الآثار النفسية لمشكلة البطالة كانت على النحو التالي:

١ – أن المرور بخبرة البطالة لدى الشباب خريجي الجامعات تؤدي إلى الهبوط في معدل الثقة بالنفس وشعور بحالة من الاكتئاب، وأن هناك علاقة ارتباطية بين البطالة والصحة النفسية حيث إنها تتضمن نقص في الثقة بالنفس، وتدهور تقدير الذاتي، والضغط النفسي، والشعور بالوحدة، وفقد التحكم، والاستسلام الدائم، ومع زيادة مدة البطالة طولاً تزداد وتعمق مظاهر سوء الصحة النفسية بوجه عام، وكذلك تؤدي البطالة إلى تقلبات في العواطف وتضاءل قيمة الشخص في نظر نفسه خلال فترة البحث عن وظيفة أو عمل.

٢ – أن الطلاب العاطلين يشعرون بالاغتراب والوحدة وتبلد الشعور وفقدان الأمل بالمقارنة إلى الطلاب العاملين. وكذلك شعور الطلاب العاطلين بالفراغ النفسي والسلوك الجريء الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم وتتدهور علاقاتهم الشخصية مع الآخرين.

٣ – أن البطالة لها علاقة ارتباطية مع الشقاء النفسي لمجموعة من الخريجين الذين ظلوا عاطلين لمدة عامين. فهم يشعرون بالتعاسة النفسية.

٤ – أن صعوبات تعيين خريجي المدارس العالية بسوق العمل لها تأثير سلبي على الطموحات الوظيفية حيث اثبتت الدراسة أن الطلاب الذين مروا بخبرة البطالة منذ المرة الأولى قد نقص معدل طموحهم الوظيفي بمقدار ٤ نقاط.

٥ــ أن هناك علاقة بين البطالة والحالات النفسية للعاطلين، ومن الأضرار النفسية المترتبة على البطالة اليأس– القلق– انخفاض احترام الذات واللامبالاة، والخمول والغضب وانخفاض الثقة بالنفس.

ومن ثم فالشاب المتعلم الذي لا يجد فرصة عمل بعد تخرجه قد يقلل من احترامه لنفسه، ويقلل من شأنها وينخفض تقديره لذاته، وفي النهاية إحساسه بالعجز وفقدان الأمل وعدم القدرة على مواجهة حالة البطالة التي يعاني منها طالما أن مواجهتها محكوم عليها بالفشل.

ولا شك أن حالة البطالة التي قد يعاني منها الشباب تؤدي إلى التوتر الذي يعتبر هو بداية فقدان الفرد لتوازنه النفسي والفسيولوجي الذي يؤدي به إلى إعادة التوازن أو فقدان هذا التوازن، ولذا فهي بمثابة البؤرة التي تؤدي إلى الاضطرابات النفسية والسيكوسوماتية فالتوتر يؤدي إلى خلل في التكامل الفسيولوجي والنفسي والاجتماعي تظهر آثاره – إذا لم يستطيع الفرد حل الموقف حلاً مناسبًا – في اضطراب مميز في بعد من أبعاد شخصية الفرد.

كما أن هناك تأثيرًا سيكولوجيًا سلبيًا للبطالة على الشباب من الجنسين وهذا التأثير يتمثل في القلق، والاكتئاب، والإحساس بعدم القيمة والإحباط المستمر، والاغتراب، والتوتر، والشعور بخيبة الأمل.

٥ــ الآثار التربوية لمشكلة البطالة:

إن الحرمان من دخل ثابت لأزمة بطالة، أو تدني مستوى العمل للقيام بأعمال مؤقتة سيؤثر بالضرورة في انخفاض المستويات التعليمية لأفراد أسرة المتعطل أو انعدامها، ودفع صغارها للاشتغال بأعمال حرفية لا تتناسب مع أعمارهم وتحرمهم من فرص التعليم، إما بعدم الالتحاق بمرحلة الإلزام أو بالتسرب الدراسي، وكذلك احتمال تورطهم في الانحراف والجريمة أمر قائم خاصة لو صاحب ذلك الإقامة في بيئة متخلفة اقتصاديًا واجتماعيًا، فيشيع الاختلاط برفقاء السوء، وتزداد فرص الاحتكاك بالمنحرفين، وأيضًا فرص تعلم أنماط من سلوكيات الجرائم المستحدثة التي ظهرت وطأتها على كاهل المجتمع المصري.

وكذلك انتشار جرائم تعاطي المخدرات، والإدمان، هذا فضلاً عن جرائم سرقة السيارات والاعتداء على الأنفس والاغتصاب الجماعي ومن الملاحظ أيضًا أن كثيرًا ما توزع لجنة القوى العاملة الخريجين إلى أعمال ووظائف لا ترتبط بدراستهم الجامعية، والأكثر من ذلك يوزع البعض منهم إلى أعمال تحتاج إلى مؤهل أقل، وفي كلتا الحالتين تزيد نسبة الفاقد في التعليم الجامعي.

ومن الجدير بالذكر أن الفرد الذي يمكث فترة طويلة بدون عمل، أو يقوم بعمل لا يتلاءم معه، أو عمل يمكن أن يقوم به غيره– ممن لم يتعلم مثله– يفقد ثقته بالتعليم، ويؤدي ذلك إلى اهتزاز قيمة التعليم في المجتمع، وعندما يكتشف الفرد أن طموحاته قد تحولت إلى سراب خادع فانخفضت إلى أدنى حد، وأن تعليمه ليس له صلة بما يرتجى من وظائف، وأن عليه أن يبدأ بتعلم شيء مفيد يساعده على الكسب، فإن ثقته بالتعليم تهتز، ويشير (عبد الفتاح تركي) إلى ذلك حيث يقول: "تؤدي البطالة إلى اهتزاز قيمة التعليم في أعين الناس حينما يكتشف الآباء والأمهات أن حصاد سنوات طويلة من الصبر والتضحية والكفاح والحرمان من أجل تعليم الأولاد لا يساوى شيئاً".

وتشير إحدى الدراسات أن وجود هذه الأعداد الكبيرة من الأفراد الذين نالوا حظاً من التعليم بينما هم لا يجدوهن عملاً، وإذا عملوا في غير تخصصاتهم واهتماماتهم ينعكس انعكاسًا مباشرًا على الحافز نحو التعليم ونحو العمل الجاد داخل معاهد التعليم المختلفة.

كما أن عدم توفر فرص عمل كافية للخريجين على مدى سنوات متتالية أدى إلى تراكم أعداد الخريجين، وبالتالي ازدياد نسبة البطالة، فأصبح التعليم يشكل أحد المحاور الأساسية في الاختلالات السائدة في سوق العمل وتتمثل تلك الاختلالات في التالي:

أ- تزايد حجم البطالة الصريحة.

ب- نقص نوعيات من المتعلمين من ذوي المهارات المتعددة.

جـ - اختلال هرم العمالة.

ويذكر (كسلرو وآخرون Kessler) أن تأثير البطالة على الشباب والرجال يحدث من خلال آليتين، هما:

الأولى: أن البطالة تؤدي إلى تدهور الوضع المادي للفرد والذي يؤثر بدوره على الصحة النفسية والجسمية.

الثانية: أن البطالة بحد ذاتها تمثل حدثاً ضاغطاً بالإضافة إلى أنها تجعل الفرد أكثر تأثيراً بأحداث الحياة الضاغطة الأخرى.

مما سبق يتضح لنا أن هناك آثارًا مدمرة لظاهرة البطالة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وتربوية فضلاً عن أنها تفتح المجال لانتشار تعاطي (المخدرات) التي تدمر القدرات العقلية والجمالية للشباب، إلى جانب انتشار وسائل الترفيه السلبية من مقاهي وغيرها.

وهذا ما يدعونا إلى القول بأن البطالة في مصر هي بطالة المتعلمين أو المؤهلين التي تعتبر من أقصى ما تواجهه أي أمة وخاصة البلدان النامية – لما لها من انعكاسات وآثار سلبية على الوطن والمواطن، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وهذا ما نلمسه بالنسبة لمصر في انتشار الجرائم والانحراف وقضايا الاغتصاب والتطرف الديني والسياسي والإرهاب والعنف وغيرها.

لذا فإنه من الضروري وضع آليات مقترحة لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة والحد منها وهو ما سوف نوضحه فيما يلي:

خامسًا: الآليات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة

إذا كانت مشكلة البطالة في مصر تعتبر أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الاستعداد لمواجهتها والسياسات والوسائل والسبل والآليات اللازمة لهذه المواجهة يجب أن تكون على قدر كبير من الدقة والفاعلية المناسبة لخطورة هذه المشكلة.

وهناك حلول مطروحة لمواجهة أزمة البطالة التي تزداد وتجر في أذيالها كثيرًا من الخسائر والضياع والآلام بالنسبة للفرد المتعطل الذى يفقد الأمن الاقتصادي والاطمئنان على يومه وغده بالإضافة إلى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية هذا بالنسبة للفرد.

أما بالنسبة للاقتصاد القومي للدولة الذي يتحمل خسائر كثيرة ومتعددة لعل أهمها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، وتحمل ميزانية الدولة بأعباء إضافية، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة، وانعدام الأمن الاقتصادي، والشعور بافتقاد هذا الأمن لمن يعملون لبعض الوقت أو في أعمال مؤقتة، وما يوافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية التي كثيرا ما تدفع العمال إلى الاضراب والاعتصام الذي قد يشل حركة الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة، وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل مؤثر سلبًا في مستويات الإنتاج والدخل.

وخطورة مشكلة البطالة لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة في مختلف دول العالم فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل حيث أكدت الدراسات التي قامت بها بعض مراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية كآبة الوضع المنظور في الأجلين القريب والمتوسط إذا ما استمرت الأوضاع الدولية والسياسات

الاقتصادية المحلية كما هي في المستقبل وبالنظرة التحليلية الموجزة لظاهرة البطالة وكيفية مواجهتها مع رياح الحركات الاقتصادية والتجارية الدولية العاتية، ومع مكونات العصر المعرفي بآفاقه اللامتناهية، نجد أن التصدي لجذور هذه الظاهرة التي انتشرت مع عصر الكوكبة، ويبدأ بالأسرة كنواه أولى في بناء الإنسان، وغرس وتفعيل القيم الروحية النبيلة، وخاصة قيمة العمل في نفوس الأبناء وعدم التواكل، ووضع اللبنة الأولى لاستثمار الشباب لوقت فراغه، ثم تأتي مرحلة التكوين المعرفي والعمل للقضاء على البطالة من خلال مراحل التعليم المختلفة، والتي تتطلب فلسفة جديدة للمنظومة التعليمية تعتمد على المزاوجة بين العلم بمناهجه الدراسية المطورة، والتطبيق العلمي لهذه المناهج لتأسيس قاعدة علمية عملية، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب النشء والشباب في ظل دخول البرمجة وسوق الخدمات الإلكترونية في مناحي الحياة المختلفة في الدول المتقدمة مما سيتيح للشباب المصري آفاقا واسعة في سوق العمل.

إن تتبع آثار مشكلة البطالة، ووضع حلول جزئية لها، لن يجدى إلا إذا سعينا بخطى علمية نحو الكشف عن جذورها في هيكل المجتمع البنائي ومنظومته الثقافي والتربوية على وجه الخصوص، باعتبار أن للتربية دور فعال في حل مشكلة البطالة وأن مهمة الباحثين والمخططين التربويين تتجلى صعوبتها إزاء مشكلة البطالة ليس في قدرتهم على استقصاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتربوية لها، بل إعادة النظر بشكل شامل في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والنظم التربوية خاصة، والتي مارسها المجتمع المصري خلال الفترة السابقة لإيجاد الحل الصحيح لهذه المشكلة . بالإضافة إلى ذلك ضرورة ربط العملي التعليمية – بكافة أبعادها التربوية – بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، باعتبار أن التربية هدفها الإنسان، والتنمية وسيلتها الإنسان.

ولكى نتجنب زيادة مشكلة البطالة الحالية بين الخريجين، يلزم توزيع الطلاب لميادين الدراسة اللازمة للتنمية الاقتصادية، والتوجيه هنا يستلزم إعلام الطلاب بجميع فرص العمل بعد التخرج، ففي بعض الدول مثل انجلترا يرسل المكتب المركزي لتنسيق القبول بالجامعات (UCCA) بيانات عن فرص العمل في كل تخصص قبل الالتحاق بالجامعة.

وإن حل هذه المشكلة حلا جذريا يكمن في انتهاج سياسة تقوم على التوفيق بين كيفية إعداد الإنسان من خلال التعليم بما يحقق رغبة الفرد وطموحاته واستثمار طاقاته – التي هي صلب رسالة التربية – وبين الحاجات الاقتصادية للمجتمع.

ومواجهة البطالة بين خريج هذا النمط من التعليم لا يكون إلا بربط حقيقي بين الجامعات وعمليات التنمية، التنمية المتسارعة العجلات في كافة المجالات القطاعات، بحيث يتزايد الطلب على القوى العاملة تزايداً يكفى لاستيعاب الوافدين إلى سوق العمل وبخاصة خريجي الجامعات.

ومن أجل مواجهة بطالة خريجي التعليم العالي يتطلب الأخذ بالآليات والاستراتيجيات التعليمية المقترحة قبل اللجوء إلى أية إجراءات إدارية أو سياسية ومن هذه الآليات:

١- التركيز على المهارات اللازمة لسوق العمل في التعليم العالي، كمهارة التكيف ومهارة الإبداع والابتكار، ومهارة التحدث والكتابة باللغة الإنجليزية.

٢- تبنى استراتيجية التخصصات المتعددة الوجوه.

٣ - تطوير أنظمة أساليب التدريب المهني يوجد قناة ثانية للتعليم المهني تجمع بين التدريب النظري والعملي ويسمح هذا النظام بالتصعيد حتى يمكن دخول الكليات التكنولوجية، ومن ثم يمكن جذب الشباب نحو هذا النمط من التدريب المهني.

٤- التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل عن طريق التحديد الدقيق لاحتياجات سوق العمل.

٥- بناء قاعدة للمعلومات عن العاملين في كافة القطاعات (خاصة – وعام – وحكومي)، ومدى قدرة هذه القطاعات على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وتحديد احتياجاتها المستقبلية.
٦- الاهتمام بالجانب التطبيقي والتعليمي في التعليم العالي.
٧- إصلاح الجهاز الإداري، والعمل على تسوية أوضاع العاملين، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، وتطوير لوائح الجهاز الإداري الحكومي.
٨ - الدراسة الواقعية والموضوعية لآثار البرنامج الاقتصادي، وتأثير الخصخصة على المدى القريب والبعيد على مشكلة البطالة.

استراتيجيات لمواجهة مشكلة البطالة وآليات التنفيذ:

إن علاج مشكلة البطالة لا يتم إلا من خلال استراتيجيات وآليات إدارية تتمثل في السياسة التي تتخذها الدولة، واستراتيجيات وآليات تعليمية تتعلق بوضع برامج لمواجهة البطالة تعمل على تطوير التعليم العالي، وإدخال أنماط جديدة تنسجم مع متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع، ومتطلبات سوق العمل.

لذا كان من الضروري رصد عدة استراتيجيات لواجهة مشكلة البطالة وآليات التنفيذ على النحو التالي:

١- سياسات الاستجابة لمتطلبات سوق العمل:

لتحقيق متطلبات سوق العمل هناك عدة آليات:

أ- الاهتمام بالتدريب التحويلي:

إن من الأهمية بمكان تدريب أي إنسان على العمل الذي سيعمل به قبل البدء فيه بصورة مستمرة، وهذا الأمر تظهر أهميته بوضوح عندما يتم التحاق عدد من قوة العمل في أعمال جديدة بالنسبة لهم، ولم تكن لديهم أية دراية بها من قبل، أو أن تخصصاتهم وفقًا لمؤهلاتهم العالية بعيدة بعض الشيء عن مجال تلك الأعمال، ومن ناحية أخرى، فقد يتم سحب بعض الأيدي العاملة بالفعل في أعمال تكون انتاجيتهم منخفضة إلى أعمال أخرى تبشر بزيادة إنتاجيتهم فيها، ومثل هذا الانتقال أو التحول من مهنة إلى أخرى يتطلب بالطبع نوعاً من التدريب التحويلي.

ويهتم التدريب التحويلي بمساعدة الأفراد على الانتقال من مهنة إلى أخرى وفقًا لاحتياجات سوق العمل، ولهذا فقد يعالج التشوهات الموجودة فيه ، وينطلق من أن هناك فائضاً في تخصصات لا يحتاج إليها سوق العمل، ويستلزم الأمر تدريب هؤلاء لإلحاقهم في هذه التخصصات التي تعاني من عجز، ولذا فالحاجة ماسة إلى إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل لامتصاص التخصصات التي تعاني من فائض، وتزويد أفرادها بالمهارات اللازمة التي يحتاجها سوق العمل.

وتأتي أهمية التدريب التحويلي وبرامجه المختلفة ف اكساب الفرد المهارة والقدرة اللازمة لمزاولة المهنة التي يزداد الطلب عليها.

كما أن وضع استراتيجية لتدريب المتعطلين من خريجي الجامعات تدريبًا تحويليًا كإجراء مؤقت تؤكد على عائد الاستثمار من تعليمهم الأول ، وتزويدهم بالمعارف والقدرات التي تؤهلهم لمزاولة وممارسة أعمال ووظائف تعانى الدولة نقصاً فيها، وتعتمد الاستراتيجية على الدعائم التالية:

✍ مباشرة المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب لمسئولية التدريب التحويلي لخريجي الجامعات، ومنحهم شهادات معترف بها بعد اجتيازهم الاختبارات المحددة لدرجة الكفاءة المطلوبة.

✍ تشكيل مجالس نوعية قطاعية على مستوى كل قطاع من قطاعات الدولة تختص بتحديد الأعمال والوظائف المطلوب التدريب عليها في كل قطاع وتصميم البرامج التدريبية تبعاً لذلك.
✍ تشكيل صندوق قومي للتدريب التحويلي يتبع المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية، والتدريب، لتوفير السيولة اللازمة للتوسع في إنشاء مراكز التدريب التحويلي، ودعم القائم منها وتطويره.
✍ قيام وزارة القوى العاملة بالجانب التنفيذي لأسلوب التدريب التحويلي ومعاونة الخريجين الذين أتموا دورات التدريب بنجاح في الحصول على أعمال تتناسب مع مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة.

ب- مواكبة تكنولوجيا الموجه الثالثة:

✍ إننا في حاجة إلى أن نعيد التفكير في موضوع العمل ومكانه ومكانته المتغيرة في مجتمع المستقبل في ضوء التقدم الحالي، وفى عصر العلم والتكنولوجيا، وما يشهده من تطور، وفي ضوء الأهمية المتزايدة للمعرفة والمتغيرات الأخرى غير الملموسة في إنتاج السلع وتوفير الخدمات، ولكي نوجد مجتمع الغد ونشكله، لابد أن يسبق الخيال والإبداع التقدم التكنولوجي لكى نتجنب تفاقم البطالة.
✍ ومع إحلال المزيد من تكنولوجيا الموجه الثالثة، فإن الشركات تحتاج إلى نوع مختلف تماماً من القوى العاملة ذات المهارات المتنوعة والمتقدمة والقابلة للتطور باستمرار، وهذا من شأنه أن يغير من طبيعة مشكلة البطالة وعدم التشغيل، ولقد ظهر الآن أن الاستراتيجيات القديمة للتشغيل لم تعد صالحة لأنها تركز على دورة المال أكثر من التركيز على دورة المعرفة، ولم يعد من الممكن تخفيض البطالة بزيادة الوظائف، وذلك لأن المشكلة لم تعد مجرد إعداد وإنما تجاوزت المفهوم الكمي إلى المفهوم النوعي.

جـ - تشجيع القطاع الخاص:

يمكن أن يساهم القطاع الخاص في تراجع البطالة في عام ٢٠٠٢م إلى ٤.٩% في إطار سياسة الحكومة لتشجيع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل، كما أقيمت للمرة الأولى في مصر ومنذ عام ١٩٩١م شركات خاصة لإلحاق العمالة المصرية في الخارج تحت إشراف إداري وقانوني من وزارة القوى العاملة، وبدأت هذه الشركات التي تجاوزت (٣٠٠) شركة عام ١٩٩٩م في الاتجاه لأسواق غير تقليدية في آسيا وأفريقيا، ومن الممكن في هذا الإطار أن تقوم وزارة الشباب بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة بتفعيل دور هذه الشركات، ويمكن أن تساهم وزارة الشباب كذلك في إقامة (أول وكالة قومية للتشغيل) بإشراف وزارة القوى العاملة لتوفير فرص عمل في الداخل والخارج، كما يمكن أن تساهم الوزارة في نشرة التوظيف في القطاع الخاص، والتي استحدثتها الحكومة ووفرت خلال عام ١٩٩٨م (١٢٥) ألف فرصة عمل في المدن الصناعية الجديدة ومشاريع القطاع الاستثماري.

٢- سياسات الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة:

ولتحقيق متطلبات التنمية الشاملة هناك عدة آليات:

أ– ترويج المشروعات الصغيرة:

وفي هذا الإطار تظهر أهمية التنسيق مع الصندوق الاجتماعي (وهو ما بدأته وزارة الشباب بالفعل حيث يتم حاليًا تنفيذ ٥٠ مشروعاً لتصنيع الأدوات الرياضية)، ولقد بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها عن طريق الصندوق حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٩م حوالى (١١٧) ألف مشروع.

ووصل عدد فرص العمل الدائمة التي تم اتاحتها حوالى (٣٢٥) ألف فرصة عمل، كما بلغ عدد الحاصلين على القروض (١٢٩) ألف شاب.

وعلى الرغم من ذلك ، فإن هناك مجموعة من المعوقات تعوق عمل المشروعات الصغيرة، مما يستلزم ضرورة مواجهتها، منها عدم وجود جهاز أو هيئة عامة واحدة مختصة بهذا القطاع والمعوقات التمويلية، والمعوقات التسويقية، والمعوقات الإدارية.

وللتغلب على هذه المعوقات يمكن اتباع الآليات التالية:

- وضع خطة علمية وعملية لمساعدة الشباب على اختيار المشروعات التي تفيدهم، وتفيد المجتمع وإزالة العراقيل أمام المشروعات التي يقومون بها.
- تزويد القائمين بهذه الصناعات بالمعلومات والبيانات المتعلقة باتجاهات الأسواق الخارجية، وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد، وتخفيض الجمارك على مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- تقديم البرامج التدريبية للقائمين على المشروعات الصغيرة.

ب– توجيه الجهود لمشروعات الجنوب:

قامت الدولة بفتح مجالات عمل أمام الشباب لتحد من مشكلة البطالة، وذلك بتوجيه الجهود لمشروعات الجنوب، وتكتسب مشروعات الجنوب أهمية كبيرة خاصة باستزراع (١.٧) مليون فدان بتوشكى وشرق العوينات والواحات تعتمد على مياه النيل والآبار وتوفير (٢.٩) مليون فرصة عمل للشباب، وتتميز تلك المشروعات بتوفير فرص للقطاع الخاص لتحقيق أعلى استثمارات زراعية وصناعية وسياحية وصناعات صغيرة ومتوسطة تقدر تكلفتها عام ٢٠١٧م بـ ٣٠٥ مليار جنيه ، وفى هذا الإطار تظهر أهمية التنسيق مع وزارة الزراعة.

جـ - إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بصدد القضاء على البطالة:

فعلى سبيل المثال تقدم الحكومة الأمريكية مزايا عديد منها – تأمين صحى، دخل متوسط، معونات تعليمية، رعاية أسرية، في مقابل قيام الشباب بأداء خدمات محلية مثل العمل في المناطق الفقيرة لتحسين البيئة.

٣- سياسات الاستجابة لطموحات وآمال خريجى الجامعات:

ولتحقيق طموحات وآمال خريجى الجامعات هناك عدة آليات:

أ– توفير البرامج التدريبية المختلفة لتأهيل الشباب:

وفي هذا الإطار يمكن أن تعمل وزارة الشباب على إمداد مراكز الشباب بأجهزة الحاسب الآلي والمدربين والمقررات الدراسية، بحيث تؤدي الدور الرئيس في تقريب فكرة عمل الحاسبات الآلية، وجذب الشباب إليها وكذلك يمكن التنسيق مع كل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكليات الحسابات ومراكز البحوث والمؤسسات الحكومية المهتمة بأمور الحاسبات والمعلومات ليكونوا منظومة ذات هدف واحد.

ب– تمهين التعليم زراعيًا وصناعيًا:

يرى البعض أن نوعية التعليم في البلاد النامية تجعل خريجيه عاطلين، وأن اختفاء الطابع الزراعي والمعلومات الزراعية من عوامل بطالة المتعلمين، وذلك باعتبار أن جزء كبير من القوى العاملة يعمل في قطاع الزراعة، ومن ثم فإن اختفاء الطابع الزراعي من الأسباب الدافعة إلى البطالة والهجرة من الريف إلى المدينة، في حين يعارض البعض هذا الرأي، ويحرصون على تقليد النموذج الغربي الأكاديمي.

وثمة إجراء نوعى آخر يتمثل في إضفاء الطابع الصناعي على التعليم في المدن، وذلك من الضروري أن يوفر لسكان المدن تعليم مهني يتناسب مع حياتهم وبيئاتهم، ولا تقتصر فائدة هذا التمهين على جوانبه المتعلقة بمشكلة العمالة فقط – من حيث تعريف الطلاب

بأعمال مختلفة تساعدهم على اختيار مهنة المستقبل والتقريب بينهم وبين العمل البدني الإنتاجي ... بل توجد له فوائد تربوية ، يتمثل أهمها في أن عمل الطلاب سوف يساعدهم على النمو المتكامل.

جـ - إنشاء وحدات تدريبية مهنية بمراكز الشباب بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي:

وفي هذا الإطار تظهر أهمية التنسيق مع وزارات القوى العاملة، والشئون الاجتماعية بهدف تفعيل مراكز التدريب المهني وتحديثها وتمكينها من العمل بطاقتها كاملة لتواكب مع عصر العولمة.

مما سبق يتضح لنا أن هناك استراتيجيات لمواجهة مشكلة البطالة في مصر وذلك من خلال آليات التنفيذ السابقة الذكر، وهناك رؤية شاملة في مواجهة مشكلة البطالة في مصر توضحها الدارسة على النحو التالي:

رؤية شاملة في مواجهة مشكلة البطالة في مصر:

اقترح الدكتور عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة الأسبق بعض الحلول ربما تساعد مستقبلاً على الحد من قضية البطالة المتفشية على النحو التالي:

١ – مطلوب تغير نمط التعليم من حيث المستوى ومن حيث المحتوى في عالم المتغيرات والعولمة وعالم التكنولوجيا التي ليس لها حدود.

ولابد أن يكون هناك نظرة جاد وفاعلة للتعليم وضرورة إقامة توازن بين احتياجاتنا وسوق العمل، وكذلك بين احتياجات المجتمع من خريجي الكليات العملية والكليات النظرية.

٢ – مطلوب الاهتمام بموازنات العرض والطلب وما هي احتياجاتنا المطلوبة لدخول سوق العمل.

٣ – الاهتمام بقضية تدهور السلوك المهني كأحد معوقات التنمية وأخطرها على المجتمع، حيث إن التدهور المهني قضية سلوك ، والأداء المهني أصبح في تدهور مستمر، فهذه القضية هامة ولابد من النظر إليها باهتمام شديد.

٤ – قضية تراخيص العمل .

٥ – قضية تنظيم الهجرات غير المقنعة وتكدس المدن بالعمالة غير الماهرة على الإطلاق، مما أدى إلى ظهور العشوائيات بطريقة مخيفة، ومن المؤسف أن مجهودات الدولة تبرز في الجانب المادي، ولكنها لا تقوم بأي دور في سلوكيات هذه العشوائيات والتي فتحت لها الباب على مصرعيه لتتكدس في المدن بهذه الطريقة البشعة.

٦ – يأتي دور الإعلام للتركيز على التغير الاجتماعي للمفاهيم ومخاطبة العقول لا العواطف لتعظيم القدرات الإنتاجية.

٧ – الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بصورة أكبر والعمل على تدعيمها ومحاولة تخفيف رقابة الأجهزة الحكومية عليها مثل المحليات ومكتب العمل والأمن الصناعي وغيره مما يضر بالمشروعات الصغيرة لأن تلك الأجهزة تؤدي إلى فشلها وعدم استمراريتها.

أما الدكتورة جنات السمالوطي، فتؤكد أنه على ضوء المحددات السياسية تتحدد أهم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة فيما يلي:

١ – إصلاح وتطوير نظم التعليم والتدريب الفني في مصر حيث يعاني الاقتصاد المصري من مشكلة مركبة يتمثل بعدها الأول في التزايد المطلق في أعداد المتعطلين ويتعلق بعدها الثاني بمحدودية مهارات وقدرات هؤلاء المتعطلين مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ويمثل التدريب المهني أهمية خاصة في هذا الإطار باعتباره وسيلة فاعلة لوضع الكفاءة الإنتاجية لأعداد كبيرة من العاطلين ولتطوير مهاراتهم وفقاً لمتطلبات سوق العمل. وتقترح وضع برنامج قومي للتدريب يتلافى العيوب والمشكلات التي يعاني منها نظام التدريب الحالي في مصر من حيث اعتماده على معاهد حكومية تنقصها التسهيلات والبرامج المتطورة

من جهة، هذا فضلاً عن محدودة دور القطاع الخاص في عمليات التدريب من جهة أخرى لغياب الحوافز المناسبة.
٢– التركيز على قطاع الصناعات الصغيرة ووضع برنامج متكامل كفيل بمعالجة أهم المشكلات التمويلية والفنية ومشكلات التسويق هذا بخلاف المشكلات التنظيمية المتعلقة بتعدد جهات الرقابة مما يعوق هذا القطاع الهام عن القيام بدوره الإيجابي في إيجاد فرص عمل.
٣– ويأتي دور الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩١م كإجراء مؤقت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي للعمل على مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه البرامج– خاصة في مراحله الأولى – على قضية التشغيل وتحددت أهدافه بشكل أساسي في إعادة تأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام وتشجيع الصناعات الصغيرة وإيجاد فرص عمل جديدة أمام المتعطلين وكان محدداً أن ينتهي العمل بهذا الصندوق بنهاية عام ١٩٩٦م، ولكن تم تمديد فترة عمله ليصبح مؤسسة شبه دائمة، ويعني هذا ضرورة إعادة النظر في سياساته وأهدافه وبرامجه بهدف تحسين أدائه في مواجهة مشكلة البطالة بشكل خاص، وقد اعتمد الصندوق على إيجاد الوظائف أكثر من اعتماده على مدى النجاح في تلبية احتياجات الشرائح المستهدفة من الباحثين عن عمل وخفض معدل البطالة في مصر.

وتؤكد أيضًا أنه لم يكن – ولا يجب أن يكون – حل مشكلة البطالة هو المهمة الأساسية للصندوق لأن المشكلات ذات الطابع الهيكلي البنيوي مثل مشكلة البطالة لا يكفي في مواجهتها سياسات أو ترتيبات تصحيحيه متناثرة أو متفرقة بل تستوجب رؤية متكاملة لإحداث مواجهة شاملة على المحاور الأساسية للمشكلة وهي مهمة يجب أن تتضافر حولها جهود كافة الأطراف وعلى رأسها الدولة والقطاع الخاص.

أما د. حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد قدم عدة توجهات استراتيجية لحل مشكلة البطالة في مصر، منها ما يلي:

١– استمرار السياسات والبرامج الرامية إلى تخفيض معدل زيادة السكان (مليون نسمة كل ١٠ شهور).
٢– استمرار تطوير وتحديث نظام التعليم المصري.
٣– توجيه مخرجات نظام التعليم المصري المختلفة لتلبية حاجة الطلب الشديد على الوظائف والأعمال التي تناسب التنمية المستقبلية في الداخل والخارج.
٤– الإسراع في إصدار قانون العمل الجديد، والتأكد من أن تتضمن تشريعاته ما يلبي احتياجات تحرير سوق العمل وتطوير اتفاقات وعلاقات العمل في نفس الوقت لتناسب التوجهات الدولية في هذا الخصوص.
٥– تطوير منظومة التدريب في مصر بمختلف أنواعه سواء كان تدريبًا إداريًا أو تعليميًا أو مهنيًا أو مزدوجًا أو إعادة تدريب أو تدريبًا تحويليًا.
٦– تطوير فكر وفلسفة المجتمعات العمرانية الجديدة والمدن الصناعية الجديدة في الجيل الثاني من هذه المدن لتقوم بدورها الكامل والفعال في المساهمة في توفير فرص عمل حقيقية جديدة.

وقام خبراء المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٢م) بتقديم تصوراتهم لحل مشكلة البطالة مؤقتاً إلى أن يصبح في الإمكان تجنب أخطارها تماماً، ومن أبرز الحلول ما يلي:

١– ضرورة تشجيع الاستثمار وتوسيع قاعدته باعتباره الطريق الصحيح لحل مشكلة البطالة والحد منها.
٢– استثمار مختلف الموارد في مصر وبخاصة الموارد المائية.

٣- التيسير على الشباب في الحصول على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة بالقرية.
٤ – قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتوفير قدر مناسب من التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة بهدف توفير فرص عمل للشباب والخريجين.

أما وزارة القوى العاملة والهجرة، فقد قدمت بعض الحلول للحد من مشكلة البطالة على النحو التالي:

١ – تشجيع الصناعات الصغيرة التي لا تستلزم رؤوس أموال عالية وفي نفس الوقت تستوعب عمالة كبيرة مؤهلة وغير مؤهلة.
٢ – تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات.
٣ – التوسع في إنشاء مراكز التدريب لتزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة في السوق المصري، بحيث تتوفر لهم فرص عمل مربحة لاستكمال الدارسة الجامعية لسد العجز الواضح في الأيدي العاملة المدربة من الحرفيين.
٤ – تشجيع الخريجين على الدخول في ميادين جديدة للعمل في المناطق النائية التي تحتاج إلى التعمير بشرط توفير المرافق والخدمات اللازمة.
٥ – دعم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تعبئة الموارد المالية الفنية العالمية والمحلية للمعاونة في تنمية الموارد البشرية، ورفع المعاناة عن محدودي الدخل بتمويل المشروعات التي تمت دراستها لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي لهم دعماً لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتخفيف إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل، وإتاحة فرص عمالة لمقابلة البطالة المتزايدة.
٦ – تطوير المناهج الدراسية في الجامعات بحيث تسمح للخريجين باكتساب بعض الخبرات العملية والتدريبية اللازمة لتسهيل الحصول على عمل بعد التخرج.

هذا ... وبعد أن عرضت الدراسة لآليات مواجهة مشكلة البطالة في مصر مستقبلاً، فإن هناك بعض التوصيات المستخلصة من الدراسات السابقة والدراسة الحالية، نعرضها على النحو التالي:

وبعد فهذه بعض التوصيات التي يمكن بمقتضاها الأخذ بالسبل والآليات لمواجهة مشكلة البطالة على النحو التالي:

١ – تشجيع المشروعات الصغيرة للشباب، وإزالة كل ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية.
٢ – إلزام شركات القطاع الخاص على تعيين عدد معين من العمالة، وذلك تحت إشراف وزارة القوى العاملة مع رفع الحد الأدنى لأجور العمال.
٣ – تشجيع المعاش المبكر، حتى يمكن توفير فرص عمل جديد للشباب، حيث من الملاحظ في الآونة الأخيرة وجود قوانين لبعض الهيئات تجعل أصحابها يحتفظون بأعمالهم، حتى بعد الخروج على المعاش، مما يقلص فرص التجديد ووجود وظائف للشباب.
٤ – توفير الخدمات الإرشادية لمساعدة الشباب على مواجهة مشكلة تكون مجهودات الوقاية من الاضطرابات النفسية والسلوكية والاجتماعية الناتجة عن البطالة أكثر فاعلية.
٥ – إجراء بحوث مستقبلية حول مشكلة البطالة على عينات من خريجي الكليات النظرية والعملية (تخصصات مختلفة)، وذلك لأن المشكلة امتدت إلى تخصصات دقيقة كالطب والهندسة والصيدلة ..... إلخ.
٦ – وضع السياسات التي من شأنها التحكم في اندفاع الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي، والحد منه بالشكل الذي يوائم بين الأعداد الداخلة فيه والمتوقع تخرجها منه، في ضوء الحاجات الفعلية لسوق العمل من هؤلاء الخريجين.

٧– توفير نظام للتوجيه والإرشاد الأكاديمي يبصر الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي بالتخصصات المتوفرة فيه، وما تتطلبه من إمكانات وقدرات وما يتوقع لخريجيها من مكانة اجتماعية وفرص عمل.
٨– إيجاد نوع من التوازن في توزيع الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي بين التخصصات المختلفة، وتشجيع الالتحاق بالتخصصات التي يعاني سوق العمل من نقص المعروض منها، حتى لا تؤدي إلى زيادة المعروض في التخصصات نقص في البعض الآخر.
٩– العمل على دمج التعليم الجامعي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية مستفيدين في ذلك من التجربة الكوبية والمتمثلة في نقل التعليم إلى مواقع الإنتاج وقيام الشباب بالتعليم وأداء عمل منتج في نفس الوقت لمدة ثلاث أو أربع ساعات يوميًا، مما يؤدي إلى امتصاص سوق العمل لخريجي هذا النظام مما يخفف من مشكلة بطالة خريجيه.
١٠– إعداد برنامج توجيه وإرشاد مهن يهدف إلى مساعدة الطلاب على معرفة وإدراك عالم العمل؛ فالطلاب قبل اختيارهم الدراسة الجامعية يلزمهم معرفة نوعية العمل الذي يرتبط بكل تخصص من التخصصات، وكذلك معرفة الفرص المتاحة للعمل بعد التخرج، حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار في عملية القبول.
١١– ربط سياسة القبول بسوق العمل، حيث أن فتح أبواب الجامعات على مصرعيها لهذه الأعداد الكبيرة التي ترغب في الدراسة في الجامعة بلا قيود تضعها المجالس الأكاديمية للجامعات، سوف يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بين الخريجين، خاصة وأن هناك ضمانا للعمالة لكل هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين.
١٢– إلغاء ضمان العمل لكل خريجي الجامعات، حيث إن هذا كان من أهم عوامل الاندفاع نحو التعليم الذي يعتبر الطريق إلى الجامعة ... وهذا سيجعل الطلاب وأولياء أمورهم يفكرون كثيرًا قبل الالتحاق بالتعليم الثانوي، إذا علموا أنه لا التزام على الدولة نحو تعيين كل الخريجين.
١٣– التخطيط لإصلاح سياسة التعليم الجامعي، بحيث يشمل جميع الجوانب، والبعد عن سياسة الترضي التي تتعارض مع الأسلوب العلمي في تطوير وتجديد التعليم الجامعي، فكم من مؤتمرات وندوات وضعت خططا لتطوير سياسة القبول لتجنب سلبياتها، ولكن نتائجها لم ترى النور بسبب التدخل السياسي لإرضاء الجماهير، مما أدى إلى الترضي في مستوى التعليم الجامعي.
١٤– ربط التوسع في التعليم الجامعي بالاحتياجات المهنية في مجالات العمل ومتطلبات العصر.
١٥– تطوير برامج التعليم الجامعي، بما يتفق ومتطلبات المعلوماتية وحاجات السوق العالمي.
١٦– مشاركة رجال الأعمال والقيادات العمالة في وضع المتطلبات المهنية للتخصصات المختلفة، التي تتناسب واحتياجات سوق العمل.
١٧– توفير قاعدة بيانات عن العمالة المؤهلة (العرض والطلب)، لتشمل جميع التخصصات يتم تحديثها باستمرار، للتعرف منها على حركة العمالة المؤهلة، على أن تبدأ قاعدة البيانات على مستوى المحافظة، ثم على المستوى القومي.

https://www.youtube.com/watch?v=rdry1sPigso

https://www.youtube.com/watch?v=ilVG0KI0v2U

أسئلة تقييميه حول الفصل الرابع

١- عرف البطالة موضحًا أهم أشكالها.

٢- قوم واقع مشكلة البطالة في مصر، وعلاقتها بمخرجات التعليم الجامعي؟

٣- عدد أسباب بطالة خريجي الجامعات في مصر؟

٤- وضح الآثار المترتبة على مشكلة البطالة؟

٥- اقترح مجموعة من الآليات لمواجهة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة؟

الفصل الخامس

العنف ودور التربية في مواجهته

مقدمة.

أولًا: مشكلة العنف في الوسط المدرسي.

ثانيًا: مشكلة العنف الأسري.

أهداف الفصل الخامس

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

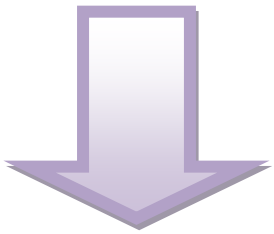

١- تتعرف على الأسس النظرية المرتبطة بالعنف في الوسط المدرسي.

٢- تحدد المداخل التربوية لمواجهة مشكلة العنف في الوسط المدرسي.

٣- تتعرف على الأسس النظرية المرتبطة بالعنف الأسري.

٢- تحدد المداخل التربوية لمواجهة العنف الأسري.

الفصل الخامس

العنف ودور التربية في مواجهته

مـــقـدمـــة

وضحنا فيما سبق أنه لا يوجد مجتمع بدون مشكلات، فلكل مجتمع مشكلاته التي تنبع من مجموع ظروفه المتعايش معها، بعض هذه المشكلات يظل هادئا كامنًا في أعماق المجتمع مستترًا بعيدًا عن دائرة الضوء، بينما البعض الآخر منها يظهر بقوة وإصرار محدثة دويا يسمعه الجميع ويشدهم إليه فارضا وجوده على المجتمع ذاته.

ولما كانت العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد علاقات متشابكة، وذات أبعاد مختلفة، فمن الطبيعي أن نستنتج أنه لا يمكن أن يكون هناك مشكلات اجتماعية ذات سبب واحد أو عامل واحد من العوامل، ولكن ينبغي أن لا نغفل أن من المسببات الأساسية للمشكلات الاجتماعية التفاوت في سرعة التغير (أو التغيير) الاجتماعي والثقافي الذي يسببه ذلك التفاوت في سرعة تغير أحد جوانب الثقافة عن الجانب الآخر.

ونتيجة للثروات الضخمة التي هبطت على سكان المنطقة وانفتاحهم على معظم شعوب العالم المختلفة وكذلك تلك الطفرة السريعة من البداوة إلى التحضر ومواجهة مستحدثات العلم ومنتجاته التي دخلت حياة الإنسان في هذه المنطقة واحاطته من كل جانب وبدأت تهز بعضاً من عاداته و تقاليده ... نتيجة لكل ذلك وغيرها من العوامل والظروف المتعددة والمتنوعة ظهرت العديد من المشكلات التي برزت على السطح وفرضت وجودها على المجتمع، والتي دعت العلماء والمفكرين والمسؤولين إلى ضرورة الاهتمام بها ودراستها في محاولة لإيجاد بعض الحلول المناسبة لمواجهتها أو الحد منها.

وسنعرض بإيجاز لمشكلة العنف التي ظهرت في الفترة الأخيرة بالمجتمع مع التركيز على: العنف في الوسط المدرسي، العنف الأسري.

أولا: مشكلة العنف في الوسط المدرسي

تعد ظاهرة العنف في المجتمع بشكل عام، والعنف في المدرسة بشكل خاص، من أكثر الظواهر التي تتطلب اهتمام المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والأسرة من جهة أخرى.

تعريف العنف:

تشير كلمة "عنف" في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع. وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكًا فعليًا أو قوليًا.

من معاني العنف الاجتماعية: الإكراه أو استخدام الضغط أو القوة استخدامًا إما غير مشروع أو غير متطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد كالناخبين أو المشرفين على الانتخابات.

معناه القانوني: القوة المادية والإرغام البدني أو الإكراه البدني، واستعمال القوة بغير حق ويشير اللفظ إلى كل ما هو شديد وغير عادي وبالغ الغلظة.

تعريف العنف كظاهرة: يمكن النظر إلى العنف كنمط من أنماط السلوك، ويمكن أيضًا النظر إليه كظاهرة، فهو عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين يكون مصحوبًا بانفعالات الانفجار والتوتر، وكأي فعل آخر لا بد أن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية. قد ينظر إليه كظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين، تحدث في محيط معين وتكون لها درجة الاستمرارية بحيث تحتل فترة زمنية واضحة.

تعريف العنف كمرض: العنف من وجهة النظر الحديثة مرضًا اجتماعيًا أكثر من كونه جريمة، ومن ثمة لا بد من البحث عن أسبابه بغية معالجته، فظاهرة العنف تعد عرضًا مرضيًا أو صيحة إنذار أو رسالة خطر على المجتمع، ولفهم ظاهرة العنف يجب معرفة دوافعها الكامنة في شخصية الفرد الذي يلجأ إلى العنف أو التطرف، وكذلك بواعثها الاجتماعية.

أمور يجب مراعاتها قبل اتخاذ الإجراءات العقابية

- يمنع اللجوء إلى استخدام العقوبات التي تؤدي إلى تطوير اتجاهات سلبية لدى الطالب نحو المدرسة والتعلم كالعقاب البدني، توقيف الطالب في الصف، إيقافه أمام مكتب المدير لفترة زمنية تزيد عن حصة، تحقير الطالب أمام الغير، حجز الطالب في الصف أو في غرفة خاصة مثل المستودع، الحرمان من تناول وجبات الطعام، تخفيض علامة الطالب كعقوبة لسلوك غير مرتبط بالامتحان، إيقاف الطالب تحت أشعة الشمس أو تحت المطر، العقاب الجماعي بسب مخالفة فردية ارتكبها أحد الطلاب.

- يمنع إخراج الطالب من الصف وحرمانه من التعلم إلا في حالة إعاقة سير الحصة التعليمية وبموافقة مدير المدرسة.

- يجب أن تتناسب العقوبة من حيث نوعها ودرجتها وتوقيت اتخاذها مع نوع ودرجة خطورة وزمن وقوع المخالفة التي ارتكبها الطالب.

- يجب أن يتفهم كل من الطالب وولي أمره عقوبة المخالفة التي ارتكبها الطالب.
- يجب اختيار العقوبة الأكثر جدوى وفاعلية في تعديل سلوك الطالب في الاتجاه الأفضل.
- الإجراءات العقابية الواردة في هذه التعليمات ليست بديلًا عن الإجراءات القضائية أو القانونية التي تترتب على الطالب المخالف.
- يعقد مجلس النظام المدرسي فقط للطلاب من الصف الخامس وحتى الصف الثاني عشر.
- يلتزم مجلس النظام المدرسي التنسيق والتعاون مع المرشد التربوي لدراسة مشكلات الطلاب.
- تصنف المخالفات السلوكية التي لم ترد في لائحة الإجراءات وفق حجمها وخطورتها وذلك من قبل مجلس النظام المدرسي.

الأدوار المختلفة للحد من ظاهرة العنف

(أولاً): دور الطالب

اتجاه الذات

- الالتزام بقيم المجتمع واحترام النظام العام.
- احترام الذات وفهمها وتقديرها.
- الالتزام بالزي الرسمي والمحافظة على مظهر مقبول اجتماعيًا.
- العناية بنظافة الجسم والملبس والأدوات الخاصة.
- احترام أوقات دوام المدرسة بالحضور والمغادرة.
- الدخول إلى والخروج من الصف بانتظام وهدوء.
- الالتزام بالبقاء في الصف أوقات الحصص والاستئذان عند الخروج منه.
- المشاركة الفاعلة في الصف والمساهمة بطرح الأفكار من خلال التحضير المسبق وأداء الواجبات البيتية.
- المشاركة والتفاعل مع البرنامج الصباحي الرياضي والثقافي.
- استغلال الوقت وتنظيمه إلى أقصى درجة فيما يفيد.
- الحرص على ارتياد المكتبة ومختبرات الحاسوب لتحقيق النمو المعرفي والثقافي والنضج العقلي والتفوق الفكري.
- العمل على تنمية مهاراته ومواهبه عبر المشاركة في اللجان الطلابية المختلفة (لجنة النظام، لجنة الصحة، لجنة البيئة،...)

اتجاه البيئة المدرسية

- استخدام ممتلكات وتجهيزات ومرافق المدرسة بشكل صحيح وآمن ودون تعريضها للتلف.

- المحافظة على نظافة ممتلكات ومرافق المدرسة.

- تجنب الإخلال بقواعد الأمن والسلامة داخل المدرسة وخارجها.

اتجاه طاقم المدرسة

- احترام جميع العاملين في المدرسة من إداريين ومعلمين ومرشدين وحراس.

- الالتزام بالتعليمات المدرسية ومناقشتها بهدوء.

اتجاه الطلاب الآخرين

- التعامل باحترام ومودة مع الطلاب الآخرين.

- المشاركة الفاعلة بالبرامج والنشاطات الطلابية.

- توعية الأقران بأنواع العنف وكيفية الحد منه.

(ثانيًا): دور المدرسة

لتحقيق أهداف الانضباط لابد أن تقوم جميع المدارس بوظيفتها التربوية من خلال إعداد ميثاق للممارسات الايجابية يشارك الطلاب وأولياء الأمور في إعداده لتوفير وإيجاد بيئة تعليمية وثقافة مدرسية مشجعة لتعلم الانضباط وتسعى لتحقيق منظومة القيم الآتية:

- الالتزام وتحمل المسؤولية اتجاه رسالة وأهداف المدرسة.

- التزام جميع العاملين في المدرسة بالقيم الأخلاقية وبغرس سلوك ايجابي يحتذي به الجميع.

- الاهتمام بتلبية احتياجات الطلاب وتحسين أدائهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار ومساندتهم في نشاطاتهم داخل الصف وخارجه.

- تعزيز قيم التعاون وحب التجديد والعمل الجاد في المدرسة.

- تعزيز الممارسات التي تبرز إنجازات الطلاب والمعلمين والأهالي.

- نشر ثقافة الحوار والتسامح بين الطلبة والمعلمين وإتاحة الفرصة للتدريب واكتساب المهارات اللازمة.

- اعتماد سياسات غير عنيفة لضبط السلوك مع التأكيد على احترام الجميع في تطبيق هذه السياسات.

- تعميق روح المشاركة والالتزام والمسؤولية لدى مجتمع المدرسة بأهمية مواجهة مظاهر العنف التي قد تنشأ.

- تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة اللا صفية وإتاحة الفرصة لتنفيذ هذه الأنشطة في ساعات ما بعد الدوام المدرسي وتشجيع الأهالي ومؤسسات المجتمع على المشاركة في هذه اللقاءات.

- الاهتمام بنظافة المدرسة وتجميلها من خلال الدهان والرسومات الهادفة وتأهيل حديقة المدرسة.

- تفعيل دور المناوبة للتقليل من الاحتكاكات بين الطلاب والحد من الإصابات من خلال التزاحم على المرافق الصحية.

- تأمين عناصر الأمان والسلامة في الساحات والممرات وإزالة الشوائب والأجسام الحادة والنافرة وتأمين مظلات حماية والبوابات والأسوار الآمنة.

- متابعة الطلاب أثناء حصص الأنشطة وبخاصة الرياضية لتقليل نسبة إصابات الملاعب بين الطلاب.

- الابتعاد عن الأجسام المشبوهة وتأمين محيط المدرسة من عناصر الأذى كمزارع الحيوانات ومكبات النفايات ومحطات المحروقات وغيرها بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

ويتم تحقيق ذلك عبر الأدوار الآتية:

١) دور إدارة المدرسة

لإدارة المدرسة دورًا هاماً وأساسياً لتعزيز الانضباط المدرسي والتقليل من الإشكاليات التي قد تحدث وذلك من خلال التزام مدير المدرسة بالجوانب الآتية:

- أن يكون مثالا يحتذى في ممارساته التربوية وضبطه لسلوك الطلاب والمعلمين.

- تحفيز المعلمين على إتباع آليات تربوية لضبط الطلاب.

- تحفيز النشاطات التي يمارسها الطلاب وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها.

- إيجاد آلية تواصل فاعلة مع الطلاب للتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم والصعوبات التي تعيق تحصيلهم الدراسي.

- الإشراف على المعلمين في تعاملهم مع الطلاب من خلال المتابعة المستمرة أثناء الدوام.

- التواصل الدائم مع الأهالي وفي جميع الظروف وعقد اجتماعات دورية معهم.

- الإشراف على دخول الطلاب للمدرسة وانصرافهم منها ومتابعة سلوك الطلاب في ممرات المدرسة وفي الساحات والصفوف.

- تفعيل صندوق الاقتراحات.
- الاهتمام بإيجاد برامج تساعد الطلاب والمعلمين على حل الإشكاليات المدرسية.
- وضع آليات لتحويل الحالات الخاصة إلى الجهات المختصة.
- تنظيم لقاءات دورية بين المعلمين من جهة وبينهم وبين الطلاب من جهة أخرى لمناقشة قضايا العنف في المدرسة.

٢) دور المعلم

المعلم يمثل القدوة الحسنة للطلاب في تعامله مع الآخرين واهتمامه بانضباط الطلاب من خلال:

- الاستماع والإصغاء الجيد لمشكلات الطلاب.
- تفهم خصائص نمو وحاجات الطلاب والمتغيرات التي تؤثر في سلوكه والأسلوب المناسب لتعديل سلوكه.
- تجنب الانفعال والعنف كوسيلة لضبط السلوك.
- المشاركة الفاعلة في البرامج التربوية الهادفة لتحقيق الانضباط.
- علاج السلوك الخاطئ وعدم إهماله.
- تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع الطلاب.
- إشراك الطلاب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية والتربوية.
- تشجيع الطلاب للمشاركة باللجان الصحية والأنشطة المختلفة.

٣) دور المرشد التربوي

- تقديم الخدمات الإرشادية المختلفة للطلاب والمعلمين.
- تعريف الطلاب بواجباتهم وحقوقهم.
- تنفيذ التدخلات التربوية.
- التكامل في العمل مع الهيئة التدريسية.
- عمل خطط علاجية لمساعدة الطلاب.
- تشجيع أولياء الأمور للتواصل مع المدرسة.
- الحوار مع الطلاب والتعرف إلى احتياجاتهم.

(ثالثًا): دور الأسرة

- متابعة يومية للطالب في المنزل (الواجبات، النظافة، السلوك).

- تواصل الأسرة مع المدرسة بشكل دوري.
- قراءة النشرات والتعليمات الصادرة عن المدرسة ومتابعتها.
- التواصل مع الأبناء وتوعيتهم في مجالات ذات علاقة بالحد من العنف مع تجنب الانفعال والعنف كوسيلة لضبط السلوك.
- مشاركة الأسرة بما يشمل الأب والأم في النشاطات المدرسية المختلفة خصوصا في دليل تطبيق السياسة.
- المشاركة في النشاطات المجتمعية، وورش عمل تضم المدرسين وأولياء الأمور والقطاعات المختلفة في المجتمع المدني، والنوادي ما بعد المدرسة.

ثانيًا: مشكلة العنف الأسري

العنف الأسري: "الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة أو العائلة ويعني هذا بالتحديد الضرب بأنواعه وحبس الحرية، والحرمان من حاجات أساسية، والإرغام علي القيام بفعل ضد رغبة الفرد والطرد والتسبب في كسور أو جروح، والتسبب في إعاقة، أو قتل".

أشكال العنف الأسري:

عرض (جوهان جالتج) تصنيفات عديدة للعنف تتضمن:

عنف هيكلي ويقصد به العنف غير المباشر الذي يرجع إلى الظلم الاجتماعي الذي يدخل في بنيان المجتمع والطبقات المختلفة غير المتساوية، وهذا العنف إما أن يكون جسدياً أو نفسياً أو بهدف.

العنف الشخصي أو المباشر يقصد به أن مرتكب العنف يكون دائماً له هدف، كما أن للعنف أشكالاً عديدة العنف الكامن والعنف الواضح، والعنف المقصود والعنف غير المقصود.

وهناك أيضاً عنف فردي ويقصد به العنف الذي يحدث بين الأشخاص في الحياة اليومية.

وعنف جمعي ويتمثل في حالة الإرهاب أو الحرب، وهناك أيضاً عنف غير شرعي وهو العنف الذي يعاقب عليه القانون، وعنف شرعي وهو العنف الذي يتأسس من خلال المعايير والقيم المتعارف عليها، كالعنف المرتبط بالتنشئة الاجتماعية أو بتفريغ الطاقة الغريزية أو ببعض العبادات في المجتمعات البدائية، وهناك أيضاً عنف تعبيري ويقصد به العنف الفيزيقي المقصود الموجه لإحداث ألم في حد ذاته وهو عنيف سلبي دائماً، وعنف أدائي أو وسيلي ويقصد به استخدام الضوابط الفيزيقية بشكل تهديدي أو عقابي لدفع شخص ما أو أشخاص

لتنفيذ سلوك بعينه، والعنف الأدائي عنيف إيجابي إلا أنه قد يكون سلبياً عندما يوجه العنف لمقاصد معينة.

الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف الأسري

١- النظريات البيولوجية:

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه أن البشر مثل الحيوانات لديهم غريزة العدوان، فالإنسان كالحيوان تسيطر عليه بعض الغرائز الفطرية تدفعه إلى أن يسلك بشكل معين إلى أن يشبعها، ومن هذه الغرائز العدوان التي تدفع الإنسان إلى الاعتداء، فالعنف سلوك غريزي هدفه تصريف الطاقة العدائية.

٢- نظرية عدوان الإحباط:

توضح هذه النظرية أن العنف يعد بمثابة أسلوب للتخلص من القلق الناتج عن موقف محبط، وذلك من منطلق أن الشخص المحبط غالباً ما يتورط في فعل عدواني، فالشخص المحبط ربما يرتبط بمصدر الإحباط، ففي ضوء التفسير السيكولوجي فإن الإحباط يؤدى إلى إيجاد شكل من العدوان تجاه الآخرين وتجاه المجتمع، وطبقا لنظرية عدوان الإحباط فإن عدوان الإحباط يرتكز على قوة الحاجات والبواعث التي تعترض المواقف المتعددة، وإن درجة العنف والعدوان ترتبط بمقدار الإحباط، وقد يكون الإحباط فقراً أو نقصاً في العاطفة أو ضرراً.

٣- نظرية الضغط:

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في بعض العمليات النفسية التي قد تدفع الشخص إلى السلوك العدواني، وتؤكد النظرية في ضوء ذلك على وجود نوعين من هذه الضغوط وهما:

النوع الأول: ويتمثل في دور أحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العدواني.

النوع الثاني: يهتم بالضغوط البيئية المتمثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث والطقس، والضغوط الأخرى كاختراق الحدود الفردية والاعتداء على الحيز المكاني والشخصي والازدحام السكاني حيث تؤدي المؤثرات البيئية إلى زيادة العدوان والعنف من خلال ما تحدثه من أثار نفسية أو سلوكية.

٤- نظرية الصراع:

يفسر العنف الأسرى في إطار مفاهيم ومصطلحات الأقوى والسلطة، فالرجال أكثر قوة من النساء، ومن هنا يفرضون سيطرتهم على النساء.

كما أن الصراع يعد جانباً وجزءً مكوناً في كل الأنساق والتفاعلات بما في ذلك الأسرة والتفاعلات الزوجية، ويمكن النظر إلى أعضاء الأسرة باعتبارهم يواجهون نوعاً من المتطلبات المتعارضة، فهناك التنافس مع بعضهم البعض من أجل الاستغلال والسلطة والامتيازات، وفي نفس الوقت المشاركة مع بعضهم البعض من أجل البقاء، فالأسرة في ضوء هذه النظرية تعد نظاماً اجتماعياً يعمل على تقنين العلاقات الشخصية المتبادلة والوثيقة من خلال عمليات مستمرة من التعارض وحل المشكلات وإدارة الصراع.

٥- نظرية مصادر القوة:

تفترض هذه النظرية أن كافة النظم الاجتماعية بما فيها الأسرة تعتمد إلى حد ما على القوة أو التهديد بالقوة، وكلما ازداد تحكم الشخص في موارده سواء كانت اجتماعية أو شخصية أو اقتصادية كلما زادت قوته، ومع ذلك فإنه طبقاً لوليم جودز فإنه كلما ازدادت موارد الشخص كلما قل استخدامه للقوة بشكل صريح، لذلك فإن الزوج الذي يريد أن يكون الشخص المهيمن في الأسرة لكنه غير متعلم جيداً، أو يشغل وظيفة متواضعة وذو دخل قليل ويفتقر إلى المهارات الشخصية، قد يلجأ إلى استخدام العنف للحفاظ على هيمنته داخل الأسرة فالعنف يعد المصدر النهائي بمعنى أنه يستخدم عندما يدرك الفرد أن مصادره الأخرى غير كافية، أو أنها فشلت في الحصول على الاستجابة المرغوبة، وبذلك يمكن النظر إلى العنف على أنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على الزوجات.

يحدث العنف عندما يفتقر الكبار المهارة في الاستجابة للضغوط والصراعات الحياتية، مع الافتقار إلى المهارات الشخصية، بالإضافة إلى وجود المشكلات الاجتماعية والمظاهر الجانبية للشخصية، كل هذه العوامل تؤدي إلى حدوث العنف الأسري.

ظاهرة العنف ضد الأطفال "إيذاء الأطفال":

تعتبر ظاهرة العنف ضد الأطفال من أبرز المشكلات العالمية التي لا يكاد يخلو منها مجتمع سواء وصف بالتقدم أو الرجعية. وهي ظاهرة ما تزال تتفاقم وتنمو بشكل مضطرد حتى بدت السيطرة عليها أمراً مستحيلاً وذلك بسبب خصوصية هذه المشكلة. فهذه الظاهرة تتراوح بين حدود خارجة عن الإرادة المجتمعية، وحدود تدخلات الدولة وتشريعاتها. إن ظاهرة العنف في المجتمعات الإنسانية تعددت ضروبها وأنواعها، حتى تفنن رجال السياسة

والمجتمع فأطلقوا على العنف أسماء ونعوتا مختلفة ... ومهما تعددت أنواع العنف فإن معناه العام لا يتعدى كونه الخرق المتعمد للمبادئ والنظم الإنسانية وتجنب الرفق فيها، واستخدام الشدة والبطش.

وقد أصبحت ثقافة العنف منتشرة بالمجتمع العربي في الآونة الأخيرة من خلال الأفلام الوافدة والمحلية والإسراف في نشر الجريمة وتفخيمها بوسائل الإعلام المختلفة كل ذلك له مردود في مجتمع يتسم بالزحام.

ويشير مفهوم العنف إلى عدة معان: منها استخدام القوة أو الإكراه غير المشروع. ويعرف العنف على انه أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التي تعبر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعي بالإحباط في إشباع الحاجات الإنسانية، وهو أي عمل يرتكب ضد الإنسان ويحطم كرامته، ويتراوح بين الإهانة بالكلمة واستخدام الضرب.

ولقد برزت عدة تعريفات للعنف منها الوارد في المادة (١٩) من اتفاقية حقوق الطفل بأنه: "كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية".

كما عرفته منظمة الصحة العالمية في تقريرها العالمي عن العنف والصحة (٢٠٠٢) بأنه: "الاستخدام المتعمد للقوة أو الطاقة البدنية، المهدد بها أو الفعلية، ضد أي طفل من قبل أي فرد أو جماعة تؤدي إلى أو من المرجح للغاية أن تؤدي إلى ضرر فعلي أو محتمل لصحة الطفل أو بقاؤه على قيد الحياة أو نموه أو كرامته".

تعريف مصطلح إيذاء الأطفال:

توجيه الإيذاء الجسمي أو العاطفي المتكرر للأطفال سواء بالضرب المتعمد، أو عدم السيطرة في العقاب البدني، أو السخرية أو الاستخفاف المستمر، أو التعرض بالإيذاء الجنسي، وعادة ما يكون الإيذاء على يد أحد الوالدين أو من آخرين ممن لهم حق رعاية الطفل.

صور من إيذاء الأطفال:

أ/ متعمد ويشمل:

١- الإيذاء الجسدي Physical Abuse :

ويكون بتوجيه أذى مادي كالضرب أو الكدمات أو القطع أو الحرق أو الحبس أو الخنق أو العض .... الخ. وهو سلوك متعمد لإيذاء الطفل يسبب لـه أضرارًا مباشرة وغير مباشرة.

٢- الإيذاء النفسي أو العاطفي Psychological & Emotional Abuse

ويتضمن السلوكيات التي تؤثر على النمو العاطفي أو السلوكي للطفل وتخلق اضطرابات دائمة أو متقطعة لديه مثل: التهديد والتحقير والتخويف والإيذاء اللفظي أو المطالبة بالقيام بأشياء غير واقعية.....الخ من السلوكيات التي يفشل معها الأهل في توفير بيئة مرضية نفسيا تمكن الطفل من النمو الطبيعي.

علما أن جميع أنواع الإيذاء الجسدي تتضمن بعض التعاملات العاطفية المضطربة.

ب / غير المتعمد ويشمل:

١- إهمال الطفل Child Neglect:

ويقصد به فشل من يقوم برعاية الطفل في تقديم الموارد اللازمة للصحة الجسمية والعاطفية للنمو الاجتماعي، ويتضمن الإهمال سوء الحضانة أو التربية كما يتضمن ضعف الرقابة أو الإشراف. ويؤدي الإهمال إلى انحراف الطفل نفسيًا وسلوكيًا واجتماعيًا.

ونلاحظ من التعريف أن إهمال الطفل هو إحدى صور إيذاء الأطفال الغير متعمد حيث لا يحدث فيه إيقاع الأذى الجسدي وإنما يقتصر على الإيذاء السلبي أي بمنعهم بعض ما يحتاجون إليه من الضروريات اللازمة مما قد يترتب عليه عدم نمو الطفل النمو الكامل وتعريضه لخطورة الإصابة جسديا أو نفسيا بسبب الإهمال.

الأسباب المؤدية إلى إيذاء الأطفال:

اختلفت آراء الباحثين حول الأسباب التي تؤدي إلى إيذاء الأطفال نظرا لاختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم العلمية. وسنعرض فيما يلي للأسباب من المنظور النفسي الاجتماعي ومنها:

أولا: أسباب تتعلق بالطفل

١- سلوك الطفل نفسه: هناك بعض الأطفال يتعمدون إثارة من حولهم وإزعاجهم لأسباب نفسية واجتماعية مما يثير المحيطين بهم ويوقع الطفل تحت طائلة الإساءة.

٢- وجود مشكلات نفسية في حياة الطفل مثل: ضعف الثقة بالنفس، الشعور بالإحباط ، العنف والاضطراب الانفعالي والنفسي، مما يجعل المحيطين بالطفل غير قادرين على السيطرة على أنفسهم بسبب عدم تحملهم لهذه الاضطرابات فيعمدون إلى إيذاء الطفل أو إهماله.....الخ.

٣- طبيعة مرحلة المراهقة تجعل كثير من الأطفال يميلون إلى التمرد على معايير وقيم الأسرة والمجتمع مما يعرضهم للإيذاء من قبل الراشدين المحيطين بهم.

٤- افتقاد كثير من الأطفال إلى المهارات اللازمة للتعامل مع محيطهم، وافتقادهم إلى أسلوب حل المشكلات يجعلهم أكثر تعرضا للإيذاء.

٥- وجود الطفل في بيئة لا تهتم به قد يعزز لديه الشعور بالغضب فيقوده إلى العنف الذي يقوده بدوره إلى إيذاء الطفل.

ثانيا: أسباب تتعلق بأسرة الطفل ومنها:

١- الصراع داخل الأسرة بين الأبوين أو بين أفراد الأسرة بشكل عام.

٢- الإهمال الذي ينتج عنه تعرض الأطفال للإيذاء لغياب الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين أو شعور الطفل بأنه منبوذ مما يجعله أكثر تعرضا للاستغلال من قبل الآخرين خارج الأسرة.

٣- أساليب المعاملة الوالدية غير السليمة كالقسوة الزائدة أو التدليل الزائد أو استخدام أساليب تعذيبية شديدة.

٤- المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة، حيث يحدث إيذاء الأطفال بصورة أكثر في الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الفقيرة.

٥- قابلية أحد الوالدين للإصابة بالأمراض النفسية والاضطرابات الشخصية.

٦- وجود خلفية أسرية تتصف بوجود تاريخ حافل بالإيذاء والإهمال الذي تعرض له أحد الوالدين أو كلاهما.

ويمارس العنف ضد الأطفال بالدرجة الأولى في المنزل ثم المدرسة ثم أماكن العمل ثم بعد ذلك المجتمع ومؤسساته (مثل: الأندية/ مؤسسات الرعاية/ وسائل الإعلام.....الخ).

كما يلاحظ أن العنف الأسري يزداد عند الإناث والأطفال المعوقين والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وصغار الإخوان وفي حالة الحمل الغير مرغوب فيه وكذلك لدى العائلات التي تعاني من عزلة اجتماعية وصعوبات مالية.

https://www.youtube.com/watch?v=WbARYFwYErs

https://www.youtube.com/watch?v=svaCQY8xaAI

https://www.youtube.com/watch?v=HMKVpWTrkUM

أسئلة تقييميه حول الفصل الخامس

١- حدد أهم المداخل التربوية لمواجهة مشكلة العنف في الوسط المدرسي.

٢- حدد أهم المداخل التربوية لمواجهة مشكلة العنف الأسري.

الفصل السادس

الغياب والتسرب من المدرسة ودور التربية في مواجهته

مقدمة.

أولًا: تعريف الغياب أو الهروب من المدرسة.

ثانيًا: أشكال الغياب المدرسي.

ثالثًا: الأسباب المؤدية إلى الغياب المدرسي ثم التسرب.

رابعًا: كيفية علاج المشكلة.

أهداف الفصل السادس

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

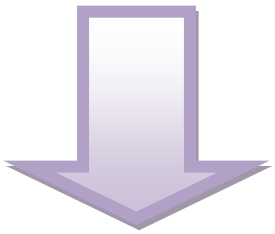

١- تتعرف على مفهوم الغياب أو الهروب من المدرسة.

٢- تحدد أشكال الغياب المدرسي.

٣- تناقش الأسباب المؤدية إلى الغياب المدرسي ثم التسرب.

٤- تحدد الأدوار التربوية لعلاج المشكلة.

الفصل السادس

الغياب والتسرب من المدرسة ودور التربية في مواجهته

مقدمة

مشكلة الغياب والتسرب من المدارس، من المشكلات التي تواجه الجهات التربوية إذ تزداد نسب تسرب الطلاب، وخاصة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، فلقد كان التعليم في الماضي حلم الشرائح الفقيرة، وأصبح الحلم واقعاً بعدما أصبح التعليم مجانياً في جميع مراحله، ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الجامعية، فازدادت نسبة المتعلمين وارتفع عدد التلاميذ والطلاب الملتحقين بالمدارس المختلفة، وذلك في نهضة تعليمية غير مسبوقة، انعكست إيجاباً على مختلف مناحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ورغم مجانية التعليم وإلزاميته حتى نهاية المرحلة الإعدادية (الأساسي)، فإن نسبة لا بأس بها من الطلاب تتسرب من المدارس، وخاصة في البيئات الريفية والشعبية ولدى الأسر التي تعمل في الزراعة وتحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، الأمر الذي يشكل خللا في العملية التعليمية.

والواقع أن غياب وتسرب التلاميذ من التعليم يمثل مشكلة كبيرة، وتعد من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على الطالب فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع فهي تزيد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث وانتشار السرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين مما يؤدي إلى ضعف المجتمع وانتشار الفساد فيه، وتسبب مشكلة التسرب ضياعًا وخسارة للتلاميذ أنفسهم لأن هذه المشكلة تترك آثارها السلبية في نفسية التلميذ وتعطل مشاركته المنتجة في المجتمع.

كما وتمثل هذه المشكلة جانبًا خطيرًا في المراحل الإعدادية والثانوية نظراً لطبيعة هذه المرحلة بالإضافة إلى قابلية الطالب للاستهواء، ومما هو جدير بالذكر أن مشكلة الهروب المدرسي ما هي إلا عرضاً لوجود مشكلات أخرى دراسية أو أسرية أو اقتصادية.

وهذه الظاهرة أصبحت من الظواهر الواضحة في مجتمعنا المصري وأصبحت تشكل خطراً كبيراً علي المجتمع وإهدار كبير لميزانيات الدولة مما جعل منها ظاهرة تستوجب من العاملين في الحقل الاجتماعي الدراسة ومعرفة الأسباب والعوامل المؤدية إليها ووضع نتائج

هذه الدراسة أمام المسئولين حتى يمكن وضع الحلول المناسبة لها من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال مثل هذه الدراسات، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على دراستها للتعرف على الأسباب المؤدية إليها وتقديم بعض المقترحات للتخفيف من حدتها.

أولًا: تعريف الغياب أو الهروب من المدرسة

يعرف الغياب المدرسي بأنه هو عدم حضور الطالب المدرسة دون سبب شرعي أو عذر وجيه، وهناك من يعرف غياب الطالب عن المدرسة بأنه هو عدم تواجده بها خلال اليوم الدراسي الرسمي أو جزء منه، سواءً كان هذا الغياب من بداية اليوم الدراسي، أي قبل وصوله للمدرسة أو كان بعد وصوله للمدرسة والتنسيق مع بعض زملائه حول الغياب، أو حضوره للمدرسة والانتظام بها ثم مغادرته لها قبل نهاية اليوم الدراسي الرسمي دون عذر مشروع.

وحتى إذا كان غياب الطالب في بعض الأحيان بسبب مقبول لدى أسرة الطالب كالغياب لأجل مهام منزلية بسيطة أو بسبب عوامل صحية يمكن التغلب عليها أو بسبب عوامل أخرى غير ذات تأثير قوي ولكن يجدها الطالب فرصة للغياب، فإن ذلك لا يعتبر مقبولاً من الناحية التربوية لأن تلك الظروف الخاصة يمكن التغلب عليها ومواجهتا بحيث لا تكون عائقاً في سبيل الحضور إلى المدرسة.

ثانيًا: أشكال الغياب المدرسي

للغياب المدرسي عدة أشكال يمكن إجمالها فيما يلي:

١- الغياب عن المدرسة:

وهو الغياب الذي ينصرف إليه الذهن إذا ما أطلق مفهوم الغياب , وهو عنوان الاتصال بين البيت والمدرسة اليومي ، وبسببه تتأثر درجة المواظبة وهي مائة درجة ، ويستدعى فيه ولي أمر الطالب وقد يحال الطالب فيه وولي أمره إلى شئون الطلاب بالإدارة العامة إذا تعدى الأسبوعين غياباً ، وتحسب درجة كاملة عن كل يومي غياب وذلك من درجات المواظبة.

٢- الغياب عن الفصل الدراسي:

وهو غياب الطالب عن قاعة الدرس لأي سبب، ولا يقل تأثيره على الطالب عن النوع الأول وربما يزيد اذ يوصف صاحبه بأنه ذا ضوضاء[ودوران] بممرات المدرسة،

وعادة من خلال الملاحظة غالبا يتصف به الطالب الذي لا يستطيع الاستمرار بالمتابعة مع المعلم في الدرس لأي سبب، أو معاقبة إدارة المدرسة للطالب (لهذا ينبغي أن تتنبه إدارة المدرسة في أن لا تعاقب طالب بحرمانه من دخول الفصل أو تسند إلى الطالب أعمالاً تبعده عن قاعة الدرس فتكون الإدارة بهذا التصرف أداة لغياب الطالب عن الفصل).

٣- الغياب الذهني:

وللغياب الذهني عدة مظاهر وهي:

1- غياب النوم: وهو النوم داخل الفصل، ويتصف به الطالب السهران ولم يأخذ كفايته من النوم ليلاً فالطالب هنا الحاضر الغائب ولن يتمكن من متابعة معلمه وهو في هذه الحالة الذهنية.

2- غياب الضوضاء: ويتصف به الطالب كثير الحركة، والكلام، ... فهو لن يتمكن من تذكر ما تم دراسته في الفصل، وبسبب الضوضاء لم يكتب الطالب، ولم يستمع للدرس، وقد يعرضه ضوضاؤه إلى الطرد من الفصل حتى يتمكن بقية الطلاب من متابعة الدرس.

3- غياب السرحان: السرحان حالة ذهنية مسيطرة غالبا، فالطالب السارح هنا هو الحاضر الغائب، وقد يكون المعلم أحد أسباب سرحان الطالب إذا اتصف درسه بالإلقاء فقط وخلا من وسائل الإيضاح، أو كان المعلم جالساً، أو لا يُشرك الطلاب في درسه بكتابة في دفتر الطالب الخاص، أو تعليق على الكتاب لبيان فكرة.

4- غياب الأدوات: والأدوات المدرسية ضرورة (ملحة) للطالب فكما أي مهنة لها أدواتها لإنجاحها فكذلك التحصيل الدراسي له أدواته فلا تتوقع تحصيلاً دراسياً ما لم تتوفر له الأدوات المعينة، وقد يخطي المعلم في التقليل من أهمية الأدوات في الإيعاز إلى شراء المذكرات من محلات النسخ دون العناء في إحضار الأدوات فيكون الطالب اعتمد على جهد غيره من المتفوقين لا على جهده و بهذا الخطأ يتدنى مستوى الطالب التحصيلي ويتبعه تدني مستوى الخط عند الطالب أيضا.

والواقع أنه قلما ينجو طالب من مجموعة أشكال الغياب أو بعضها، فبعضهم لديه شكل واحد، وبعضهم لديه شكلان، وآخر لديه عدة أشكال، وقد يَسلم أحدهم من الغياب وأشكاله فيدعى بالطالب المتفوق، وهذا من توفيق الله جل وعلا فاسأله ذلك التوفيق.

ثالثًا: الأسباب المؤدية إلى الغياب ثم التسرب

يرجع غياب الطالب وهروبه من المدرسة لأسباب وعوامل عدة منها ما يعود إلى الطالب نفسه ومنها ما يعود للمدرسة ومنها ما يعود لأسرته ومنها عوامل أخرى غير هذه وتلك، وسنتطرق في الأسطر التالية لأهم تلك الأسباب والدوافع التي قد تكون وراء غياب الطالب وهروبه من المدرسة:

أ- العوامل الذاتية

وهي عوامل تعود للطالب نفسه وتتمثل في:

١. شخصية الطالب وتركيبته النفسية بما يمتلكه من استعدادات وقدرات وميول تجعله لا يتقبل العمل المدرسي ولا يقبل عليه الإعاقات والعاهات الصحية والنفسية الملازمة للطالب والتي تمنعه عن مسايرة زملائه فتجعله موضعاً لسخريتهم فتصبح المدرسة بالنسبة له خبرة غير سارة مما يدفعه إلى البحث عن وسائل يحاول عن طريقها إثبات ذاته.
٢. عدم قدرة الطالب على استغلال وتنظيم وقته وجهل أفضل طرق الاستذكار، مما يسبب له إحباطاً و إحساسا بالعجز عن مسايرة زملائه تحصيلياً .
٣. الرغبة في تأكيد الاستقلالية وإثبات الذات فيظهر الاستهتار والعناد وكسر الأنظمة والقوانين التي يضعها الكبار (المدرسة والمنزل) والتي يلجأ إليها كوسائل ضغط لإثبات وجوده.
٤. ضعف الدافعية للتعلم وهي حالة تتدنى فيها دوافع التعلم فيفقد الطالب الاستثارة ومواصلة التقدم مما يؤدي إلى الإخفاق المستمر وعدم تحقيق التكيف الدراسي والنفسي.

ب- العوامل المدرسية

وهي عوامل تعود لطبيعة الجو المدرسي والنظام القائم والظروف السائدة التي تحكم العلاقة بين عناصر المجتمع المدرسي مثل:

١. عدم سلامة النظام المدرسي وتأرجحه بين الصرامة والقسوة وسيطرة عقاب كوسيلة للتعامل مع الطلاب أو التراخي والإهمال وعدم توفر وسائل الضبط المناسبة.

٢. سيطرة بعض أنواع العقاب بشكل عشوائي وغير مقنن مثل تكليف الطالب بكتابة الواجب عدة مرات والحرمان من بعض الحصص الدراسية والتهديد بالإجراءات العقابية.

٣. عدم الإحساس بالحب والتقدير والاحترام من قبل عناصر المجتمع المدرسي حيث يبقى الطالب قلقاً متوتراً فاقداً الأمن النفسي.

٤. إحساس الطالب بعدم إيفاء التعليم لمتطلباته الشخصية والاجتماعية.

٥. عدم توفر الأنشطة الكافية والمناسبة لميول الطالب وقدراته واستعداداته التي تساعده في خفض التوتر لديه وتحقيق المزيد من الإشباع النفسي.

٦. كثرة الأعباء والواجبات، خاصة المنزلية التي يعجز الطالب عن الإيفاء بمتطلباتها.

٧. عدم تقبل الطالب والتعرف على مشكلاته ووضع الحلول المناسبة لها مما أوجد فجوة بينه وبين بقية عناصر المجتمع المدرسي فكان ذلك سبباً في فقد الثقة في مخرجات العملية التعليمية برمتها واللجوء إلى مصادر أخرى لتقبّله.

ج- العوامل الأسرية

وتتمثل في طبيعة الحياة المنزلية والظروف المختلفة التي تعيشها والروابط التي تحكم العلاقة بين أعضائها، ومما يلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

١. اضطراب العلاقات الأسرية وما يشوبها من عوامل التوتر والفشل من خلال كثرة الخلافات والمشاجرات بين أعضائها مما يشعر الطالب بالحرمان وفقدان الأمن النفسي.

٢. ضعف عوامل الضبط و الرقابة الأسرية بسبب ثقة الوالدين المفرطة في الأبناء أو إهمالهم و انشغالهم عن متابعتهم الذين وجدوا في عدم المتابعة فرصة لاتخاذ قراراتهم الفردية بعيدا عن عيون الآباء.

٣. سوء المعاملة الأسرية والتي تتأرجح بين التدليل والحماية الزائدة التي تجعل الطالب اتكالياً سريع الانجذاب وسهل الانقياد لكل المغريات وبين القسوة الزائدة والضوابط الشديدة التي تجعله محاطاً بسياج من الأنظمة والقوانين المنزلية الصارمة مما يجعل التوتر والقلق هو سمة الطالب الذي يجعله يبحث عن متنفس آخر بعيد عن المنزل والمدرسة.

٤. عدم قدرة الأسرة على الإيفاء بمتطلبات واحتياجات المدرسة ،وحاجات الطالب بشكل عام، مما يدفع الطالب لتعمد الغياب منعاً للإحراج ومحاولة للبحث عما يفي بمتطلباته.

د- عوامل أخرى

وتتمثل في غير ما ذكر أعلاه ومن أهمها:

١. **جماعة الرفاق وما يقدمه أعضاؤها للطالب من مغريات تدفعه لمجاراتهم والانصياع لرغباتهم في الغياب والهروب من المدرسة وإشغال الوقت قضاء الملذات الوقتية.**

٢. **عوامل الجذب المختلفة التي تتوفر للطالب وتصبح في متناول يده بمجرد خروجه من المنزل مثل الأسواق العامة وشواطئ البحر وأماكن التجمع ومقاهي الإنترنت والكازينوهات.**

رابعًا: كيفية علاج هذه المشكلة

على الرغم من التأثير السلبي لغياب الطالب وهروبه من المدرسة على الطالب نفسه وعلى أسرته والمجتمع بشكل عام، إلا أن تأثيره على المدرسة أكثر وضوحاً، ذلك أنه عامل كبير يساهم في تفشي الفوضى داخل المدرسة والإخلال بنظامها العام.

فتكرار حالات الغياب والهروب من المدرسة وبروزها كظاهرة واضحة في مدرسة ما يسبب خللاً في نظام المدرسة وتدهور مستوى طلابها التعليمي والتربوي، خاصة في ظل عجز المدرسة عن مواجهة مثل هذه المشكلات (وقاية وعلاجاً).

ومن هنا فعلى المدرسة أن تكون قادرة على اتخاذ الإجراءات الإدارية والتربوية المناسبة لعلاج مشكلة الغياب والهروب، وجادّة في تطبيقها والحد من خطورتها والتي قد تتجاوز أسوار المدرسة إلى المجتمع الخارجي فتظهر حالات السرقة والعنف وإيذاء الآخرين والتخريب والاعتداء على الممتلكات العامة وكسر الأنظمة، وما إلى ذلك من مشكلات تصبح المدرسة والمنزل عاجزين عن حلّها ومواجهتها، ومن أهم ما يمكن أن تقوم به المدرسة في هذا المجال:

(أولاً): الإجراءات الفنية

تتمثل الإجراءات التي يجب أن تتبعها المدرسة للتغلب على مشكلة الغياب أو الهروب من المدرسة:

١- **دراسة المشكلات الطلابية الحقيقية والتعرف على أسبابها مع مراعاة عدم التركيز على أعراض المشكلات وظواهرها وإغفال جوهرها، واعتبار كل مشكلة حالة لوحدها متفردة بذاتها.**

٢- تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق مزيد من التوافق النفسي والتربوي للطلاب عن طريق:

- تهيئة الفرص للاستفادة من التعليم بأكبر قدر ممكن.
- الكشف عن قدرات وميول واستعدادات الطلاب وتوجيهها بشكل جيد.
- إثارة الدافعية لدى الطلاب نحو التعليم بشتى الوسائل.
- تعزيز الجوانب الإيجابية في شخصية الطالب والتعامل بحكمة مع الجوانب السلبية.
- الموازنة بين ما تكلف به المدرسة طلابها وما يطيقون تحمله.
- إثارة التنافس والتسابق بين الطلاب وتشجيع التعاون والعمل الجماعي بينهم.

٣- إيجاد المزيد من عوامل الضبط داخل المدرسة عن طريق وضع نظام مدرسي مناسب يدفع الطلاب إلى مستوىً معين من ضبط النفس يساعد على تلافي المشكلات المدرسية وعلاجها، مع ملاحظة أن يكون ضبطاً ذاتياً نابعاً من الطلاب أنفسهم وليس ضبطاً عشوائياً بفرض تعليمات شديدة بقوة النظام وسلطة القانون.

٤- دعم برامج وخدمات التوجيه والإرشاد المدرسي وتفعيلها وذلك من أجل مساعدة الطلاب لتحقيق أقصى حد ممكن من التوافق النفسي والتربوي والاجتماعي وإيجاد شخصيات متزنة من الطلاب تتفاعل مع الآخرين بشكل إيجابي وتستغل إمكاناتها وقدراتها أفضل استغلال.

٥- توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة لخلق المزيد من التفاهم والتعاون المشترك بينها حول أفضل الوسائل للتعامل مع الطالب والتعرف على مشكلاته ووضع الحلول المناسبة لكل ما يعوق مسيرة حياته الدراسية والعامة.

(ثانياً): الإجراءات الإدارية

تتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

١- وضع نظام واضح للطلاب لتعريفهم بالنتائج الوخيمة التي تعود عليهم بسبب الغياب والهروب من المدرسة ، مع توضيح الإجراءات التي تنتظر من يتكرر غيابه من الطلاب وأن تطبيق تلك الإجراءات لا يمكن التساهل فيه أو التقاضي عنه.

٢- التأكيد على ضرورة تسجيل الغياب في كل حصة عن طريق المعلمين وأن يتم ذلك بشكل دقيق وداخل الحصص دون الاعتماد بشكل كامل على عر فاء الفصول الذين قد يستغلون علاقاتهم بزملائهم.

٣- المتابعة المستمرة لغياب الطلاب وتسجيله في السجلات الخاصة به للتعرف على من يتكرر غيابه منهم، وتتم المتابعة بشكل يومي مع التأكد من صحة المبررات التي يحضرها الطالب من ولي أمره أو الجهات الأخرى كالتقارير الطبية ومحاضر التوقيف وما شابه ذلك وليكن ذلك عن طريق أحد الإداريين لإعطائه صفة أكثر رسمية .

٤- تحويل حالات الغياب المتكررة إلى المرشد الطلابي لدراستها والتعرف على أسبابها ودوافعها ووضع البرامج والخدمات التوجيهية والإرشادية المناسبة لمواجهة تلك المشكلات وعلاجها.

٥- إبلاغ ولي أمر الطالب بغياب ابنه بشكل فوري وفي نفس يوم الغياب وحبذا لو يتم ذلك خلال الحصة الأولى أو الثانية على أقص حد لكي يكون على بينة بغياب ابنه وبالتالي إمكانية متابعته للتعرف على حالته والتأكيد علي ولي الأمر بضرورة الحضور إلى المدرسة لمناقشة الحالة.

٦- التأكيد على الطالب الغائب بالالتزام بعدم تكرار الغياب وكتابة التعهدات الخطية عليه وعلى ولي أمره مع التأكيد بتطبيق اللوائح في حالة تكرار الغياب.

٧- إتباع إجراءات اشد قسوة لمن يتكرر غيابه وهروبه من المدرسة كالحرمان من حصص التربية الرياضية أو المشاركة في الحفلات المدرسية والزيارات الخارجية.

٨- تنفيذ التعليمات والتنظيمات التي تضمنتها اللائحة الداخلية لتنظيم المدارس والتي تنص على بعض الإجراءات التي يلزم العمل بها عند التعامل مع حالات الغياب ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن تنجح المدرسة في تنفيذ إجراءاتها ووسائلها التربوية والإدارية لعلاج مشكلة غياب الطلاب وهروبهم إذا لم تبد الأسرة تعاوناً ملحوظاً في تنفيذ تلك الإجراءات ومتابعتها ، وإذا لم تكن الأسرة جدّية في ممارسة دورها التربوي فسيكون الفشل مصير كل محاولات العلاج والوقاية.

بعض المقترحات للتخفيف من حدة هذه المشكلة

في ضوء ما تم عرضه من تعريف للمشكلة وأسبابها وإجراءات التخفيف من حدتها:

أ- مقترحات بشأن المعلمين والمعلمات :

من الضروري توعية المعلمين وتدريبهم على الأمور الآتية :

١- إدراك ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب .

٢- العمل على استخدام أساليب التعزيز المناسبة .

٣- الدقة في وضع درجات التحصيل .

٤- العمل على عدم إرهاق الطالب بالواجب المنزلي .

٥- التعاون مع إدارة المدرسة وأولياء الأمور لعلاج صعوبات التعلم لدى بعض التلاميذ.

ب- مقترحات بشأن المناهج المدرسية

١- الاهتمام بالكيف وتخفيف الكم في المناهج .

٢- تبسيط المناهج الدراسية ومناسبتها لقدرات وميول التلاميذ .

٣- يجب أن تتضمن المناهج الدراسية بعض الأنشطة التعليمية .

٤- ربط المناهج بالبيئة المحلية .

٥- ينبغي مراجعة المناهج بشكل دوري وتجديد الموضوعات .

ج- مقترحات بشأن البيئة المدرسية

١- الاهتمام بالإرشاد الطلابي وتفعيل دوره .

٢- تفهم ظروف الطلاب الذين يتغيبون عن المدرسة وعلاجها .

٣- تحسين الوسائل المساعدة لعملية التعليم .

٤- التوسع في إنشاء المباني المناسبة والمهيأة .

٥- تحسين العلاقة مع التلاميذ وتخفيف العقاب البدني .

د- مقترحات بشأن ميول التلاميذ نحو المدرسة

١- تطبيق نظام المقررات الاختيارية في المدارس .

٢- توعية التلاميذ عن طريق وسائل الإعلام .

٣- منح الجوائز للطلاب المتفوقين .

٤- التوسع في الحفلات الترفيهية والأنشطة المناسبة لميول الطلاب .

هـ- مقترحات حول علاج الأسباب النفسية لغياب التلاميذ :

١- التخفيف من قلق الامتحانات باستخدام الاختبارات الدورية .

٢- توثيق العلاقة بين المعلمين والتلاميذ من ناحية وبين التلاميذ وزملائهم من ناحية ثانية عن طريق الاشتراك في الأنظمة الجماعية .

٣- عدم استخدام العقاب اللفظي .

و- مقترحات لعلاج الأسباب الصحية لغياب التلاميذ :

١- تزويد كل مدرسة بممرض لتقديم الإسعافات الأولية .

٢- نشر التوعية الصحية داخل المدارس وعمل بطاقات صحية .

٣- الإشراف الصحي على المقصف المدرسي .

ز- مقترحات حول الأسباب المتعلقة بالأسرة المرتبطة بغياب التلاميذ :

١- توعية الآباء بأهمية انتظام أبنائهم في المدرسة .

٢- استمرار الاتصال بين البيت والمدرسة .

توعية الآباء بأهمية الجو المناسب للمذاكرة في البيت ومراعاة ظروف سن المراهقة .

توفير وسائل المواصلات للتلميذات من وإلى المدرسة.

https://www.youtube.com/watch?v=Z0jUuQrSrvg

أسئلة تقييميه حول الفصل السادس

١- ناقش مفهوم الغياب أو الهروب من المدرسة.

٢- حدد أشكال الغياب المدرسي؟

٣- ناقش الأسباب المؤدية إلى الغياب المدرسي ثم التسرب؟

٤- حدد الأدوار التربوية لعلاج مشكلة الغياب المدرسي؟

الفصل السابع

دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر

مقدمة

أولاً: دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر.

ثانيًا: مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله.

ثالثًا: حجم مشكلة الأمية في مصر.

رابعًا: الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر.

خامسًا: أهم الجهود التي بذلت في ميدان محو الأمية في مصر.

سادسًا: العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو الأمية في مصر.

سابعًا: دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر.

أهداف الفصل السابع

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

١- تتعرف على دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر.

٢- تحدد مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله.

٣- تتعرف على حجم مشكلة الأمية في مصر.

٤- تعدد الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر.

٥- تناقش أهم الجهود التي بذلت في ميدان محو الأمية في مصر.

٦- تحدد العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو الأمية في مصر.

٧- تقيم دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر.

الفصل السابع
دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر

مقدمة

يتناول هذا الفصل: دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر، مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله، حجم مشكلة الأمية في مصر، الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر، أهم الجهود التي بذلت في ميدان محو الأمية في مصر، العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو الأمية في مصر، دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر

تعتبر مشكلة الأمية من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري؛ نظرًا لضخامة حجم المشكلة وأبعادها المختلفة (اقتصادية – اجتماعية – سياسية - حضارية)، كما أن حالة الفقر التي توصف بها الدول النامية ومنها مصر لا تشير فقط إلى نقص الثروات والأموال، وإنما تشير أيضًا إلى ضعف الوعي الثقافي والحضاري لهذه المجتمعات.

ويرجع الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر إلى مجموعة من الاعتبارات هي:

١- إن التعليم أصبح ضرورة هامة من ضرورات الحياة، وأساسًا من الأسس الثقافية والحضارية في المجتمعات الحديثة، وأصبح العصر الذي نعيش فيه لا مكان فيه للأمي.

٢- أن الأمية في مصر تتركز في فئات العمر المنتجة؛ لذا أصبحت عملية محو الأمية ضرورية ومهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٣- من أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية في مصر توافر القوى البشرية بما تمتلكه من مهارات عقلية وعملية، وهي تنمية تقل فيها فرصة العامل غير الماهر إلى حد كبير.

٤- الاتجاهات الحديثة في التنمية الاقتصادية تعتمد على السيطرة على وسائل الاتصال من ناحية، وقدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية أخرى؛ والمتعلم أقدر عن الأمي في اكتساب هذه الاتجاهات.

٥- الاتجاهات الصحيحة نحو العمل وتقدير المسئولية، والاحساس بالواجب، والقواعد الصحيحة للتعامل مع رؤساء العمل وزملاء المهنة كلها أمور يتعلمها الإنسان ويكتسبها نتيجة مروره بخبرات يتعلمها ويستفيد منها، ولاشك أن المتعلم أفضل من الأمي في اكتساب هذه الاتجاهات والخبرات.

٦- زيادة الإنتاج تعتمد على مهارة العامل، وقد أثبتت الدراسات أن إنتاجية العامل المتعلم تفوق إنتاجية العامل غير المتعلم.

٧- أن التنمية الاقتصادية السليمة تقتضي توافر الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار وترشيد الاستهلاك والعناية بالصحة السليمة والتي تعتبر جميعها نتيجة طبيعية للتعليم.

٨- من أهم مظاهر التنمية الاجتماعية ممارسة الديمقراطية الصحيحة، وهذا لا يتسنى إلا بمعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته ودوره كمواطن صالح مدرك لدوره في التغيير الاجتماعي.

٩- المتعلم أقدر من الأمي على الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التي تقدمها الدولة، وهو أيضًا أقدر على تقبل التغيير، وتقبل الاتجاهات السليمة التي تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه في الحرب والسلم على السواء.

١٠- الأمي أسهل في وقوعه فريسة للدعاية المغرضة والاشاعات الكاذبة.

١١- مفهوم التعلم المستمر، والاقبال المتزايد لفكرة المجتمع المتعلم يتطلبان استمرار الفرد في التعلم دون انقطاع من أجل تحقيق أماله وتنمية قدراته وتمكينه من مواجهة مطالب العالم المتغير.

١٢- التركيز على برامج محو الأمية ضرورة لازمة حتى يتمكن غالبية المواطنين من الاتصال بمصادر المعرفة والثقافة والارتقاء إلى مستويات أعلى من التعليم.

ثانيًا: مفهوم الأمية وأهم صورها وأشكالها

نشأت الأمية في مصر نتيجة قصور التعليم المدرسي عن استيعاب جميع الملزمين من الصغار، مما أدى إلى تراكم أعداد الأميين عامًا بعد عام حتى شكلت الحجم الحالي للمشكلة، وهذا يتطلب ضرورة الاستيعاب الكامل لجميع الملزمين ممن هم في سن الإلزام ووضع خطة محكمة في فترة زمنية محددة لمحو أمية الكبار الذين حرموا من التعليم أو تسربوا منه، حتى يمكن التخلص من تلك المشكلة، ومن ناحية أخرى فإن النجاح في التغلب على تلك المشكلة يلزمه تحديد دقيق لمفهوم الأمي، ومفهوم المستوى التعليمي الذي بوصوله إليه يمكن القول بأنه قد محيت أميته.

حدده المؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في البلاد العربية (١٩٦٤م الذي عقد بالاسكندرية)

كل من تعدى سن العاشرة وليس مقيدًا في أي مدرسة، ولم يصل إلى المستوى الوظيفي للقراءة والكتابة باللغة العربية (الحد الأدنى):

- قراءة فقرة من صحيفة يومية بفهم وانطلاق.
- التعبير الكتابي عن فكرة أو أكثر تعبيرًا واضحًا.
- كتابة قطعة إملاء كتابة صحيحة.
- قراءة الأعداد وكتابتها.

حدده القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠م بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية

كل شخص يتراوح عمره ما بين الثامنة والخامسة والأربعين وغير مقيد في أي مدرسة، ولم يصل إلى مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائي.

حدده الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

الشخص غير القادر على الكتابة حتى وإن كان قادرًا على القراءة.

ومن هذه التعاريف يتضح أن الأمية تعني في أبسط معانيها الأمية الأبجدية وهي عدم قدرة الفرد على القراءة والكتابة.

أهم صور الأمية وأشكالها:

مع التقدم العلمي والتكنولوجي، ومع التقدم الحضاري للمجتمعات لم تعد الأمية تقتصر فقط على الأمية الأبجدية وهي الجهل بمبادئ القراءة والكتابة، ولكن اتسع معناها وتعددت صورها وأشكالها بحيث أصبحت تشمل كل سلوك يتعارض مع نظام الحضارة المعاصر، ونمط الارتقاء بها، وفيما يلي توضيح لأهم صور وأشكال الأمية:

١ - الأمية الأبجدية

الأمي الأبجدي هو من لم يلتحق بالمدرسة وبلغ سن العاشرة ولم يستطع توظيف قدراته في القراءة والكتابة.

تكون بمثابة الأمية الصغرى وعندما تنتشر تكون الأمية الكبرى (أمية المجتمع).

تعد حملات محو الأمية عملية علاجية للأمية الأبجدية.

٢ - الأمية الحضارية

الحضارة تعني التقدم في جميع مجالات الحياة.

ويقال الشعب متحضر في ميادين الحياة أي أن أفراده مشاركون مشاركة إيجابية وفعالة في جميع مجالات الحياة.

الأمية الحضارية تعني عدم القدرة على مسايرة ركب التطور والتقدم في شتى المجالات.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة الأمية الحضارية في الأنواع الأتية:

الأمية السياسية: ويقصد بها جهل الفرد بالمعلومات السياسية الأساسية، وعدم اهتمامه بالشأن السياسي العام.

الأمية الدينية: ويقصد بها عدم الفهم الصحيح لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

الأمية الاجتماعية: ويقصد بها عدم قدرة الفرد على تحقيق علاقات وروابط اجتماعية سليمة مع الآخرين.

الأمية الصحية: ويقصد بها جهل الفرد بالقواعد الأساسية والسليمة للصحة.

٣- الأمية الوظيفية

عدم القدرة على مواجهة المشكلات في الحياة، نتيجة لافتقاره إلى توظيف ما تعلمه من معارف ومهارات وخبرات.

٤- الأمية الأيدولوجية

الأيدولوجية تعني مجموعة مبادئ وقواعد وأسس يتفق عليها شعب وتكون بمثابة التشريع بالنسبة له في أمور حياته.

والأمية الأيدولوجية تعني الجهل بهذه الأسس والمبادئ.

٥- الأمية العلمية

عدم قدرة الفرد على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام أدواتها، مثل الكمبيوتر.

٦- الأمية المهنية

العجز والقصور المتمثل لدى الفرد في حل ما يعتريه ويصيبه في مجال عمله.

تحوي أيضًا الأمية التخصصية عل اعتبار أن كل صاحب مهنة متخصص فيها وإذا لم يتقنها كان ذا أمية في تخصصه.

٧- الأمية الثقافية

يعد الفرد أميًا ثقافيًا إذا استطاع أن يحصل على شهادة دراسية وفي الوقت ذاته لا يمتلك من الثقافة العامة إلا القليل الذي يمثل الحد الأدنى الذي لا يؤهله أن يجاري الحديث عن الأشياء مع من يحيط به من أقرانه.

٨- الأمية البيئية

اتلاف لكل ما يحيط بالكائنات الحية وغيرها بسبب الجهل وعدم المحافظة على البيئة والافتقار لوسائل تحسين هذه البيئة.

مصادر الأمية

للأمية مصادر متعددة، تسهم في زيادة أعدادها، وتضخم آثارها، وهذه المصادر تتضح بجلاء، وتنمو في المجتمعات النامية، دون المتقدمة، ومن أهم هذه المصادر:

١- عدم استيعاب الملزمين في التعليم

بمعنى عدم قدرة التعليم الابتدائي على قبول كل من هو في سن الالزام حتى يتحقق الاستيعاب الكامل لكل طفل في سن التعليم حتى على الرغم من التوسع في سياسة القبول بمدارس المرحلة الابتدائية.(لماذا؟)

٢- المتسربون من التعليم

أحد المنابع الرئيسة لانتشار الأمية ويعني:

عدم مواصلة التلاميذ حتى نهاية المرحلة التعليمية حتى لو تحقق الاستيعاب الكامل إلا أنه سيصبح هناك عدد من الطلاب خارج التعليم وهم مقيدون على الاحصاء الرسمي.

أسباب التسرب من التعليم:

- أسباب اقتصادية وافتقار الأسرة الجانب المادي فإنها سرعان ما تضحي بتعليم أبنائها.

- أسباب أسرية منها: جهل الآباء بأهمية التعليم – انخفاض مستوى المعيشة – كثرة تنقل الأسرة – التفكك الأسري .....

- أسباب اجتماعية منها: التقاليد الجامدة بالمجتمع خاصة ما يرتبط بتعليم البنت – تخوف الأسر من نتائج التعليم وخروج أبنائهم على الطاعة – عادات الثأر.....

- أسباب شخصية ترجع لذاتية المتسرب كصعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية – الغياب المتكرر – الزواج المبكر .....

- أسباب تربوية وهي كل ما يحيط بالدارسين أثناء قيامهم بالعملية التعليمية . (مثل ماذا؟)

أسباب التسرب من فصول ومراكز محو الأمية وقصور تلك البرامج في القضاء على هذه الظاهرة:

- الخجل أثناء الوقوع في الخطأ أمام الأخرين.
- تضارب مواعيد الدراسة مع العمل عند البعض.
- صغر سن المعلمين القائمين بالتدريس.
- سوء معاملة المعلمين للدارسين.
- بعد مقر الدراسة .
- شعور الدارس بالخجل أمام أبنائه.
- المواد التعليمية لا تركز على احتياجات الدارسين.
- افتقار المعلم للقدرات والمهارات التي تؤهله .
- عدم قدرة المعلم على الاقناع والتأثير لجذب الدارسين.
- القاء عبء الجذب فقط على المعلم.
- تدني نظرة المجتمع للدارس واعتباره أقل مستوى من غيره مما يؤدي إلى احجام الدارسين.
- عدم ايمان المعلم بهذه القضية وبالتالي يفتقر الدافع.
- نقص الوعي لدى بعض الأسر بأهمية التعليم خاصة للفتاه.
- عدم وجود حافز للدارس.
- الارتداد مرة أخرى نتيجة عدم المتابعة.
- قصر المدة المخصصة للتدريس .
- عدم التنسيق بين الجهات المعنية.

٣- الارتداد إلى الأمية

الأطفال الذين تجاوزوا سنوات تعليمية ثم تسربوا وحدث لهم ارتداد، أو أنهوا مرحلة تعليمية ولم يلتحقوا بما يليها، أو لم يوفقوا في أداء امتحان في مرحلة ما فاضطروا لترك الدراسة ونتج عن ذلك مشكلة الارتداد.

وتتحدد خطورة المشكلة في ترك الأعداد التي تلقت قدرًا من التعليم دون متابعة مما قد يجعلهم يرتدوا للأمية مره أخرى مما يشكل إضافة جديدة للحجم الكلي لمشكلة الأمية.

دوافع الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية:

مفهوم الدافع: هو القوة الكامنة لدى الأفراد، والتي بسببها يتخذ المرء مجموعة من الوسائل لتحقيق هدف يسعى لتحقيقه.

والدوافع؛ إما ذاتية، وإما خارجية.

وتنقسم هذه الدوافع الخاصة بالتحاق الأميين بالفصول إلى:

١- دوافع اجتماعية

من هذه الدوافع:

- الرغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية (الحراك الاجتماعي).
- الرغبة في الحصول على شهادة تخلصًا من خجل الجهل.
- الرغبة في متابعة الأحداث الجارية.
- تربية الأبناء تربية فاضلة.

٢- دوافع اقتصادية

من هذه الدوافع:

- رفع المستوى الاقتصادي.
- اتمام عمليات البيع والشراء والمعاملات التجارية على وجه سليم حتى لا يتعرض للغش.
- الرغبة في تنمية القدرة الانتاجية بهدف زيادة الدخل.
- الرغبة في ايجاد فرص عمل لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

٣- دوافع ثقافية

من هذه الدوافع:

- الرغبة في قراءة القصص والكتب ومطالعة الجرائد اليومية للتعرف على ما يدور بالمجتمع.
- الرغبة في متابعة برنامج اذاعي أو تليفزيوني وغيرها من المثيرات الثقافية بالمجتمع.
- الرغبة في المناقشة في الأحداث الجارية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٤- دوافع دينية

من هذه الدوافع:

- رغبة الأمي في التعرف على أمور دينه.
- معرفة العبادات التي يؤديها على أكمل وجه.
- معرفة أحكام الدين المختلفة.
- رغبة الآباء في تعليم أبنائهم أمور دينهم.

٥- دوافع مهنية

من هذه الدوافع:

- **الرغبة في تعلم حرفة معينة يتكسب منها.**
- **الرغبة في ممارسة مهنة كقيادة سيارة التي تتطلب احضار شهادة محو الأمية.**
- **الرغبة في تعلم مهارات جديدة لتحسين المركز الوظيفي.**

ثانيًا: مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله:

مع التقدم العلمي والتكنولوجي، ومع التقدم الحضاري للمجتمعات حرر مفهوم محو الأمية من إطاره الضيق الذي يقصره على مجرد تعليم القراءة والكتابة إلى مفهوم أوسع وأشمل تعددت صوره وأشكاله، ليشمل:

١- محو الأمية الأبجدية أو الهجائية

تعني قدرة الفرد على توظيف مهارات القراءة والكتابة في حياته اليومية.

٢- محو الأمية العلمية

ويقصد بها قدرة الفرد على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام أدواتها.

٣- محو الأمية المهنية

قدرة الفرد على توظيف بعض المعارف والمعلومات والمهارات في مجالات الممارسة الفعلية.

٤- محو الأمية الثقافية

تعني قدرة الفرد على فهم طبيعة العصر وما يحدث فيه من تغيرات.

٥- محو الأمية البيئية

ويقصد بها وعي الفرد بأهمية البيئة ومواردها المختلفة وقدراته على التعامل معها والمحافظة عليها والتصرف الواعي معها مما يترتب عليه التغلب على المشكلات البيئية التي تؤثر على الفرد والمجتمع.

٦- محو الأمية السياسية

ويقصد بها إلمام الفرد بالمعلومات السياسية الأساسية، واهتمامه بالشأن السياسي العام.

٧- محو الأمية الدينية

ويقصد بها قدرة الفرد على الفهم الصحيح لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ثالثًا: حجم مشكلة الأمية في مصر

نشاط (١)

- قيم الوضع الحالي لمشكلة الأمية في مصر؟

.....

.....

.....

رابعًا: الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر

للأمية أضرار بالغة على الفرد والمجتمع، وتتحدد هذه الأضرار في الآتي:

١- حرمان صاحبها (الأمي) من التقدم في أي مجال من مجالات الحياة، وتجعله دائمًا في تأخر مستمر.

٢- تحرم المجتمع من أصحاب القدرات، الذين لم تتح أمامهم الفرص للتقدم، والمساهمة في تقدم المجتمع ورقيه.

٣- تعمل على التخلف بأنواعه المتعددة (الاجتماعي، الاقتصادي...).

٤- تعرض الأمي للأمراض، وبخاصة المتوطنة منها؛ مثل: البلهارسيا، التيفويد، وغيرها، فهي تجعل الأمي في حالة صحية متردية.

٥- تجعل الأمي أقل شأنًا من غيره في المشاركة الاجتماعية.

٦- تجعل الأمي لا يستطيع أن يمارس حقه في حرية التعبير عن ذاته، في مجريات الأحداث المحيطة به (أثر نفسي).

٧- تجعل الأمي قليل التأثير في المشاركة الإنتاجية بسبب جهله في التعامل مع الآلات الحديثة.

٨- الأمية عائق في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بمكافحتها والقضاء عليها نهائياً.

٩- الأمية مشكلة معقدة ترتبط بمعظم مشكلات المجتمع الاقتصادية والسكانية مما يشكل عائقاً معطلاً لجهود التنمية التي لم تعد مقتصرة على رأس المال فقط وانما تعتمد بشكل أكبر على رأس المال البشري وعدم استغلاله الاستغلال المناسب رغم كثرته فكثير من تلك العناصر ما زالت تعاني من الأمية، نقص المهارات الفنية، عدم التكيف مع الاتجاهات الحديثة بالمجتمع.

خامسًا: الجهود المبذولة في ميدان محو الأمية في مصر

- ارتبط التعليم بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام منذ بداية القرن ١٩.

- كان التعليم يقتصر على أبناء الصفوة باعتبار أن التعليم يشكل أمر خطير على الشعب.

- زاد من حجم المشكلة في مصر السياسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني التي كانت تحد من التعليم وجعلته محصورًا في دائرة معينة لا تتعدى تخريج موظفين لتسيير دفة الجهاز الإداري الحكومي؛ الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد كبير من المدارس والحد من الإنفاق على التعليم مما أدى إلى ارتفاع الأمية في مصر أنذاك إلى ٩٦% (١٩٠٧م).

- الدارس لتاريخ التعليم الحديث في مصر يلاحظ أن الجهود المبذولة أو المحاولات التي بذلت من أجل نشر التعليم لم تقتصر فقط على التعليم النظامي للصغار وإنما تستهدف توفير فرص تعليمية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

- ارتبطت هذه الجهود منذ بدايتها بالحركة الوطنية منذ الاستعمار والتي بدأت في تشكيل الجمعيات الخيرية لإنشاء المدارس بالمجان بعد أن فرضه الاحتلال بالمصروفات؛ فتأسست جمعية تحسين الكتاتيب التي استطاعت في خلال عامين إنشاء ٧٥٨ كتابًا .

- الحزب الوطني (مصطفى كامل) قام بحملة كبيرة عام ١٩٠٨م من أجل تكوين مدارس الشعب لتعليم العمال والفلاحين ومحو أميتهم.

- في أعقاب ثورة ١٩١٩م كان هناك اهتمام بالتعليم يتماشى مع أهداف الثورة وفتحت الأقسام الليلية أبوابها لمحو أمية الشعب (٦٤ قسمًا) منها ما تشرف عليها وزارة المعارف، الهيئات الشعبية، مجالس المديريات، وزادت هذه الأقسام بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م والذي حصلت فيه مصر على الاستقلال الجزئي.

- بعد صدور دستور ١٩٢٣م (إلزامية التعليم ومجانيته)، تم صدور قانون الإلزام ١٩٢٤م، كانت المدارس تفتح أبوابها ٣ فترات يوميًا لمحو أميتهم.

- في عام ١٩٤٤م بدأت مرحلة تحول هامة في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار بصدور القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤م بشأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية (أول تشريع ينظم

العمل في هذا الميدان) وتقوم به وزارة الشئون الاجتماعية وقد تم تأجيله للعام ١٩٤٦/٤٥م لأن الميزانية صدرت دون حساب مكافحة الامية، وفي هذا العام تم رصد مبلغ ١٢٠ ألف جنية للبدء في المشروع.

- بدأت وزارة الشئون الاجتماعية المشروع على صورة تجربة في القاهرة والجيزة على أن يعمم بعد ذلك في البلاد، وكانت الوزارة تعتمد في تنفيذ المشروع على وزارة المعارف (المدرسين، المفتشين، التجهيزات، والكتب) وكانت وزارة المعارف تقدم ذلك بالمجان.

- بعد سنة من تنفيذ المشروع رؤي أن تقوم به وزارة المعارف فنقل إليها عام ١٩٤٦م وأنشئ لهذا الغرض إدارة خاصة في وزارة المعارف عرفت بإدارة مكافحة محو الأمية، ثم تغير اسمها إلى إدارة التربية الأساسية ومحو الأمية، ثم إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية.

<u>وعلى الرغم من ذلك فإن مشروع ١٩٤٤م لم يحقق تقدم ملحوظ في القضاء على الأمية بسبب:</u>

- قلة الميزانية المخصصة لهذا المشروع سنويًا.
- تزايد عدد الأميين لعدم الاستيعاب الكامل للملزمين.
- عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية المستخدمة (التعليم الأساسي).
- قلة المكافآت المالية.
- عدم وجود مرحلة متابعة (الارتداد إلى الأمية).

- إلى جانب مشروع ١٩٤٤م كانت هناك جهود أخرى من أجل مكافحة الأمية تتمثل في الجهود الكبيرة لمنظمة اليونسكو (مركز سرس الليان) مع الحكومة المصرية سواء عن طريق تدريب المبعوثين من الدول العربية، الدراسات والبحوث التي يقوم بها، أو النماذج والكتب والمواد التعليمية التي ينتجها.

- ومن المجهودات التي بذلت إنشاء مراكز التربية الأساسية ومحو الأمية والتي قامت بإنشائها وزارة المعارف في منتصف الخمسينيات في مختلف القرى والمدن، وكان الهدف من إنشائها تدريب القادة المحليين وتدريب المدرسين على تعليم الكبار ومحو الأمية، وتنظيم فصول نموذجية لمحو الأمية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأخرى مثل: نشر الوعي القومي والصحي والاجتماعي.

- ومن هذه المجهودات أيضًا إنشاء مدارس الشعب وهي عبارة عن مدارس قامت محافظة القاهرة بإنشائها عام ١٩٦١/٦٠م في مختلف المحافظات والمدن للقضاء على الأمية في مدى عشر سنوات، ورصدت المحافظة لهذا المشروع ميزانية بلغت ١٠٠ ألف جنية سنويًا، وأعدت

لذلك مناهج جديدة وكتبًا تعليميا خاصة، وتأسيًا بمحافظة القاهرة قامت كثير من المحافظات بإنشاء مدارس مماثلة لما قامت به محافظة القاهرة.

- ومن الجهود التي بذلت في مجال محو الأمية وتعليم الكبار تجربة مكافحة الأمية عن طريق التليفزيون، وقد بدأ إجراء هذه التجربة في عام ٦٣/ ٦٤م بمحافظتي القاهرة والجيزة في ٣٨ فصًلا تجريبيًا كانت تضم عديد من الدارسين والدارسات، وقد كشفت هذه التجربة عن مشكلات كثيرة في تنفيذ التجربة إلا أنها أكدت في نفس الوقت إمكانية استخدام التليفزيون بنجاح في محو الأمية.

- وفي سياق الإعلام أيضًا كانت هناك تجربة رائدة في مجال محو الأمية وهي مشروع محو الأمية عن طريق الراديو، وهو مشروع بدأته إذاعة الشعب في أول فبراير ١٩٦٩م وهو عبارة عن برنامج في حلقات يومية مدتها ربع ساعة، ويهدف إلى تعليم القراءة والكتابة ومحو الأمية السياسية والاجتماعية، ويستعمل اللغة العامية إلى جانب الفصحى، ويقوم البرنامج بلقاء أسبوعي يوم الجمعة من كل أسبوع مع الدارسين والدارسات لدراسة ما يبدونه من ملاحظات، ويستخدم البرنامج الأغنية والحوار والفقرات التمثيلية والمؤثرات الصوتية.

- وفي هذا الإطار صدر قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠م في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية والذي أكد على مجموعة من الأسس والمبادئ الهامة في هذا الميدان من أهمها:

- اعتبار تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية قومية وسياسية تشارك فيها الوزارات والمؤسسات ووحدات الإدارة المحلية، والتنظيمات النقابية والتعاونية والجمعيات وأصحاب الأعمال.

- تتولى وزارة التربية والتعليم مسئولية التنفيذ بالتنسيق مع الأجهزة والتنظيمات التنفيذية الأخرى.

- يهدف القانون إلى تعليم المواطنين الأميين ورفع مستواهم ثقافيًا ومهنيًا واجتماعيًا.

- حدد القانون الشخص الأمي والذي يتراوح سنه من ٨- ٤٥ سنة وغير مقيد بأي مدرسة، ولم يصل في مستواه التعليمي إلى الصف الرابع الابتدائي.

- أكد القانون على عدم ترقية العامل الأمي متى أتيحت له الفرصة لمحو أميته ولم يحصل على الشهادة، كما لا يجوز منحه العلاوة التي يستحقها بعد مضي خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

- فرض القانون على القطاع الحكومي والعام والخاص مسئوليتهم في تعليم الكبار عن طريق التوفيق بين العمل وفصول محو الأمية.

- أوجب القانون محو أمية المرأة.

- ومن أهم الجهود التي بذلت في مجال محو الأمية وتعليم الكبار صدور قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣م، والذي ينص على اعتبار محو الأمية من المجالات التي يجب أن تستثمر فيها طاقات الشباب، وتتولى وزارة التربية والتعليم تنسيق العمل في هذا المجال.

- وفي عام ١٩٨٩م تم الإعلان من قبل الدولة أن العشر سنوات القادمة هي عقد لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتنفيذًا لهذا الإعلان صدر القانون ٨ لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، انطلاقًا من حق كل مصري في التعليم، وأن يبقى متعلمًا ما بقي على قيد الحياة، وإيمانًا بأهمية محو الأمية لتحقيق التنمية.

- وبمقتضى هذا القانون أنشئت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩٢م للقيام بعملية التخطيط والتنسيق ومتابعة برامج محو الأمية، على أن تتولى مهمة التنفيذ الوزارات والمحافظات والهيئات والمصالح والمجتمع المدني، والنقابات والأحزاب، وكذا الإذاعة والتليفزيون.

- ولكن على الرغم من الجهود المبذولة فما زالت مشكلة الأمية في مصر من أخطر المشكلات التي تواجه جهود التنمية وما زالت معدلات الأمية في مصر عالية.

سادسًا: أسباب عدم تحقيق الجهود المبذولة في ميدان محو الأمية في مصر التقدم المنشود

هناك مجموعة من العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو الأمية في مصر وهي:

١- عدم الوعي بخطورة مشكلة الأمية وآثارها السلبية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد: وقد ترتب على ذلك عدم إعطاء قضية محو الأمية الاهتمام الذي تستحقه من جانب رجال السياسة والاقتصاد معًا، وقد انعكس هذا بالطبع على القائمين بالعمل في هذا المجال.

٢- قلة الميزانية المخصصة للإنفاق على الأمية؛ فالمال هو عصب كل مشروع، وبدونه لا يمكن إحراز أي تقدم حقيقي، وتشير التقارير إلى أن الموازنة المالية للهيئة العامة لتعليم الكبار تتراجع سنة بعد أخرى ولا تتعدى تكلفة محو أمية الفرد الواحد ١٤٨ جنيهًا وهذه أقل تكلفة تنفق على محو الأمية في العالم.

٣- عدم الربط بين مشروعات محو الأمية وخطط التنمية: الأساليب المستخدمة في محو الأمية (أسلوب الجهود المبعثرة الذي يقوم على جهود الأفراد والهيئات والجمعيات الخيرية والتطوعية - الحملات الشاملة - الجهود الانتقائية) وقد درجت خطة محو الأمية على اتباع الأسلوب الأول إلى أن بدأت الدولة تتحمل مسئوليتها في محو الأمية واعتبارها جزء من

المسئوليات الملقاه على عاتقها ولكن التنفيذ والتطبيق العملي كان أقل من المطلوب ولا يتناسب مع حجم المشكلة وخطورتها.

٤- ضعف تشريعات محو الأمية؛ وبلا شك هذه التشريعات من شأنها تنظيم العمل وتحديد المسئوليات وجهات التنفيذ، ووضع الضمانات التي تكفل سير العمل وآدائه، وفي مصر هذه التشريعات موجودة ولكن المشكلة تكمن في قلة تفعيل هذه التشريعات وعدم الجدية في تطبيقها.

٥- تزايد رصيد الأمية لعدم استيعاب الملزمين؛ فمدارس المرحلة الأولى حتى الأن لم تستوعب كل الأطفال الملزمين.

٦- نقص الحوافز وعدم فاعليتها؛ حيث أن هذه الحوافز تضع ضمانات العمل والاستمرار فيه، سواء ما يخص من هذه الحوافز المعلمين والمشرفين والمديرين والدارسين من الأميين وسواء كانت هذه الحوافز مادية ومعنوية.

٧- انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم في الدراسة؛ فهناك عدد من الدارسين غير مقتنعين بأهمية التعليم، وليس هناك ما يدفعهم إلى الانتظام في الدراسة فيحجمون عنها، ومن هنا فمن الضروري العمل على جذب الدارسين وتشجيعهم على الدراسة باستمرار، وينبغي أن يتضمن برنامج الدراسة في محو الأمية الأنشطة الترفيهية والترويحية تشويقًا وتشجيعًا لهم.

٨- عدم الاهتمام بمرحلة المتابعة؛ فكثيرًا من الدارسين يرتدوا مرة أخرى للأمية حيث أن فترة الدراسة بفصول محو الأمية هي تسعة أشهر تتخللها فترات العطلات والإجازات وهي غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة، من هنا لابد من الضروري متابعة هؤلاء الدارسين حتى لا يرتدوا للأمية مرة أخرى.

٩- عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية، حتى وإن تم تدارك هذه المشكلة في الوقت الحاضر إلا أن هناك نقص واضح في المواد التعليمية المناسبة للكبار في القراءة والكتابة والرياضيات والثقافة العامة وهي ضرورية لنجاح العمل في محو الأمية.

١٠- ضعف إعداد وتدريب المعلمين؛ هناك نقص في أعداد المعلمين المتفرغين لتعليم الكبار ومحو الأمية؛ ولذلك يتم الاستعانة بالعاملين في التعليم الابتدائي، والكثير منهم غير مؤهل للتعامل مع الأميين، ولم توجه عناية كافيه لتدريبهم وتأهيلهم، كما أن هناك قصور في أعداد المعلمات في الوقت الذي تتركز فيه الأمية بين الإناث وربات البيوت.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى:

- فقر الأسرة الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم قدرة الآباء على سداد المصروفات المدرسية، واستخدام الأبناء للمساعدة في تحمل نفقات الأسرة.

- انخفاض مستوى تعليم الأسرة.

- البيئة المدرسية غير المناسبة.

- موت الأبوين أو أحدهما أو اضطرار الابن إلى تحمل مسئولية العائلة.

- نقص شعور بعض المسئولين في مصر لفترة مضت بخطورة الأمية، ومن ثم كانت الجهود المبذولة لا تتناسب مع حجم المشكلة.

- عدم قيام أجهزة الإعلام المختلفة بدور فعال في توعية الأميين وحثهم على الالتحاق بفصول محو الأمية، والإفادة من الفرص والإمكانات المتاحة لهم.

- عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر، وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة توزيع الخدمات التعليمية.

سابعًا: دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر

إن صياغة رؤية تربوية لمواجهة مشكلة الأمية في مصر يقوم على مجموعة من الركائز:

١- دراسة الخصائص الديموجرافية للسكان وما يتصل بها من معدلات النمو السكاني والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي.

٢- تحليل واقعي وميداني للعوامل والقوى والأنظمة المؤثرة في محو الأمية مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بشكل يجعل منها دليل عمل تتم أنشطة محو الأمية على أساسها.

٣- تحديد قدرة الدولة المالية تبعًا للمستوى الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- اتجاه العمل في مجال محو الأمية نحو تغذية حركة التنمية من ناحية، والاستجابة لمطالب الأميين وحقهم في التعليم من ناحية أخرى.

وفي ضوء هذه المرتكزات الأربعة تتضمن الرؤية التربوية لمواجهة مشكلة الأمية في مصر عدة محاور رئيسة يشتمل كل محور منها على عدد من المسارات يرتبط كل مسار بمجموعة من الإجراءات التنفيذية الكفيلة بتحقيق هذا المسار، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول:

النظر إلى محو الأمية وتعليم الكبار على أنه مسئولية قومية وسياسية تشارك فيها كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات، ووحدات الإدارة المحلية والتنظيمات النقابية والتعاونية، والجمعيات، وأصحاب الأعمال، ويتضمن هذا المحور عدة مسارات:

المسار الأول

تعزيز كافة الجهود القومية المتاحة بما يكفل المواجهة المكثفة للأمية

ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- تنظيم أسلوب التعاون في التنفيذ بين الجميع والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

٢- إنشاء صندوق لتمويل الجهود يسهم فيه الجميع.

٣- إنشاء مركز معلومات لمحو الأمية على مستوى الدولة.

المسار الثاني

توفير وتدعيم الأجهزة الفنية اللازمة لوضع الخطط والمناهج، والكتب والمواد التعليمية وشتى متطلبات العمل الفنية لمحو الأمية ويتحقق هذا المسار من خلال:

١- تشجيع المتخصصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية على إجراء الدراسات والبحوث للوفاء بالمتطلبات الفنية لحركة محو الأمية، وتدعيم القوى الفنية بالإمكانيات المالية والمادية والقوى البشرية ذات الخبرة العالمية.

المسار الثالث

توفير الأجهزة التدريبية للقوى البشرية العاملة في ميدان محو الأمية، نظرًا لقلة عدد القيادات المتخصصة في هذا المجال ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- إنشاء مؤسسات قومية للتدريب تختص بإعداد قيادات وكوادر محو الأمية.

٢- أن تعمل كليات التربية على إنشاء دراسات منتظمة في برامجها لإعداد العاملين في مجال تعليم الكبار عامة ومحو الأمية خاصة؛ وذلك على المستوى الجامعي وما بعده.

٣- إعداد فرق تدريب متكاملة متحركة تسهم في تدريب الكوادر العاملة في مجال محو الأمية تدريبًا مباشرًا على العمل من خلال معايشتهم في مواقع العمل والتعرف على احتياجاتهم التدريبية الفاعلة.

المسار الرابع

توفير التمويل اللازم لحركة محو الأمية ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- تطوير إمكانيات تمويل مشروعات محو الأمية بحيث تعتمد على ميزانية الدولة، ومساهمة المشروعات الإنتاجية، والتبرعات والجهود التطوعية، والضرائب والمعونات والقروض.

٢- أن تخصص نسب من ميزانيات التنمية توجه إلى ميدان تعليم الكبار عامة، ومحو الأمية خاصة على أن يكون لمحو الأمية مكانة في أي خطة توضع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شأنها شأن باقي مشروعات الخطة.

المحور الثاني:

ارتباط حركة محو الأمية بجهود التنمية والتطور الحضاري على اعتبار أن مشكلة محو الأمية مشكلة حضارية؛ ولذلك يتطلب الأمر تحريرها من نطاقها الضيق المقصور على الأمية الأبجدية ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، ويتضمن هذا المحور مسارين:

المسار الأول

ربط حركة محو الأمية بحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- التنسيق بين مؤسسات التنمية ومؤسسات محو الأمية.

٢- تنسيق العمل بين برامج التدريب المهني لرفع الكفاية الإنتاجية وزيادة المهارة من ناحية وبرامج محو الأمية من ناحية أخرى.

٣- التنسيق بين الأنشطة الثقافية وجهود محو الأمية.

المسار الثاني

ربط جهود محو الأمية بالجهود الحضارية من أجل تأصيل الثقافة وتحديثها، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- وصل حركة محو الأمية بالحركة الثقافية وذلك عن طريق مجموعات متكاملة من الكتب المناسبة في الأسلوب والحجم والثمن للشخص حديث التعلم.

٢- أن توجه الصحافة جهود التوفير المناسبة للمتعلم حديثًا من حيث الأسلوب وبما تمكنه من إدراك ما يجري في مجتمعه من تغيرات وأحداث.

٣- أن تتضمن برامج محو الأمية فترات دراسية ترتكز حول مناقشة ما يظهر في الثقافة المعاصرة من أفكار تتناولها المجلات والصحف والكتب وغير ذلك من مصادر المعرفة.

المحور الثالث:

ارتباط حركة محو الأمية بحركة التربية في المجتمع، ويتضمن هذا المحور مسارين:

المسار الأول

ربط حركة محو الأمية بأنواع ومراحل التعليم النظامي، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- إيجاد العلاقات التنظيمية المتبادلة بين حركة محو الأمية ومراحل التعليم النظامي.

٢- تحقيق التكامل بين التعليم الأساسي وجهود محو الأمية، بما يؤدي إلى ضمان سد منابع الأمية.

٣- إعادة النظر في وضع شهادة محو الأمية بحيث تتيح للحاصل عليها فرصة مواصلة التعليم.

المسار الثاني

ربط حركة محو الأمية بحركة التعليم غير النظامي في إطار فلسفة التعليم المستمر، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- إيجاد نوع من التنظيم يحقق التكامل بين مؤسسات التعليم غير النظامي وبين جهود محو الأمية.

٢- إنشاء مؤسسات متنوعة للتعليم غير النظامي تكفل لمن يتحرر من أميته مواصلة تعليمه في أحد أنواعها.

المحور الرابع:

تدعيم أجهزة محو الأمية وكفالة مرونة حركتها، ويتضمن هذا المحور مسارين:

المسار الأول

تحقيق الاستقلالية الإدارية لأجهزة محو الأمية مع ارتباطها المباشر بالأجهزة السيادية، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- تخليص أجهزة محو الأمية من تبعيتها الراهنة إلى أحد أنواع الأجهزة الفرعية مثل التعليم الابتدائي، أو الفني، أو إدارات الثقافة.

٢- توفير وإعداد العاملين اللازمين لأداء متطلبات العمل في أجهزة محو الأمية في مختلف التخصصات.

المسار الثاني

جذب قيادات رشيدة ومتخصصة وواعية فنيًا وإداريًا وعلميًا للعمل في مجال محو الأمية، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- وضع معايير محددة حسب متطلبات العمل في مجال محو الأمية، وذلك لاختيار القيادات اللازمة للعمل في هذا الميدان.

٢- تغيير هيكل الحوافز والأجور الحالي، بما يضمن جذب العناصر ذات الكفاءات والخبرة.

٣- إتاحة الفرص التدريبية المتنوعة أمام العاملين لتجديد معلوماتهم، واتصالاتهم بالخبرات الجديدة، واكتسابهم المهارات المستخدمة في ميدان عملهم.

المحور الخامس:

تكوين رأي عام بخطورة الأمية واتخاذ موقف إيجابي للتخلص منها، ويتضمن هذا المحور مسارين:

المسار الأول

تكوين رأي عام بين المواطنين بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- طرح قضية الأمية للحوار والمناقشة بحيث يدفع ذلك موقف القادة والمسئولين والمفكرين لتكوين اتجاهًا عامًا نحو قضية الأمية.

٢- اتخاذ إجراءات من خلال المؤسسات السياسية والجماهيرية لتحفيز الأمي على التعلم وتحفيز المتعلم على المشاركة في جهود محو الأمية.

٣- قيام أجهزة الإعلام والاتصال بدورها في التوعية.

٤- وجود حوافز تزيد من موارد ودخل الأمي كأن ترتبط الترقية بالتخلص من الأمية.

المسار الثاني

تحقيق الاشتراك الإيجابي والفعال للأميين في حركة محو الأمية بما يجعلها حركة شعبية، ويتحقق هذا المسار من خلال الإجراءات الآتية:

١- الاستفادة مما في الدين والتراث الإسلامي والعربي من حوافز معنوية تحث الفرد على ضرورة التعلم.

٢- توضيح الفاقد الاقتصادي الذي يضيع على الأمي نتيجة عدم تعلمه.

٣- ربط المناهج والمواد التعليمية باحتياجات الفعلية للدارسين على اختلاف بيئاتهم ومواقعهم وكذلك باحتياجات المجتمع وما يجري فيه من أحداث.

https://www.youtube.com/watch?v=VUd2fEJu3rI

أسئلة تقييميه حول الفصل السابع

١- ناقش دواعي الاهتمام بقضية محو الأمية في مصر؟

٢- حدد مفهوم محو الأمية وأهم صوره وأشكاله؟

٣- عدد الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر؟

٤- ناقش أهم الجهود التي بذلت في ميدان محو الأمية في مصر؟

٥- حدد العوامل والأسباب المسئولة عن ضعف وقصور جهود محو الأمية في مصر؟

٦- قيم دور التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر؟

الفصل الثامن

دور التربية في مواجهة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

مقدمة

أولاً: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

ثانيًا: نشأة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

ثالثًا: أهم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

رابعًا: أهداف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

خامسًا: المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

سادسًا: دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

أهداف الفصل الثامن

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

١- تعرف مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٢- تلم بنشأة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٣- تحدد أهم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٤- تحدد أهداف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٥- تلم بالمشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٦- تقيم دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

الفصل الثامن
دور التربية في مواجهة المشكلات المتعلقة باستخدام
وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

مقدمة

يتناول هذا الفصل المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني من خلال المحاور الآتية:

أولًا: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

جملة من المواقع الافتراضية عبر الانترنت التي يمثلها أفراد أو جماعات أو مؤسسات تتيح لملايين الأفراد التعريف بأنفسهم واهتماماتهم، كما تتيح تبادل ونشر الصور والمواد المكتوبة وأفلام الفيديو وغيرها من خلال التطبيقات العملية لشبكة الانترنت مثل: الفيس- الواتس- اليوتيوب- التويتر.....

ثانيًا: نشأة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

ارتبط انتشار وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني بظهور شبكة الانترنت والتي ارتبط أول ظهور لها بوزارة الدفاع الأمريكية ١٩٦٩م والتي تطورت منذ ذلك التاريخ وإلى الآن.

ساهم ظهور هذه الشبكة في انتشار ظاهرة التواصل الاجتماعي، وتطوير الممارسات المرتبطة بشبكاتها، والتي تسمى وسائل الإعلام الاجتماعية عبر الانترنت المبنية على التطبيقات التي تركز على بناء شبكات اجتماعية أو علاقات اجتماعية بين الأفراد من ذوي الاهتمامات المشتركة أو الأنشطة المشتركة، وتعتمد هذه المواقع على التمثيل الشخصي بحيث يكون لكل شخص أو مستخدم ملف شخصي وكذلك خدمات أخرى متعددة تسمح للمستخدمين بتبادل القيم والأفكار والنشاطات والأحداث والاهتمامات.

مجالات استخدام شبكة الانترنت:

١- الخدمات الاقتصادية:

غالبية البنوك تستخدم شبكة الانترنت في أعمالها اليومية لمتابعة البورصات وأخبار الاقتصاد والتجارة بل المعاملات التجارية جميعها من بيع وشراء وإجراء اتفاقيات والحوالات كلها أصبحت من خلال شبكة الانترنت.

٢- التعليم

لشبكة المعلومات استخدامات في غاية الأهمية للجامعات والمدارس حيث يتم من خلالها نقل وتبادل المعلومات من المكتبات العامة بسرعة كبيرة مقارنة بالطرق التقليدية، كما يمكن الاستفادة من الشبكة في عملية التعليم عن بعد بصورة سريعة جدًا.

٣- الصحافة والإعلام

أصبح نقل الأخبار من دولة لدولة ومن مكان لآخر بعد استخدام الشبكة أمر يسير جدًا؛ حيث يستطيع الصحفي كتابة موضوعه أو المقال الذي يريده ثم نقله وبسرعة إلى المحررين في الصحيفة أو المجلة التي يعمل بها، كذلك نقل الأحداث والوقائع وإرسالها إلى أي مكان بالعالم فور حدوثها.

ثالثًا: أهم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

١- الفيس بوك

كان تاريخ إطلاقه ٢٠٠٤م، ويعد من أبرز مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية؛ حيث ترجم إلى عدة لغات منها: العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية، وهو عبارة عن شبكة اجتماعية تمكن المستخدمين من إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم وأيضًا تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم.

أثير الجدل حول موقع الفيس بوك على مدار الأعوام القليلة الماضية؛ فقد تم حظر استخدام الموقع في عديد من الدول خلال فترات متفاوتة، كما تم حظر استخدامه في عديد من جهات العمل لإهدار أوقات الموظفين في استخدام تلك الخدمة.

يلاحظ زيادة أعداد المشتركين في الفيس بوك؛ فقد وصل في خلال عام واحد إلى مائتي مليون مشترك جديد، ويشترك في الفيس يوميًا أكثر من ٢٥٠ ألف مشترك جديد.

تدل هذه الأرقام على النجاح الكبير والساحق لهذه الشبكة وأسبابه:

- قدرتها على الاتصال بالآخرين.

- إتاحتها لفكرة المجموعات لأصحاب الفكر والنشاط المتقارب أو الهوايات المشتركة.

- أتاحت لكل مستخدم بروفايل يقدم نفسه من خلاله للأخرين بالكلام والصور والفيديو وأن يكتب هواياته وأنشطته ووضع صورته وصور أصدقائه وعائلته، كما أتاحت تبادل كل ذلك بين مجموعة الأصدقاء أو المجموعة التي يجتمع فيها عدد من المستخدمين تحت عنوان واحد.

٢- التويتر Twitter

يعد أحد أهم مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية، وفيه يتم تبادل الرسائل النصية وتسمى تغريده Tweet والتي يجب ألا تزيد عن ١٤٠ حرف توضع في الملف الشخصي للمشترك وهذه الرسائل تكون مفتوحة للجميع إلا إذا رغب المشترك في أن يحصرها على أصدقائه المقربين.

ويبدو أن التويتر لاقى استحسان الملايين من المستخدمين وعديد من الشركات العاملة في مجال الإعلام؛ فبالرغم من وجود خدمات أخرى منافسة للتويتر إلا أن المستخدمين قد ارتبطوا بعلاقة وثيقة مع التويتر بسبب الهاشتاج.

والهاشتاج كلمة تأتي بعد العلامة (#) فيقوم كاتب التغريدة بكتابته ليدل على أن هذه التغريدات تتحدث عن موضوع محدد أو حدث معين، وعند الضغط على هذا الوسم ستظهر كل التغريدات التي تضم نفس الهاشتاج حتى ولو كان المستخدم غير معروف، والفائدة حصر جميع المشاركات التي تتحدث بموضوع ما بصفحة واحدة بغض النظر عن متابعته للمتوتر، وعند تفاعل الناس مع الهاشتاج يمكن أن نجد عديد من التغريدات بمكان واحد دون عناء البحث؛ فالهدف من الهاشتاج هو ترتيب وتصنيف المواضيع وسط زحمة التغريدات في التويتر.

٣- اليوتيوب YouTube

فكرته قائمة على فكرة تأسيس موقع لتبادل لقطات الفيديو على أن يكون الموقع سهل الاستخدام والتحميل.

وهو موقع ويب معروف متخصص بمشاركة الفيديو يسمح للمستخدمين برفع ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو بشكل مجاني ويتنوع محتوى الموقع بين مقاطع الأفلام والتليفزيون والموسيقى والفيديو المنتج من قبل الهواه وغيرها.

٤- الواتس آب Whats App

يعد هذا الموقع ثالث أكثر المواقع شعبية بعد الفيس والتويتر، ولقد صرح المسئولون عن الموقع بأن عدد مشاهدة الأفلام من قبل الزوار ككل يصل إلى ١٠٠ مليون يوميًا.

يعد من أشهر تطبيقات المحادثة حول العالم.

عدد مستخدميه يزداد يومًا بعد يوم حتى بلغ ما يزيد عن (١.٥) مليار مستخدم حول العالم.

رابعًا: أهداف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

١- أهداف دينية وأخلاقية

من خلال الدعوة وتبادل النصائح والموضوعات الدينية المكتوبة والمقروءة والمرئية.

٢- أهداف تعليمية

من خلال تبادل الأفكار والمواد التعليمية وتبادل المعلومات والخبرات في مجال البحوث المتعلقة بالتربية والتعليم وفروع المعرفة المختلفة.

٣- أهداف ترفيهية

من خلال تبادل الأناشيد والصور والمقاطع المصورة وما إلى ذلك من أخبار السياحة والتنزه والتعرف على الأماكن السياحية.

٤- أهداف أدبية

من خلال تبادل الكتابات الأدبية كالشعر والخواطر وتبادل الآراء حولها .

٥- أهداف نفسية واجتماعية

من خلال السعي للخروج من العزلة وبناء علاقات اجتماعية تشبع حاجات الفرد بوصفه كائنًا اجتماعيًا.

٦- أهداف سياسية

تعد وسائل الاتصال الاجتماعي هذه منبرًا سياسيًا لبعض القادة السياسيين؛ فيعبرون من خلالها عن وجهة نظرهم تجاه ما يستجد من قضايا سياسية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

٧- أهداف اقتصادية

حيث سهلت وسائل الاتصال الاجتماعي المعاملات الاقتصادية من بيع وشراء وإبرام الاتفاقيات والحوالات النقدية.

على الرغم من أن الهدف الرئيس المؤسس لهذه الشبكات هو هدف مادي بالدرجة الكبيرة إلا أن هناك مجموعة من الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المستخدم من خلال استخدامه لهذه الشبكات منها:

- إمكانية التعرف على أشخاص يقدمون المساعدة في الحياة مثال أن يلتقي شخص يبحث عن وظيفة أو عمل أو غير ذلك.

- اكتساب المعارف والمعلومات الجديدة.

- التعبير عن الذات مما يزيد من ثقة الفرد بنفسه.

خصائص وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

١- التفاعلية.

٢- اللا جماهيرية: أي أن الرسالة الاتصالية التي من الممكن أن توجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير كثيرة بالضرورة.

٣- اللا تزامنية: وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب بالضرورة من كل المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه.

٤- قابلية التحرك أو الحركية: توجد وسائل اتصال كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال بأي مكان إلى مكان آخر أثناء حركته كالهاتف النقال.

٥- قابلية التحويل: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر؛ كالتقنيات التي يمكن بها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس.

٦- قابلية التوصيل: أي إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنويعة كبرى من أجهزة لأخرى، بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

٧- الشيوع والانتشار لنظام وسائل الاتصال حول العالم.

إيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

١- إلغاء الحواجز الجغرافية والمكانية؛ فيمكن التواصل بين قارة وأخرى دون عناء.

٢- استقطاب جميع فئات المجتمع وشرائحه؛ فكل فئة بإمكانها المشاركة (المعلمين- الأطباء- الكتاب....).

٣- سرعة نقل الخبر: من خلال الهواتف الذكية ونشر الخبر عبر الشبكات.

٤- سهولة الاستخدام: فليس هناك أي تعقيد في الاستخدام بالإضافة إلى سرعة التعليم في هذه المواقع.

٥- الاستفادة بصورة فاعلة في مجال التعليم على جميع مستوياته.

٦- حرية التعبير بأقل تكلفة دون خوف .

فوائد شبكة الإنترنت للفرد والأسرة

هناك فوائد كثيرة لصالح الأسرة وأفرادها منها:

- كثير من البرامج التعليمية والترفيهية التي يستخدمها أفراد الأسرة في بيوتهم؛ حيث يقضي الأطفال والمراهقون معظم وقتهم في تصفح شبكة الانترنت.

- أما الوالدين فهناك كثير من البرامج تساعدهم على تنظيم شئونهم المالية والإدارية للبيت وعلى القيام بكثير من الأعمال المنزلية كإعداد الوجبات وغيرها.

وهناك من يصنف تلك الفوائد للأسرة وأفرادها على النحو التالي:

١- التثقيف المعرفي والعلمي:

تحتوي الشبكة على كثير من المواقع والمعلومات العلمية التي لا تعد ولا تحصى، وفي مجالات مختلفة، بالإضافة إلى ما توفره الشبكة للأسرة وأبنائها الطلاب من فرص لبناء وتعميق معارفهم ومعلوماتهم المتخصصة في المجالات التي يدرسونها بالمدرسة والجامعة، أو في المهن والوظائف التي يعملون بها.

٢- التثقيف الاجتماعي:

تتيح الشبكة للطلاب فرصة التعرف على مختلف شعوب العالم وأعراقهم وثقافاتهم وعاداتهم مهما بعدت مواقعهم الجغرافية؛ بما يمكنهم من الاستفادة الإيجابية من تجارب الشعوب الأخرى، وأن تكون لديهم حصيلة من المعلومات الجغرافية والثقافية التي تكون مادة لحديث مفيد يشاركون به الآخرين.

٣- التثقيف الجغرافي:

يطلع الطلاب من خلال الشبكة على الأطالس والمواقع الجغرافية حول مختلف البيئات والتضاريس والمناخات والسكان على الكرة الأرضية؛ مما يمكنهم من الحصول على معلومات جغرافية حديثة ومتجددة عن دولتهم ودول العالم الأخرى، وبكل سرعة وسهولة.

٤- التثقيف الإلكتروني بأدوات شبكة الانترنت وتجهيزاتها واستخداماتها

إن إقبال الطلاب على شبكة الانترنت وتحصيلهم التدريجي لفكرتها وطبيعة عملها وتجهيزاتها وخدماتها ومهارات استخدامها، وتبادل هذه المعلومات مع الغير ينشر ثقافة إلكترونية علمية ومعاصرة عن الانترنت داخل المجتمع .

٥- التثقيف المهني والوظيفي:

يوفر الانترنت للطلاب مصادر متنوعة وكثيرة يطورون بها معارفهم ومهاراتهم وميولهم وهواياتهم وتخصصاتهم ومهنهم التي يميلون إليها ويمارسونها.

الأهمية التربوية لاستخدام الانترنت في العملية التعليمية

١- التحول من التركيز على الاهداف العملية الضيقة للتخصصات إلى التركيز على اكتساب معارف أساسية متداخلة ومترابطة.

٢- تغيير جذري لدور المعلم من ناقل للمعرفة والمصدر الوحيد لها إلى موجه ومنسق للعملية التعليمية.

٣- زيادة عدد المصادر والجهات التي توفر التعليم.

٤- وجود إمكانية أكبر لتطوير نوعية التعليم وتوفيره لكل أفراد المجتمع، سواء داخل الصف أو خارجه.

٥- فرصة جديدة ليصبح التعليم الأساسي من خلال التعليم عن بعد عالميًا.

٦- توافر إمكانيات أفضل لدعم وتدريب المعلمين أثناء الخدمة وتطويرهم المهني.

خامسًا: المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

١- أخطار وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني تكمن في أنها موجهة لفئة الشباب بدرجة أساسية، وهي الفئة المعول عليها لدى المجتمعات العربية والإسلامية في إحداث التنمية بجميع ميادينها.

٢- الأخطار المنبعثة من وسائل الاتصال الإلكتروني يمكن أن تصل للشباب بسهولة من خلال المؤسسات العامة والخاصة ومقاهي الإنترنت وكثير من منازل المواطنين.

٣- تتمثل أخطار تلك الوسائل في شمول أثارها لجميع جوانب شخصية الشباب العقلية والجسمية والنفسية، واستهداف دينهم ولغتهم وثقافتهم.

٤- كثير من الشباب أثرت فيهم أخطار وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني إلى درجة إدمانهم لبعض المواقع مما يستزف طاقاتهم ويشل فاعليتهم .

ويمكن إيجاز مشكلات ومخاطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني فيما يلي:

١- نشر الأخبار والروايات دون تثبت، ونقل الشائعات، لعدم وجود جهة مسئولة عنها.

٢- إضاعة الوقت، وربما يكون على حساب وقت التحصيل والاستذكار فيؤثر سلبًا على المستوى الدراسي.

٣- التفكك الأسري؛ حيث تقل ساعات الالتقاء معهم مما يقل الاستفادة من تجارب وخبرات الآباء.

٤- التحليلات السياسية المغلوطة والتي تهدف إلى البلبلة وزعزعة الأمن.

٥- الحرية غير المنضبطة؛ فأكثر الوسائل يمكن استعمالها كما يريد الشخص في التعبير عن الرأي خاصة.

٦- احتمال وقوع الخديعة، فالاسم قد يكون مستعار وكذلك الصورة والعمر مزيف وقد يفضي هذا إلى الاستغلال بكل أشكاله.

٧- تفتيت الصداقة (الصداقة الافتراضية).

٨- إمكانية تعرض هذه المواقع لحالات من القرصنة وفشل الحماية، وهذا يعني وصول بعض الأشخاص لمعلومات الأفراد كاملة، بل وسجل مراسلاتهم الخاصة.

بعض المشكلات المتعلقة بالتواصل الاجتماعي

أ- مشكلات اجتماعية وثقافية

تتمثل تلك المشكلات فيما يلي:

١- العزلة الاجتماعية وانسحاب ملحوظ من التفاعل الاجتماعي.

٢- الغزو المعلوماتي وتأثيره في الهوية الثقافية والعادات والقيم والتقاليد والأعراف.

٣- فقدان الاصدقاء.

٤- ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء.

٥- التفكك الأسري.

٦- تهديد الهوية الدينية والوطنية من خلال تغلغل القيم الفكرية الغربية داخل ثقافة المجتمع المحلية وداخل تفكير الافراد وسلوكهم.

٧- بروز الثقافة الكونية (التنميط الثقافي) مما يهدد الهوية الثقافية لمجتمعات وذوبانها في ثقافة واحدة مما يؤثر على خصوصية المجتمعات وضعف الانتماء الوطني .

ب- مشكلات صحية

وتتمثل في الأضرار التي تصيب:

١- الأيدي من الاستخدام المفرط لأجهزة التواصل.

٢- العين نتيجة الإشعاع الذي تبثه شاشات التواصل.

٣- العمود الفقري والقدمين نتيجة نوع الجلسة والمدة الزمنية التي يقضيها الشخص أمام شاشات التواصل.

٤- الأذنين لمستخدمي مكبرات الصوت.

٥- البدانة وما تسببه من أمراض مصاحبة.

ج- مشكلات نفسية

وتتمثل فيما يلي:

١- الدخول في عالم وهمي بديل تقدمه شبكات التواصل مما يسبب أثارًا نفسية هائلة حيث يختلط الواقع بالوهم.

٢- تقليل مقدرة الفرد على خلق شخصية نفسية سوية قادرة على التفاهم مع المجتمع والواقع المعاش.

٣- احتمالية إصابة بعض الأفراد بالتوحد نتيجة العيش في عالم افتراضي لمدة طويلة والانعزال عن أفراد المجتمع.

٤- احتمالية إصابة بعض الأفراد بالاكتئاب نتيجة تداول الأخبار المغلوطة والكاذبة.

د- مشكلات سياسية

ويمكن حصرها فيما يلي:

١- استغلال الخلافات المذهبية والطائفية لبث روح الفتنة والانقسام بين الشعوب.

٢- استغلال الاختلافات العرقية والمشكلات السياسية لإثارة النزاعات والحروب بين الدول.

٣- غرس الافكار المتطرفة والمتشددة في عقول الشباب.

٤- نشر الأفكار الدينية المغلوطة لتجنيد بعض الشباب المسلم من مختلف أنحاء العالم، للانضمام لتنظيمات وكيانات إرهابية.

سادسًا: دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني

الأخلاقيات التي يجب على المؤسسات التربوية غرسها في نفوس الطلاب أثناء عملية التواصل الإلكتروني:

١- طلب العلم النافع والعمل على تنشئة المواطن المستخدم للإنترنت تنشئة صالحة.

٢- تحري الصدق والأمانة في طلب البيانات والمعلومات وتداولها.

٣- حماية حقوق الملكية الفكرية.

٤- كفاية أمن البيانات والمعلومات ومراعاة الخصوصية واحترامها.

٥- اتخاذ كافة التدابير الوقائية لحماية أفراد المجتمع من البيانات والمعلومات الضارة أو الكاذبة أو المغلوطة.

٦- مراعاة عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه.

٧- عدم الإفراط في ارتياد وسائل التواصل، وتنظيم أوقات استخدامها.

٨- التحلي بالفضيلة ونشر القيم الدينية الصحيحة، والحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية.

٩- احترام الطرف الآخر- الإيجاز في طرح الأفكار- احترام الخصوصية والإحجام عن اختراقها.

دور المؤسسات التربوية في مواجهة أخطار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني .

أولًا: الأسرة

١- الحوارات والمناقشات الأسرية التي تتم بين الآباء والأبناء والتي يتم من خلالها الإجابة عن تساؤلاتهم واستفساراتهم من أفكار ومعلومات ومعارف سليمة وغير سليمة.

٢- متابعة سلوك الأبناء في استخدامهم للتكنولوجيا وتعديل سلوكهم في الاستخدام وعدم الإسراف والإساءة في الاستخدام.

٣- غرس القيم والسلوكيات الدينية والأخلاقية داخل الفرد.

٤- تعويد الأبناء على مبدأ الثواب لمن يحسن للآخرين ويتجنب إيذائهم، والعقاب لمن يسيء ويؤذي الآخرين.

٥- تعويدهم على الانضباط وحسن التصرف.

تصور مقترح لدور المؤسسات التربوية (الرسمية وغير الرسمية) في مواجهة أخطار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني .

١- تطوير أنشطة الشباب الثقافية والرياضية والترويحية التي ترعاها المدارس والجامعات والمعاهد بما يوجه طاقات الشباب ويفرغها بطريقة تعود بالنفع على الشباب.

٢- تنمية الرقابة الذاتية لدى الشباب وإحساسهم بالمسئولية الفردية والاجتماعية.

٣- قيام وسائل الإعلام المحلية بتقديم برامج ثقافية وتربوية تساهم في رفع كفاءة الأسرة في رعاية الأبناء، وبرامج تهدف لتوعية وتفعيل دور بقية المؤسسات التربوية.

٤- إحياء دور المساجد في شحذ نفوس الشباب بالإيمان الراسخ والأخلاق الفاضلة وتحصينهم بالعبادات والأنشطة الهادفة.

٥- العناية بأماكن ومراكز الترويح التربوي وتزويدها بالبرامج الثقافية والاجتماعية والتربوية والرياضية وتدريب القائمين عليها علميًا ومهنيًا.

٦- أهمية التحصين الثقافي للشباب من خلال غرس الأصول الصحيحة للعقيدة الإسلامية والبعد عن التطرف.

٧- تطوير برامج الإعلام بما يحقق طموحات الشباب ويشبع حاجاتهم ويشغلهم عن وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٨- رقابة الدولة الخارجية على استخدام تلك المواقع.

٩- الترويح التربوي الهادف الذي يشغل الشباب في أوقات فراغهم.

١٠- أن تنمي المدرسة: قيم التكاتف والانتماء للمجتمع وتغليب المصالح العامة على الخاصة، المسئولية الذاتية لدى الطلاب من أجل حمايتهم أثناء دخولهم العالم الافتراضي، التكيف الإيجابي داخل المجتمع والاعتزاز بهويته، الحس الأمني الذي يحميهم ومجتمعهم من الآثار السلبية الخطيرة لتلك الوسائل.

https://www.youtube.com/watch?v=P0wjMbYwYgg

https://www.youtube.com/watch?v=Us_7M_yMt0c

أسئلة تقييميه حول الفصل الثامن

١- عرف مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني؟

٢- حدد أهم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني؟

٣- حدد أهداف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني؟

٤- ناقش بالمشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني؟

٥- قيم دور التربية في معالجة المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني؟

الفصل التاسع

الشائعات ودور التربية في مواجهتها

مقدمة

أولاً: تعريف الشائعات.

ثانيًا: أغراض الشائعات ودوافعها.

ثالثًا: وسائل نقل الشائعات.

رابعًا: أمثلة أو نماذج من الشائعات قديمًا وحديثًا.

خامسًا: آثار الشائعات على المجتمع.

سادسًا: علاج ومكافحة الشائعات.

أهداف الفصل التاسع

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:

١- تعرف مفهوم الشائعات.

٢- تحدد أغراض الشائعات ودوافعها.

٣- تلم بوسائل نقل الشائعات.

٤- تضرب أمثلة أو نماذج من الشائعات قديمًا وحديثًا.

٥- تناقش آثار الشائعات على المجتمع.

٦- تقدم حلولًا تربوية لعلاج ومكافحة الشائعات.

الفصل التاسع
الشائعات ودور التربية في مواجهتها

مقدمة

يتناول هذا الفصل الشائعات ودور التربية في مواجهتها من خلال المحاور الآتية:

أولاً: تعريف الشائعات

تعددت تعريفات الشائعات في اللغة والاصطلاح عند التربويين وعلماء النفس والاجتماع والسياسة وغيرهم، إلا أن المجال لا يسمح بسردها جميعها؛ حيث إنها تدور حول معنى الشيوع والانتشار بأخبار غير معروف مصدرها، وغير متحقق من صدقها.

في اللغة: الشائعة والإشاعة تعني: الخبر الذي ينتشر ولم تثبت صحته.

أما في الاصطلاح فهي تعني الأقوال والأحاديث والروايات التي يتناولها الناس دون التأكد من صحتها، وصدقها.

أو: الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع، أو المبالغة في سرد خبر يحتوي على جزء ضئيل من الحقيقة، ويلاحظ أن:

- يوجد عاملًا مشتركًا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهو الانتشار والشيوع.

- يهدف هذا الانتشار والشيوع إلى التأثير السلبي في النفوس، وإلى الترويج والتمهيد لأفكار سيئة تضر بالمجتمع في نواح كثيرة.

الشائعات في القرآن والسنة

أشارت بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة لمفهوم الشائعات فمن الآيات:

- قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين».

- وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرًا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا فكرهتموه».

ومن السنة:

- قوله ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان».

- وقوله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث».

ثانيًا: أغراض الشائعات ودوافعها

أ- أغراض الشائعات

١- أغراض معنوية

تعد الشائعات من أخطر أسلحة الحرب النفسية في التأثير على الروح المعنوية للأفراد والجماهير في السلم والحرب؛ وذلك بإيجاد جو من البلبلة والشك وزعزعة الثقة بالنفس، وبث روح الانهزام والتفرقة والتشكيك في كل شيء، وبهذه الوسيلة تقوم الإشاعة بدورها في تدمير القوى المعنوية وتفتيتها.

٢- أغراض سياسية

التشكيك بالمواقف والخطط التي يضعها النظام السياسي، ويعتمد هذا النوع من الشائعات على أسلوب التهويل والتضخيم والتشويش والتشكيك، وأخطرها ما يطلق أثناء الحرب والاضطرابات الداخلية؛ حيث تؤدي هذه الشائعات دورًا بارزًا في إثارتها وإشغال النظام السياسي بها كي ينصرف عن مهمته الرئيسة في البناء الداخلي على كافة المستويات.

٣- أغراض اجتماعية

هذه الشائعات التي يوجهها الأفراد إلى بعضهم البعض الغرض منها النيل من سمعة وشرف من توجه إليه بشكل مباشر أو غير مباشر للمساس بمركزه الاجتماعي أو الشخصي أو التعرض لمكانته، كما يحدث في الانتخابات.

٤- أغراض اقتصادية

كالشائعات التي يروجها التجار بأن سلعة ما سيرتفع سعرها في شهر ما؛ فيسرع الأفراد إلى اقتناء كمية كبيرة منها، أو تجهيز العرائس واقتناء مستلزماتها قبل الارتفاع المزعوم لأسعارها.

٥- أغراض عسكرية

تهدف الشائعات في هذه الحالة إلى إضعاف الروح المعنوية، والتأثير على الحالة النفسية للجنود والمواطنين، وخفض الروح المعنوية وبث الفرقة والشقاق.

٦- أغراض استكشافية أو قياسية

يسعى مروجو بعض الشائعات إلى قياس الرأي العام؛ لمعرفة ميوله تجاه ما تتخذ الدولة من قرارات، ويكون ذلك بتسريب خبر إيجابي هو في الأصل شائعة؛ ومن ثم يرصد رد الفعل تجاه هذا الخبر أو يكون الهدف صرف نظر الرأي العام عن أمر من الأمور، أو تهدف الشائعة إلى لفت النظر إلى أمر من الأمور.

وهكذا تختلف الشائعات حسب الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه وهي تعمل بكفاءة وتصل إلى أهدافها إذا تم بناؤها وصياغتها بشكل متقن واستخدمت الوسائل اللازمة لنشرها واشتملت على بعض الحقائق من الواقع ليسهل تصديقها وترويجها.

ب- دوافع الشائعات

هناك مجموعة من الدوافع تروج إلى ظهور الشائعات، وتسبب سرعة انتشارها بين الناس ومنها:

١- المجاملة والمحبة

حيث يروج مصدر الشائعة عن شخص أو حزب أو ناد بدوافع المجاملة أو تقديم جميل أو رد معروف لكن سرعان ما تنكشف الحقيقة بعد اصطدامها بالواقع.

٢- دافع الحقد والكراهية

ترويج واصطناع الشائعات هنا يهدف الحقد على المنافسين أو الخصوم سواء أفراد أو أحزاب أو جماعات وقد يكون بدافع الحسد لحصولهم على شيء سلب أو حرم منه وهو بالإشاعات يحاول أن ينتصر على أناس لا يستطيع أن ينتصر عليهم عند مواجهتهم.

٣- جذب الانتباه

يسعى مروج الإشاعة لجذب الناس إليه، ورفع مكانته في عيونهم وتحسين صورته أو إشباع دوافعهم الذاتية إلى التقدير، وكسب ثقة الآخرين واحترامهم.

٤- التوقع

يعد دافعًا قويًا لاختلاق الشائعات، وتبلغ ذروتها عندما يكون الجمهور متوقع حدوث شيء مهم، كترقب تغيير وزاري، أو تغيير محافظين؛ فبعد أن يطول الانتظار ويكون الناس في حالة تحفز للأخبار، فإن الناس يملون الانتظار ولا يطيقون الوقوع تحت تأثيره؛ فتخفيفًا على النفس مما تعاني، واستباقًا مع الأحداث؛ فتظهر الشائعات ويروج لها المرجون.

٥- الاسقاط

وهو البحث بالشائعة عن كبش فداء نسقط فيه صفاتنا على الآخرين؛ فمثلًا هناك كثير من الممنوعات لا يجرؤ البعض على ارتكابها، بينما في قرارة نفسه ينتمي إليها؛ فيلجأ إلى أن يراها في غيره ويروج لها، وأحيانًا ما تكون الشائعة نوعًا من استرضاء النفس، وعدم القدرة على مواجهتها؛ فيسقطها على الآخرين ويكون أكثر تقبلًا لها.

٦- الفراغ

الشائعات التي يستخدمونها الناس لملىء الفراغ في المجالس كلما انقطع مجال الحديث، ومثل هذه الثرثرة الاجتماعية تساعد وتعين على دفع الإشاعة والترويج لها بصرف النظر عن مدى صدقها أو كذبها أو ما يترتب عليها من أخطار.

٧- الإفلات من مشاعر الإثم

يروج للشائعات أحيانًا إنسان كثير الأخطاء؛ فيلقي باللوم على الآخرين مما يحقد عليهم ويعتب عليهم، ويكيل لهم التهم بدلًا من اللوم على نفسه بهدف الهروب من تأنيب الضمير وشعوره بالإثم.

ثالثًا: وسائل نقل الشائعات

قديمًا استخدمت الكلمة المنطوقة في الأحاديث المباشرة بين الناس والاتصال الشخصي والجمعي في نقل الشائعات، ثم أسهمت الطباعة ووسائل الاتصال الحديثة في توسيع

ونشر الشائعات؛ لذا تعددت وسائل النقل الحديثة والتي من أهم خصائصها: الخفاء- سرعة الانتشار- مؤثرة- ذات كلفة منخفضة نسبيًا - يتم التفاعل معها عن بعد- عابرة للحدود- وذه خصائص تجعلها في مقدمة وسائل وأساليب سرعة انتشار الشائعات وترويجها.

من أهم التقنيات الحديثة:

١- التسجيل الصوتي ..... شرائط الكاسيت.

٢- التسجيل بالصوت والصورة ..... أشرطة الفيديو

٣- الإذاعة.

٤- الهاتف الذي يسر سرعة التواصل بين الأفراد.

٥- الفاكس.

٦- التلفاز...الصوت والكلمة وتكرار البث والقنوات الفضائية من وسائل نشر الشائعات.

٧- البريد المكتوب.

٨- البريد الصوتي.

٩- البريد الإلكتروني .. وتوجد كثير من المواقع تقدم هذه الخدمة مجانًا ولساعات طويلة، وهذا يؤدي إلى سرعة نشر الشائعات ووصولها لأعداد كبيرة من الناس في الوقت نفسه .

١٠- الإنترنت؛ خاصة مع ضعف الرقابة وبرامج الشات ومواقع التواصل وكذلك الصحف والمجلات والنشرات جميعها لها أثر بالغ في نشر الشائعات وأضحت جميعها بيئة خصبة لترويجها.

بعض الأساليب التي ساعدت على ترويج الشائعات في المجتمعات؛ منها على سبيل المثال:

١- النكات (الفكاهة)

من أخطر الأساليب تأثيرًا على الرأي العام (محبب في الأوساط ذات المستوى الثقافي المنخفض الذي يسهل التأثير عليه عاطفيًا واستهواءه عن طريق النكات)، ورغم ما يثيره هذا الأسلوب من ضحك فإن له تأثير كبير في الرأي العام لما ينطوي عليه من نقد الواقع.

٢- الرسم الكاريكاتيري:

يدخل ضمن الشائعات الصورة التي هي أكثر تأثيرًا من الشائعات الكلامية؛ حيث يتواصل الأفراد عن طريق الأولى بلغات متعددة وفي بلاد مختلفة على النطاق الدولي لأنها تكون مفهومة لدى الجميع؛ مما يؤثر على المواقف والاتصالات إضافة إلى ما يضيفه هذا الأسلوب من طابع المتعة والضحك.

٣- الأسلوب الرمزي:

يعد هذا الأسلوب من أنجح الأساليب في نشر الشائعات؛ حيث لا يستخدم التصريح المباشر الذي قد يعوق انتشار الشائعة، ويكون هذا الأسلوب في صورة تغيير الأسماء أو اعطاء رموز لها أو قصة قصيرة أو رواية غير حقيقية.

٤- الأغاني والأدب الشعبي:

يتم صياغة الشائعة هنا بأن يستبدل مروجها بعض كلمات من أغنية أو موال أو أسطورة شعبية لها رواج في المجتمع بكلمات أخرى هي مضمون الشائعة التي يرغب في نشرها عن طريق تحميلها على أسلوب قوي من أساليب التواصل الجماهيري يكون أكثر إثارة وخطورة.

ويلاحظ على هذه الأساليب أنه كلما كان الأسلوب سهل ودقيق وموجز وقريب من الجمهور كلما كان قوي التأثير وأشد خطرًا وأدعى لانتشار الشائعة وسرعة ذيوعها.

رابعًا: أمثلة أو نماذج من الشائعات قديمًا وحديثًا

قديمًا:

في بداية العصر الإسلامي تعرض الرسول ﷺ لشائعات متعددة منها: أنه ساحر وكاهن ومجنون.

- الشائعة التي انتشرت أن كفار قريش قد أسلموا بعد الهجرة الأولى للحبشة، كانت نتيجتها أن رجع عدد من المسلمين إلى مكة، وقبل دخولهم علموا أن الخبر كاذب؛ فدخل منهم من دخل وعاد من عاد؛ فأما الذين دخلوا فأصابهم عذاب قريش.

- شائعة مقتل النبي في غزوة أحد تلك الشائعة التي أثرت على المسلمين وبعضهم ألقى السلاح وترك القتال وكادت أن تحطم المعنويات؛ فأطل النبي وصعد الجبل وأخذ ينادي على بعض الصحابة حتى خمدت الفتنة، وتمت المواجهة العملية للشائعة.

في العصر الحديث:

- ما يعمد إليه السحرة والمشعوذين والدجالون؛ حينما يقومون بزج بعض عملائهم وأعدائهم بين الناس؛ لنشر الادعاءات والقصص الخيالية بأن فلانًا يستطيع شفاء الناس، ولقد شفي على يده كثيرون.

- ما أشاعه تجار الأجهزة الكهربائية بأن سعرها سيزداد وتكالب الناس على شرائها واقتنائها ولم ترتفع كما أشيع بين الناس .

خامسًا: آثار الشائعات على المجتمع

١- تؤثر الشائعة على سعادة الفرد وأمنه النفسي؛ حيث تحول الشائعة سعادة الفرد إلى حزن وألم شديدين سواء فيما يتعلق بدينه أو سمعته أو شرفه أو ذمته.

٢- تؤثر الشائعة على الاستقرار والترابط الأسري؛ حيث تؤثر على الأسرة التي تمسها؛ فكم من أسر تفككت وزواجات انفصلت بسبب ذلك.

٣- أنها تشيع روح الانقسام في صفوف المجتمع وتحطم معنوياته؛ فالإشاعة سبب رئيس لبث الفرقة والاختلاف والعناد بين الناس وهذا ما حرمه الإسلام ونهى عنه بل ووضع أسس ومعايير لإقامة المجتمع المسلم منها: أن تسود روح الحب والأخوة والسلام والترابط بين أفراد المجتمع الواحد.

٤- تدمير النظام القيمي والسلم الاجتماعي؛ حيث يهدف مروجي الشائعات إلى خرق القيم والمعايير والضوابط الاجتماعية كالصدق والأمانة والإيثار والتكافل والشعور بالمواطنة وصيانة المال العام وغيرها مما يؤثر على قيم المجتمع وتزعزع إيمانه بمبادئه وأهدافه.

٥- تعميم مشاعر اليأس والاحباط بين أفراد المجتمع؛ فقد تؤدي الشائعات إلى إحباط بعض أفراد المجتمع وزيادة إحساسهم بالعزلة والوحدة والاكتئاب.

٦- إضعاف الروح المعنوية في المجتمع؛ فاستخدام الحرب النفسية يؤثر على إدراك ومعنويات الخصم، وقد استخدم القدماء أساليب الحرب النفسية للتأثير على الروح المعنوية

للخصم؛ فمثلًا يقول أحد القادة الصينين في كتابة «الحرب»: أن تأثر كامل جيش عدوك أفضل من أن تدمره، ويقول أيضًا: الإنسان لا يحتاج إلى تدمير عدوه، بل يحتاج فقط إلى أن يدمر رغبة عدوه في الاشتباك.

٧- إنها مضيعة للوقت والجهد والمال؛ فالجري وراء الخرافات والسحر والشعوذة مضيعة للوقت والجهد والمال.

ومن أثارها أيضًا: إرباك صانعي القرار بالإبطاء أو التسرع في إصدار القرارات في بعض القضايا الهامة، إثارة الفزع والرعب بين الناس، العنف والتطرف والإرهاب، الانتحار أحيانًا بسبب تشويه السمعة، إدمان المخدرات وارتكاب الجرائم.

مما سبق يتضح أن الشائعات سلوك عدواني ضد الأفراد والأسر والمجتمعات.

سادسًا: علاج ومكافحة الشائعات

١- التثبت من الخبر قبل تصديقه ونقله:

لا يصح للمسلم أن يذيع خبرًا دون التأكد من صحته؛ لأن الأخبار والأقوال الكاذبة تسيء للأفراد والمجتمع ككل.

٢- إرجاع الأمر إلى أهل العلم والاختصاص:

الرجوع إلى جهة الاختصاص لمعرفة الحق والصواب من الأخبار الشائعة يعد من وسائل التثبت التي دعا إليها الشرع.

٣- التحذير من ترديد الإشاعات بغير علم أو وعي لمخاطرها:

عدم اتباع ما لا علم للإنسان به؛ لأن ذلك يضر بالآخرين ومصالحهم، قال ﷺ: «كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع ».

٤- عدم اتباع الظن السيء وإصدار أحكام بناءً عليه:

لاشك أن تصديق الإشاعة هو اتباع للظن، يقول تعالى: «يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرًا من الظن إن بعض الظن إثم ».

٥- البعد عن تتبع عورات الناس والشماتة فيهم:

أمرنا الرسول ﷺ بالستر من وقع في الخطأ ووعده بالثواب العظيم في الآخرة؛ حيث قال ﷺ: «ولا يستر عبد عبدًا في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة»، وهذا أسلوب وقائي من الشائعات وانتشارها.

٦- المواجهة الفعلية لدحض الشائعات:

ويتم فيها ظهور المشاع عنه وتكذيب الخبر كما فعل ﷺ حينما أشيع خبر مقتله في غزوة أحد .

٧- التوعية بعقوبات مطلقي الشائعات ومروجيها:

لابد من قيام وسائل الإعلام وجميع المؤسسات التربوية والاجتماعية والدينية بتوعية أفراد المجتمع بعقوبات مطلقي الشائعات ومروجيها في الإسلام سواء في الدنيا أم الأخرة وأيضًا القوانين المصرية وما تتضمنه من غرامات أو حبس حسب المواد القانونية المحددة والمتعلقة بذلك .

٨- تضافر جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها في حماية المجتمع من الشائعات:

أ- أجهزة الإعلام:

بمختلف أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة من خلال: بث الوعي ونشر الثقافة الأصيلة وتزويد الناس بالحقائق والمعلومات الصحيحة، وكشف زيف بعض المضامين التي تستهدف وحدة الأمة وكيانها، وأيضًا بث البيانات الرسمية المدعومة بالوقائع والحقائق والمعلومات .

ب – الأجهزة الأمنية:

تبعًا للصلاحيات الموكلة لها طبقًا للقواعد والقوانين تضطلع أجهزة الأمن والشرطة بأهمية كبيرة في مواجهة الشائعات والقضاء عليها .

ج- المؤسسات التربوية والاجتماعية:

كالأسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة والأندية الاجتماعية وقصور الثقافة والنقابات المهنية كلها تؤدي دورها المنوط بها في مواجهة الشائعات بما يتاح لها من أساليب، ومعارف ومعلومات وأنشطة ولقاءات وندوات ومحاضرات من خلال بث الوعي وتوضيح الأمور وإظهار الحقائق.

د- الوزارات المختلفة:

كوزارة الصحة والزراعة والصناعة والتجارة.....كلها تؤدي دورها في تنمية وعي المواطنين تجاه الشائعات في دائرة اختصاص كل منها، ولكي تنجح هذه الجهود لابد من الموضوعية والاقناع المنطقي وبث الأمل والثقة والتفاؤل في نفوس الناس، واستنفار الطاقات وتجميع القوى والإمكانات حول هدف واحد محدد والسرعة في اتخاذ الإجراءات بعد أي إشاعة حتى تنطفئ قبل اشتعالها.

https://www.alayam.com/alayam/Variety/572841/News.html

https://www.academia.edu/43368613/

أسئلة تقييميه حول الفصل التاسع

١- عرف الشائعات من وجهات نظر مختلفة؟

٢- حدد أغراض الشائعات ودوافعها؟

٣- عدد وسائل نقل الشائعات؟

٤- قدم أمثلة أو نماذج من الشائعات قديمًا وحديثًا؟

٥- ناقش آثار الشائعات على المجتمع؟

٦- قدم حلولًا تربوية لعلاج ومكافحة الشائعات؟

المراجع

١- إبراهيم ناصر، ودلال ملحس (١٩٨٤): علم الاجتماع التربوي، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية.

٢- المركز الإعلامي للدراسات والبحوث القومية والاستراتيجية (١٩٩٦): تاريخ محو الأمية في مصر القاهرة: المطابع الأميرية.

٣- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٧٧): محو الأمية في الأقطار العربية، القاهرة: المنظمة.

٤- سعيد إسماعيل علي (د. ت): الأمية في الوطن العربي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية وفي الدول العربية.

٥- سعيد إسماعيل علي (١٩٩٦): سياسة التعليم في مصر، القاهرة: عالم الكتب.

٦- سعيد إسماعيل علي، زينب حسن (١٩٨٢): دراسات في اجتماعيات التربية، القاهرة: دار الطباعة للنشر والتوزيع.

٧- سعيد جميل سليمان، وفياز مراد مينا (١٩٨١م): "دوافع البالغين الأميين في مصر للالتحاق بفصول محو الأمية"، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية.

٨- عبد التواب عبد اللاه (١٩٧٨): تكافؤ الفرص التعليمية وتأثره بالأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للتلاميذ – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أسيوط.

٩- عبد الغني عبود (١٩٩٢): التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢.

١٠- فؤاد بسيوني متولي (١٩٩٠): التربية ومشكلة الأمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١١- محروس سيد مرسي (١٩٩٦): "التعليم الجامعي وأزمة التجديد الحضاري"، الحوار، أسيوط: المركز الثقافي.

١٢- محمد حسن الرشيدي (١٩٩٦): دليل العمل في محو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة: مطابع أكتوبر.

١٣- محمد عاشور الطنوبي (١٩٩٤): المرجع في تعليم الكبار، الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة.

١٤- محمد عاشور دبوس (١٩٩١): الخريطة التعليمية، جامعة أسيوط، كلية الزراعة.

١٥- محمد منير حجاب (١٩٩٨): الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

١٦- محمود السيد سلطان (١٩٧٩): دراسات في التربية والمجتمع، القاهرة: دار المعارف.

١٧- محي الدين صابر (١٩٩٠): الأمية هذه: ما هي؟، صحيفة التربية، العدد الأول، أكتوبر.

١٨- مصطفى عبد الرحمن درويش (١٩٧٦): دراسات في اجتماعيات التربية، أسيوط: مكتبة الطليعة.